جامعة يحى فارس – المدية -

كلية العلـوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

عنوان المذكرة:

دراسة كتاب التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية لمحمود رئيف أفندي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الدولة العثمانية 1453-1924م

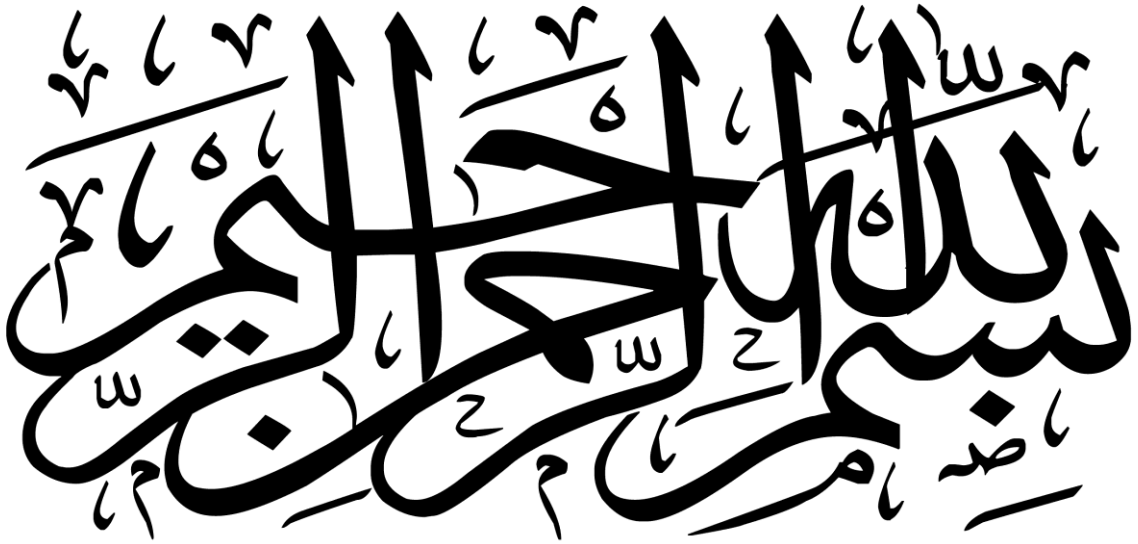
إعـداد الطـالبين:

- عبد الرحمان تقيق
- عبد الغاني ماحي

إشـراف الأستاذة:

سعيدة زفزاف

السنة الجامعية: 1440-1441ه/2019-2020م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكروعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

يقول الله تعالى: ((فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُواْ لِي ولَا تَكْفُرُونِ))

سورة البقرة، الآية 152

أول من يشكر ويحمد أناء الليل وأطراف النهار هو العلي القهار، الذي أغدقنا بنعمه التي لا تعد ولا تحصى، وأنار دروبنا، فله جزيل الحمد والثناء العظيمين أن وفقنا إلى إنجاز هذا العمل.

نتوجه بخالص الشكر والعرفان وأرقى عبارات الامتنان إلى الأستاذة المشرفة "سعيدة زفزاف" على مرافقتها لنا في هذا العمل.

كما نرفع كلمة الشكر إلى الأساتذة الأفاضل الذين حملوا على عاتقهم مناقشة هذه المذكرة، وجميع أساتذتنا طيلة مشوارنا الدراسي.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى عمال المكتبة في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ومخبر البحث العلمي، وكل من ساعد في هذا البحث من بعيد أو قريب.

فجزاكم الله عنا خير الجزاء

إهداء

أهدي عملي هذا إلى اللذين قال فيهما الله تعالى:

((وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُلِ مِنَ الرَحْمَةِ وَقُلْ رَبِ ارحَمْهُمَا كَمَا رَبَيَانِي صَغِيرًا)).

الإسراء الآية 23.

إلى رمز المحبة والحنان، إلى أعز وأغلى من سكن الوجدان، إلى التي كانت وما زالت منبع الحب والأمان، لكي أمي، أطال الله عمرك وبرضاك أبلغ الجنان.

إلى رمز التضحية والوقار، إلى أجمل من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى الذي زرع فيروح الدفء والأمانة والوفاء، إلى منارة فكري ودربي والدي الحنون أطال الله في عمرك.

إلى الذين قاسموني حنان الأم وصلة الرحم، إلى إخوتي مجيد، عبد القادر وعلي.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي وحياتي أختي الغالية فتيحة وفقها الله,

إلى كل أبناء إخوتي وأختي وأخص بالذكر محمد، جيلالي، عبد الرؤوف، رهام وجمانة.

إلى من شاركني هذا البحث صديقي وأخي عبد الغني

إلى كل أصدقائي ورفقاء دربي جمال، سيد أحمد، بلخير،إسماعيل، ربيع، نصر الدين وعبد الرحمان.

إلى كل من سقط من قلمي سهوا أهدي باكورة عملي.

عبد الرحمان تقيق

إهداء

إلى من فتحت عيني على ابتسامتها وأشرقت حياتي بنورها، إلى من أرضعتني نفسا طويلا وصبرا جميلا، إلى من يعجز اللسان عن نطق كلمات تعبر عن عظمتها، إلى التي أمدتني بالقوة في سبيل النجاح، أمي الغالية.

إلى الذي لم يبخل على يوما بالعطاء،أبي الغالي حفظك الله ورعاك.

إلى من تجمعني بهم أنبل المشاعر، إلى من شعرت معهم بدفء الوجود، إخوتي وأخواتي فتحيه، جميله، يوسف، خدوجة، الزهراء.

إلى أبناءأخواتي الأعزاء عبد الباري، حمزة، مريم، معاذ، بهاء.

إلى رفيق دربي، وأنيسي في وحدتي ومن شاركني في هذا العمل أخي العزيز عبد الرحمن تقيق، إلى كل أصدقاء الأيام ورفقاء الدرب إسماعيل، نصر الدين، محمد، بلخير وربيع

إلى كل من في ذاكرتي وليس في مذكرتي

عبد الغني ماحي

قائمة المختصرات:

باللغة العربية	
تر	ترجمة
تق	تقديم
تح	تحقيق
مر	مراجعة
تن	تنقيح
تص	تصويب
تع	تعريب
المج	المجلد
ج	الجزء
دت	دون تاريخ
دط	دون طبعة
دب	دون بلد
ددن	دون دار نشر
باللغة الأجنبية	
Vol	**V**

مقدمة

عرفت الدولة العثمانية خلال الثلاثة قرون الأولى من عمرها تحولات جذرية، أدت بها إلى تغيير مسارها من دولة بسطت نفوذها على العالم يحسب لها ألف حساب، إلى دولة حاولت أن تلم شتاتها، مستلهمة في ذلك أفكارها من الغرب راجية العودة إلى ماضيها المجيد، وأما الضعف الذي اتسمت به خاصة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، حيث أرجع رجال الدولة ذلك إلى عدم أخذها بالنظم الغربية، لذلك عملت الدولة على الاقتباس من هذه النظم خاصة في الإدارة والجيش من أجل إصلاحها وتطويرها.

ونتيجة لذلك نمت عقلية جديدة في الدولة العثمانية، اعتمدت على تصورات الغرب فكانت أولى بوادرها حركة الإصلاح التي حاولت الدولة من خلالها إصلاح نفسها، هذه الأفكار التي احتضنها في البداية سلاطين رأوا فيها مخرجا وحلا لمأزقهم، فهناك من المؤرخين من يعود بجذور حركة الإصلاح العثماني إلى عهد السلطان سليم الثالث (1789-1807م)، باعتبار عهده منطلقا جديدا في تاريخ الدولة العثمانية، حيث ظهرت فيه بوادر إصلاح الجيش والمالية، بإنشاء النظام الجديد الذي يعتبر النواة التي يمكن للإصلاحات العسكرية أن تسير عليها، وهذا ما حاولنا أن نركز عليه في مذكرتنا، أين حاولنا تسليط الضوء على أهم التنظيمات والتغييرات التي طرأت على النظام العسكري في عهده، والذي كان محمود رئيف أفندي أحد المصلحين فيه، خاصة في كتابه التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية الذي نحن بصدد دراسته.

دواعي اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لدراسة كتاب التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية للمؤلف محمود رئيف أفندي إلى عدة دوافع وخلفيات من أبرزها:

- الرغبة في التعرف على شخصية المؤرخ محمود رئيف أفندي ونظرته حول الإصلاحات، لاسيما وأن رئيف أفندي معروف باهتمامه بالإصلاحات العسكرية.
- إعطاء المؤلف محمود رئيف أفندي جانب من الدراسة الأكاديمية حول موضوع التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية وعلاقتها بسليم الثالث.
- الرغبة في معرفة ما ورد في الكتاب من أفكار وآراء حول الإصلاحات العسكرية في عهد السلطان سليم الثالث بالاعتماد على مختلف الكتب الأخرى.

- قلة الاهتمام بالمواضيع التي تناولت الإصلاح في هذه الفترة، وخاصة في مجال الشؤون العسكرية.
- احتواء الكتاب على إصلاحات ذات أبعاد تجديدية مليئة بالتحديات.
- طبيعة الموضوع حيث أن أغلب المؤرخين في مختلف كتاباتهم قد تناولوا هذا الموضوع من الجانب العسكري بكثير من الشمولية، غير أنهم لم يتطرقوا بشكل كاف لدور سليم الثالث في إدخال هذه التنظيمات على الشق العسكري، وهو ما وجدناه عند التركي محمود رئيف أفندي الذي أحاط بالموضوع إحاطة دقيقة ومنظمة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة كتاب التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية للمؤلف محمود رئيف أفندي فيما يلي:

- يعتبر مصدر هام وذا قيمة علمية يعتمد عليه الباحث الأكاديمي أثناء دراسته لجانب التنظيمات العسكرية في عهد سليم الثالث ومدى نجاعتها.
- في كونه تجربة جديدة بالنسبة إلينا في هذا النوع من الدراسة والمتمثل في دراسة كتاب.
- إبراز أهمية الكتاب وإعطاء صورة كاملة عن الكاتب، وما جاء في كتابه من أحداث من خلال كتب أخرى لتقريب وجهات النظر.
- تقصي حقيقة ما لم يكن محل بحث مكثف ودقيق من طرف المصادر لهذا الموضوع، وهذا ما استطاع المؤلف التركي محمود رئيف أفندي أن يلم به نظرا لاعتماده على المعاينة، حيث يعتبر أحد رجالات الإصلاح الذي عاصر تلك الفترة.
- إضافة إلى أن أهمية الدراسة تكمن في أن الإصلاح العسكري في عهد سليم الثالث الذي يعتبر مرحلة انتقالية للدولة العثمانية، من دولة تعيش على أساليب قديمة إلى دولة تعيش على أنماط غربية.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية الموضوع حول ما مدى تمكن إصلاحات السلطان سليم الثالث من التصدي للتدهور العسكري والمالي في الدولة العثمانية؟ وذلك من خلال كتاب محمود رئيف أفندي بعنوان التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، لذلك سنحاول أن نبسط إشكالية البحث من خلال طرح هذه التساؤلات:

- ما هي أهم الإصلاحات التي قام بها السلاطين خلال القرن 18م؟
- فيما تجلت التنظيمات التي قام بها سليم الثالث؟
- هل استطاع المؤرخ أن يبرز الجوانب الإصلاحية العسكرية؟

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية لمحمود رئيف أفندي مصدرا مهما، حيث يحصر هذه الدراسة في صياغة الأفكار الإصلاحية في المجال العسكري، مما جعله يذكر أصغر التفاصيل التي لم تتطرق لها أي دراسة أكاديمية، بالإضافة إلى قصر الفترة المدروسة خاصة العسكرية في عهد السلطان سليم الثالث، واكتفت أغلبها بالإشارة إلى أهم الأحداث البارزة كالنظام الجديد مثل:

رسالة الماجستير لغانية بعيو بعنوان "التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا (1839-1876م)، فضلا عنماجستير لكمال حسنة بعنوان "العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد سليم الثالث (1789-1807م).

المنهج المتبع:

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين هما:

المنهج الوصفي الذي حاولنا من خلاله وصف شخصية محمود رئيف أفندي، بالإضافة إلى عرض أهم مواضيع الكتاب وسرد بعض الأحداث ووصفها بشكل دقيق لإبراز مظاهر الإصلاح في الدولة، أما المنهج التحليلي فقد استعنا به في تحليل أفكار وتنظيمات سليم الثالث على المؤسسة العسكرية من خلال أفكار محمود رئيف أفندي.

الخطة المعتمدة:

تتكون هذه المذكرة الموسومة بدراسة كتاب التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية للمؤلف محمود رئيف أفندي، من مقدمة وأربعة مباحث ونقد وتقييم وخاتمة ومجموعة من الملاحق.

اشتملت المقدمة على تمهيد للموضوع ودواعي اختياره وأهميته، كما اشتملت على إشكالية شاملة وإشارة إلى أهم المصادر والمراجع المعتمدة.

فالمبحث الأول جاء بعنوان قراءة ظاهرية للكتاب، والذي تناولنا فيه دراسة المؤلف من حيث مولده ونشأته ومؤهلاته العلمية وأهم مؤلفاته ووفاته، والهدف منه إعطاء لمحة شاملة عن حياة المؤلف، ثم تطرقنا إلى دراسة الكتاب من الجانب الظاهري والمحتوى، من أجل إعطاء بطاقة تعريفية للكتاب وأدرجنا فيه أيضا دراسة للمحقق خالد زيادة.

وبالنسبة للمبحث الثاني فقد اخترنا له عنوان حركة الإصلاح العثماني خلال القرن 18م، والذي شمل عدة جوانب من التراجع العسكري خلال حكم السلطان أحمد الثالث حتى فترة السلطان محمود الأول بشكل مختصر، ثم تطرقنا في العنصر الثاني إلى إصلاحات سليم الثالث وركزنا على الجانب المالي.

أما المبحث الثالث فعنوانه التنظيمات العسكرية البرية، وأدرجنا فيه كل ما يتعلق بالقوانين والإجراءات المتخذة التي أدخلت على قوات الجيش العثماني كسلاح المدفعية واللغمجية...إلخ.

المبحث الرابع والأخير، تمحور حول التنظيمات العسكرية البحرية، تناولنا فيه تنظيم القيادة البحرية والقلاع والتحصينات البحرية عبر المضائق.

أما النقد والتقييم، فتطرقنا إلى نقد ما ذهب إليه الكاتب ومقارنة بعض أفكاره، بالاستناد إلى بعض الكتب الأخرى، بالإضافة إلى تقييم حول الكتاب.

وفي الأخير أنهينا بحثنا بخاتمة، عبارة عن استنتاجات واتبعناها بمجموعة من الملاحق التي تحتوي على جداول تبين إحصائيات بناء الثكنات والتجنيد وبعض الصور.

المصادر المعتمدة:

تطلبت دراستنا للموضوع الاعتماد على مجموعة من المصادر نذكر منها:

- محمود رئيف أفندي، كتاب التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، والذي اعتمدنا عليه بالدرجة الأولى، بما أنه محل دراستنا.
- أحمد جودت، تاريخ جودت، الذي أفادنا في تجليات الإصلاح على مستوى جسم المدفعية والعربجية.
- أيضا مصطفى السيد، كتاب نقد حالة الفن العسكري الذي اعتمدنا عليه في تنظيم الفيلق الجديد والبحرية.

أما فيما يخص المراجع فاعتمدنا على خالد زيادة، المسلمون والحادثة الأوروبية واكتشاف التقدم الأوروبي، الذي ساعدنا في تحليل ودراسة التنظيمات ومراحلها، بالإضافة إلى مجموعة من القواميس أبرزها سهيل صابان، المعجم الموسوعي...، ومصطفى الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب العثمانية، وحسان حلاق، المعجم الجامع وغيرها.

الصعوبات:

بما أن أي بحث لا يخلو من الصعوبات، فإن أولاها التي اعترضت طريق بحثنا:

- عدم توفر الدراسات التي تتحدث عن السيرة الذاتية للمؤلف رئيف أفندي.
- صعوبة ضبط العناوين، نظرا لكثرة العناوين في الكتاب والتي تفوق الخمسة عشر عنوانا.
- صعوبة المفردات المستخدمة في الكتاب والتي تحتاج للشرح والتعريف، ما كلفنا وقتا في استخدام القواميس والمعاجم.

المبحث الأول:

قـــــــراءة ظـــــــاهرية للكتـــــــاب

أولا: الكاتبمحمود رئيف أفندي

01: مولد ونشأة محمود رئيف أفندي

02: مؤهلاته العلمية ومهامه

03: مؤلفاته

04: وفاته

ثانيا: الكتاب

01: الجانب الظاهري

02:محتوى الكتاب

03: المحقق

04:مؤلفاته

ثالثا: أهمية الكتاب

أولا: الكاتب محمود رئيف أفندي

01 . مولد ونشأة محمود رئيف أفندي:

هو محمود رئيف أفندي ابن عبد الرحمان أفندي المعروف بالانجليزي، ولد عام 1761م بإستانبول[1]،كان والده يعمل في خدمة الباب العالي كمفتش على الإجراءات، أما محمود رئيف أفندي فقد عمل في مكاتب الباب العالي في سن مبكرة، وهو أحد الشخصيات التي ساهمت بشكل كبير في صنع تجربة الإصلاح في عهد السلطان سليم الثالث[2].

02. مؤهلاته العلمية ومهامه:

إن اهتمام محمود رئيف أفندي بتوسيع معارفه، ورغبته المبكرة بزيارة إحدى بلدان أوروبا دفع به إلى تدريب نفسه على تعلم اللغتين الفرنسية والإنجليزية، ورغم سفارته في لندن إلا أنه انكب على دراسة اللغة الفرنسية أكثر من الانجليزية، بحيث حمل معه خلال رحلته إلى بريطانيا كتاب قواعد اللغة الفرنسية وقاموسا فرنسيا بصفتها لغة عالمية آنذاك[3]، وبعد تعلمه لمبادئ اللغة الفرنسية اهتم بدراسة الجغرافيا والتاريخ والعلوم السياسية والقانون العام، هذا ما أكد لنا رغباته في الإصلاح[4].

أما بالنسبة لمهامه، فقدكان محمود رئيف أفندي واحدا من معاوني الصدر الأعظم، قبل أن يصبح سفيرا في لندن، واشتغل في القلمية، كما اشتغل بمكتب الصدارة العلمية سنة 1793م، ثم أصبح سر كاتب وهو ما أهله لمرافقة يوسف آنا أفندي[5] في سفارته إلى انجلترا 1797م، كما اشتغل مستشارا للقابودان عبد القادر باشا، وتقلد عدة مناصب بعد عودته من انجلترا، ففي سنة

---

[1] عبد الحي النحيلي، **النخبة والإصلاح نماذج من الفكر الإصلاحي العثماني بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ميلادي**، تق عبد الرحيم بن حادة، ط1، دار أبي رقراق، الرباط، 2014م، ص103.

[2] خالد زيادة، **المسلمون والحداثة الأوروبية**، ط1، دار رؤية، القاهرة، 2010 م، ص190.

[3] خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر**، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1981، ص88.

[4] النحيلي، المرجع السابق، ص104.

[5] يوسف آغا أفندي (1744-1824م)، أول سفراء سليم الثالث إلى لندن، وصلها عام 1793م، ينظر خالد زيادة، **اكتشاف**...، المرجع السابق، ص69.

1800أصبح وكيل كيتخدا عثمان[1] بإستانبول إلى غاية 1804م، وهي أطول مدة يقضيها شخص واحد في هذا المنصب خلال عهد السلطان سليم الثالث، وشغل بين عامي 1804و1805م، وظيفة رئيس الكتاب أي ما يوازي وزير الخارجية[2].

03 . مؤلفاته:

كتب محمود رئيف أفندي ثلاث مؤلفات:

ـ المخطوط الأول: journal du voyage de Mohamed Raif Effendi en Angleterre،ألفه باللغة الفرنسية،يصف من خلاله وقائع رحلته في انجلترا[3].

ـ المخطوط الثاني: جدول التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية.

" Tableau des nouveaux règlements de l'empire Ottoman " ألفه كرسالة بالفرنسية وطبع عام 1213هـ/1798م، أشاد من خلاله بسياسة السلطان سليم الثالث الإصلاحية، ووصف من خلاله النظام الذي اجتهد في إصلاح الهيكل العسكري وهو محل دراستنا هذه.[4]

[1] يطلق على الشخصيات المرموقة، ويطلقونه الترك على الوكيل المعتمد، وكان سابقا وسيطا ما بين التجار والحكومة ثم اعتمدته الدولة العثمانية بمعنى أمين، إذا كان عمله بالخزانة واسمه بحسب عمله، أنظر محمود عامر، **المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية**، مجلة الدراسات التاريخية، قسم التاريخ، جامعة دمشق، العدد 117-118، 2012م، ص377.

[2] النحيلي، المرجع السابق، ص103، 104.

[3] محمود رئيف أفندي، **التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية**، تر وتح وتق: خالد زيادة، ط1، منشورات جروس-برس، طرابلس، لبنان، 1985م، ص15.

[4] النحيلي، المرجع السابق، ص104.

ـ أما كتابه الثالث فهو عبارة عن عروض في مجال الجغرافيا، تم طبعه سنة 1219هـ /1804م، بمطبعة المهندسخانة [1] الجديدة في اسكودار[2] في إستانبول[3].

04. وفاته:

إن الكتابة باللغة الفرنسية تسد عجز اللغة التركية فيما يتعلق باستخدام المصطلحات الحديثة للمؤلف الذي يريد التعبير عن الأفكار الجديدة ويضمن لمؤلفه المصطلحات الملائمة، كما أن الكتابة بالفرنسية تضع هذه المؤلفات بمنأى عن اعتراضات الجماعات التقليدية والمحافظة لما تمثله من انفتاح، ولما تتضمنه من انتقادات للجهات المحافظة وللانكشارية، ومع ذلك فان مجرد الكتابة بهذه اللغة يعتبر بالنسبة لمعارضي الإصلاح نوعا من التجديف، والمؤلف محمود رئيف أفندي لم ينج من انتفاضة الانكشارية عام 1807م، وعزل السلطان سليم الثالث، فنشبت ثورة شعبية قضت على دعاة الإصلاح بتهمة تقليد الأوربيين، وقد أعدم رئيف أفندي بين جملة الذين أعدموا في ساحة الميدان في إستانبول، كما أن كتابه كان من بين المؤلفات التي أحرقت مع ما أحرق وهدم من إنجازات الإصلاح.[4]

[1] المطبعة التي تم إنشاؤها في استانبول في نهاية القرن الثامن عشر، وفي إطار أول تجربة من نوعها لتحديث المؤسسات العثمانية وفق الطرق الأوروبية، أنظر سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مر عبد الرزاق محمد حسن بركات، د ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص108.

[2] بالتركية: USKUDAR، تعني بالفارسية محط الرحال، وهي حي من أحياء إستانبول. أنظر: س.موستراس، **المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية**، تر و تع عصام محمد الشحادات، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2002م، ص66.

[3] زيادة، **اكتشاف**...، المرجع السابق، ص88.

[4] زيادة، **المسلمون**...، المرجع السابق، ص236، 237.

ثانيا ـ الكتاب:

01 ـ الجانب الظاهري:

– **العنوان:** التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية

– **المؤلف:** محمود رئيف أفندي

– **تعريب وتحقيق وتقديم:** خالد زيادة

– **الطبعة:** الطبعة الأولى

– **دار النشر:** جروس– برس

– **بلد النشر:** لبنان

– **سنة النشر:**1985م

– **عدد الصفحات:** 104صفحة

– **لون الغلاف:** الواجهة الأمامية لونها بنفسجي فاتح، يحتوي على صورة للحوض الجديد لبناء السفن، أما الواجهة الخلفية لونها بنفسجي فاتح مكتوب عليها مكتبة التاريخ العثماني.

– **تاريخ التأليف:** 15جوان1798م/محرم1213هـ بإستانبول.

02 – محتوى الكتاب:

يحتوي الكتاب على تقديم المحقق خالد زيادة، يعرض فيه أهم اختلافات الإصلاح خلال القرن الثامن عشر، مع ذكر أهم روادها، كما ركز على فترة حكم السلطان سليم الثالث وإقامته الدبلوماسية الأوروبية، كما عرج على بعض العلماء الذين ساهموا في عملية الإصلاح أمثال تاتارجيق زاده[1].

[1] **تاتارجيق زاده:** هو عبد الله مانلا تاتارجيق زاده ولد سنة 1730م، وهو ابن لأحد العلماء وهو نفسه من العلماء أيضا، كان واحدا من أعضاء المجلس الاستشاري وأكبرهم سنا، تقلد مناصب متعددة فكان قاضيا في القدس والقاهرة والمدينة قبل صعود سليم

كما يحتوي الكتاب على توطئة بقلم المؤلف، تطرق فيها إلى رحلته إلى انجلترا وشغفه إلى تعلم اللغة الفرنسية الذي كتب عليها المؤلف الذي بين أيدينا، يليها مدخل قد تحدث فيه المؤلف عن الصعوبات التي واجهتها الدولة العثمانية، وسعي السلطان سليم الثالث إلى إصلاح الأخطاء التي تسربت إلى الحكومة.

فضلا عن ذلك، فإن الكتاب يحتوي على خمسة عشر نوعا من التنظيمات، وجمع هذه التنظيمات ما عدا أولها المتعلق بالمالية.

تناول الكتاب مسائل خاصة بالإصلاحات العسكرية،أما التنظيم الأول الذي اتصف بالتنظيم المالي، فقد تطرق الكاتب إلى تنمية وتوزيع موارد الخزينة الجديدة وإنهاء نظام الالتزام، وتنظيم الشؤون المالية، وإدخال تعديلات على الضرائب القديمة خاصة المحاصيل الزراعية وبعض المنتجات التجارية، أما بقية التنظيمات فكلها تشمل الشؤون العسكرية وهي كالآتي:

تموين الجيوش في العاصمة – الانكشارية – الذخائر– المدفعية – القوات القاصفة – البارود – العربجية – النظام أثناء الحملات – سلاح الألغام – البحرية – القلاع السبع – الفيلق الجديد.

ومن خلال تصفحنا في مضمون هذه العناصر لاحظنا أنها تتوزع على الشؤون التالية:

أ ـ تنظيم الهيكل العسكري وإدخال بعض التعديلات على نظام الإنكشارية من خلال زيادة أعداد أفراد الجيش وطريقة التدريب، بما في ذلك طرق التموين والهرمية العسكرية والتنسيق بين الأسلحة والسير أثناء الحملات.

ب ـ تنظيم شؤون الإنتاج العسكري والتصنيع كصناعة البارود، حيث رأى السلطان سليم الثالث أن البارود المصنع في بلاده لا يصلح إلا في الاحتفال، لذا أقر باستيراد البارود، واستحداث مراكز التصنيع، كما خص باستخدام جسم المدفعية والتدريب على صلاح

الثالث إلى العرش، وفي عام1789م شغل منصب عسكر الروملي، قدم لائحة تشتمل على مشاريع الإصلاح للسلطان سليم الثالث سنة 1792م، في أواخر سنوات حياته شغل منصب خبير في المسائل العسكرية، توفي سنة 1797م. أنظر خالد زيادة، **اكتشاف**...، المرجع السابق، ص74.

المدفعية، سواء بالذخيرة الحية أو بدونها،كما تطرق إلى بناء السفن وتنظيم القيادة البحرية وإنشاء ترسانات جديدة.

ج ـ تنظيم شؤون الدفاع والتحصين خصوصا في المناطق والطرق المؤدية إلى العاصمة.

د ـ إحداث قوات عسكرية جديدة منتظمة على الطراز الأوروبي .

ويشير محمود رئيف أفندي في خاتمة كتابه، إلى عدم إلمامه بجميع تفاصيل القوانين التي تخص مختلف العائدات العامة وعائدات الحرمين الشريفين، في حين لم يذكر سوى خمسة عشر منها، وأشار إلى أن هذه العينة كافية للتعريف بحكمة السلطان سليم الثالث، كما احتوت الخلاصة على الثناء والمدح اللامتناهيين للسلطان سليم الثالث، وذلك من خلال كتابته : "حكمة السلطان العادل الذي ندين له بالثناء،ليمد الله زمنا طويلا في حكم السلطان....،حكمته الفائقة ومحق بصيرته ومعرفته...."، وأتبعها بمجموعة من المصادر والمراجع التي اعتمدها المحقق في تحقيق الكتاب، بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق.

02ـ المحقق:

ـ مولد ونشأة خالد زيادة:

ولد خالد زيادة في طرابلس بلبنان وذلك سنة 1952م، وهو مؤرخ وباحث في علم التاريخ الاجتماعي والثقافي والسياسي، بالإضافة إلى كونه أستاذا في معهد العلوم الاجتماعية 1980-2007م، عمل كرئيس المجلس الثقافي اللبناني الشمالي 1996/1984م، ومدير كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالجامعة اللبنانية، كما كان عضو في الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع والجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية، وزميل في معهد الدراسات المتقدمة –برلين، ومندوب لبنان الدائم لدى جامعة الدول العربية، كما شغل منصب سفير لبنان في جمهورية مصر العربية، بين سنتي 2016/2007م.

حاز خالد زيادة على إجازة في الفلسفة من الجامعة اللبنانية سنة 1977م، وحصل على الدكتوراه من جامعة السوربون – الحلقة الثالثة بباريس سنة 1980م،كما اشتغل أستاذا جامعيا في معهد العلومالاجتماعية.[1]

4- مؤلفاته:

ـ كتاب اكتشاف التقدم الأوروبي: وهو عبارة عن موضوع أطروحته التي ناقشها في جامعة السوربون بباريس عام 1980م، والتي كانت بعنوان المؤثرات الفرنسية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، وقد صدرت عن دار الطليعة ببيروت سنة 1981م، في طبعته الأولى بعنوان اكتشاف التقدم الأوروبي، وعدد صفحاته 139 صفحة، ألفه باللغة العربية وقد سعى من خلاله إلى رصد المؤثرات الأوروبية المبكرة على العثمانيين منذ مطلع القرن الثامن عشر، بعد أن أدركت السلطة تفوق الأوروبيين في القوة العسكرية، وحاول من خلال سبعة فصول إبراز التقارب العثماني الأوروبي، بداية من عصر الانحطاط عند العثمانيين حتى محاولات الإصلاح ومدى نجاح السلطان سليم الثالث في ذلك.

ـ كتاب تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا: الصادر عن معهد الاتحاد العربي سنة 1986م ورياض ريس للكتب والنشر ببيروت سنة 2009م، عدد صفحاته 262 صفحة، أراد الكاتب من خلالها العودة إلى أصول نظرة المسلمين إلى شعوب أوروبا، كما أنه استعرض هذا التطور عبر حقب زمنية طويلة وصولا إلى الزمن الحاضر، ويرى أن النظرة الإسلامية لأوروبا مرت بمراحل وصولا إلى الحروب الصليبية ومن بعدها إلى المراحل الحديثة والمعاصرة،حيث يرى أن النظرة الأوروبية انطلقت من الازدراء والاحتقار إلى الإعجاب بعد أن أبحرت أوروبا بتقدمها في الميادين المختلفة، إلا أن الإعجاب انقلب إلى عداء بعد المرحلة الاستعمارية، وقدكان هذا الكتاب الأول في مجاله.

ـ كتاب حكاية فيصل: الصادر عن دار النهار ببيروت سنة1999م ،وعن دار الشروق بالقاهرة سنة2012م،عدد صفحاته 219 صفحة يصور لنا فيها تجربة الأمير فيصل بن حسين في الثورة العربية التي هي عبارة عن تدافع الآمال والخيبات وسط اضطراب الرؤى واصطدام مصالح الدول،والهوة المتعددة التي جمعت وفرقت أصحاب الثورة الواحدة التي جعلت حكم المملكة العربية أملا مستحيلا.

[1]http//www.abjjad.com/07 mars 2020/08

ـ **كتاب لم يعد لأوروبا ما تقدمه للحرب:** الصادر عن الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة سنة2015م، عدد صفحاته 205 صفحة، أراد من خلاله تبيان حقبة جديدة من تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر حتى بعد ثورات 2011م.

ـ**كتاب الكاتب والسلطان من الفقيه إلى المثقف:** صدر عن منشورات رياض نجيب ريس ببيروت سنة 1991م، والدار المصرية بالقاهرة سنة 2013م، عدد صفحاته 312 صفحة، تمضي فصول الكتاب إلى منعطفين تاريخيين، مطلع القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر وما تبعهما من متغيرات.

ـ **كتاب دراسات في الوثائق الشرعية:** دار رؤية للنشر، القاهرة، سنة 2012 م.

ـ **كتاب حارات الأهل جادات اللهو:** ترجم إلى الانجليزية، دار palgrave macmillan نيويورك، 2011م، دار النهار بيروت، 1995م.

ـ **كتاب الخسيس والنفيس:** دار رياض الريس للكتب والنشر ببيروت، 2008م.

ـ **كتاب المصطلح الوثائقي:** منشورات الجامعة اللبنانية. وغيرها من الكتب التي قام بتحقيقها وترجمته

ثالثا: أهمية الكتاب:

يعتبر كتاب التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية لمؤلفه محمود رئيف أفندي، من المصنفات المهمة خلال القرن الثامن عشر ميلادي، إذ له أهمية علمية كبيرة من عدة أوجه، ذلك لأنه مصدر هام وشاهد عيان من تلك الحقبة.

فقد كتبه مؤلفه باللغة الفرنسية، ويعتبر من أولى النصوص التي كتبها المسلمون بهذه اللغة، طبع في عاصمة الدولة العثمانية، في إحدى المطابع القليلة التي نشأت في نهاية القرن الثامن عشر، وفي إطار أول تجربة من نوعها لتحديث المطابع العثمانية وفق الطرق الأوروبية.

إن أهمية هذا الكتاب تتمثل في الترابط بين مفهوم التحديث في وقت مبكر، وبين السعي إلى اكتساب لغة جديدة، خاصة اللغة الفرنسية التي كانت تمثل لغة الثقافة والعلم بعد قيام الثورة

الفرنسية، كما يمثل الرغبة المبكرة في الانفتاح على حضارة أوروبا، بعكس التجربة الإصلاحية التي أحدثها السلطان سليم الثالث بعد صعوده على العرش، وتوقف الكاتب عند واقع ضعف الدولة العثمانية، وحلل أسبابه مشيرا إلى أهمية الموارد الاقتصادية في تفوق الدول بعضها على بعض، وتجاوز فكرة أن القوة العثمانية لا تقهر.

ومع ذلك فإن كتاب التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، كان يهدف من وراءه رئيف أفندي إلى لفت الانتباه لتنظيمات وإصلاحات السلطان سليم الثالث، كما أشاد في مقدمة الكتاب إلى الخلل الذي عرفته الدولة، ويؤكد أن القرن الثامن عشر اختل فيه النظام بعد أن قدم استقراء لتاريخ الدولة العثمانية بشكل مختصر.

ومن خلال دراستنا لهذا الكتاب، يتضح لنا أهميته الكامنة في دقته التي لامس بها الخلل الذي عرفته جل المؤسسات خاصة العسكرية، كما يقدم حلول واقعية لمعالجة الأزمات التي عرفتها الدولة العلية في علاقاتها بالدول الأوروبية خلال نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ويوضح إجراء الدولة لإصلاحات قصد تجاوز الأزمات الخارجية ومماثلة القوة الأوروبية عبر إصلاح المؤسسات المالية والقومية والإدارة والجيش، بحيث شدد وبصفة خاصة على أهمية وضرورة تعلم علوم الهندسة العسكرية من جهة والصناعات الأخرى من جهة ثانية.

ومن هنا تكمن أهمية الكتاب، وذلك من خلال استقراء عام للكاتب حول كل جانب من الجوانب المالية والعسكرية وكيفية تنظيمها في عهد قوة الدولة، خاصة في عهد السلطان سليمان القانوني، ثم التطرق إلى الإصلاحات التي أدخلها السلطان سليم الثالث على مستوى مؤسسات الدولة، قصد الرقي بها إلى مصاف الدول الأوروبية، مما يثري الدراسة ويعطي لها طابع خاص، كون الدولة العثمانية تتأثر بالدول الأخرى.

كما تمكن محمود رئيف من رسم صورة عن الأوضاع العسكرية والاقتصادية للدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر، وبذلك قد ساهم من خلال كتابه في وضع مقاربة قبل وبعد الإصلاح، كما يفسر هذا الكتاب دراسة جديدة من نوعها تعطي لنا الجانب العسكري في عهد السلطان سليم الثالث.

وتتجلى أهمية الكتاب أيضا في اعتماده على الملاحظات الشخصية، بصفته أحد موظفي الباب العالي في تلك الفترة، ومن مقربي السلطان سليم الثالث، وأحد رواد الإصلاح وتميز كتابه بالأصالة والترتيب، حيث كان في الحقيقة بمثابة رسالة قام من خلالها باستعراض أزيد من خمسة عشر نوعا من التنظيمات كلها عسكرية، ماعدا نوعا واحدا متعلق بالشؤون المالية.

مما سبق نستنتج أن محمود رئيف أفندي، أولى في كتابه التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية الرعاية والحرص على تقديم أدق التفاصيل في كل تنظيم مع ذكر التفاصيل، بحيث جمع كل المعارف والمفاهيم الضرورية مع ذكر نتائج هذه المعطيات.

المبحث الثاني:

حركة الإصلاح العثماني خلال القرن 18م وبداية القرن 19م

أولا: بوادر حركة الإصلاح العثماني

01 ـ فترة السلطان أحمد الثالث(1703 ـ1730م)

02 ـ فترة السلطان محمود الأول(1730 ـ 1754م)

03 ـ فترة السلطان مصطفى الثالث(1757 ـ 1773م)

04 ـ فترة السلطان عبد الحميد الأول(1774 ـ 1785م)

ثانيا: الإصلاحات في عهد سليم الثالث (1789– 1807م)

01 ـ فترة سليم الثالث (1789– 1807م)

02 ـ تنظيم بشتى فروع العائدات العامة.

03 – تنظيم تموين الجيوش في العاصمة

أولا: بوادر حركة الإصلاح العثماني:

شهدت الدولة العثمانية منذ أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، تدهورا شديدا في الوضع الداخلي من حركات العصيان والتمردات وزيادة نفوذ الإنكشارية، مما يعكس حالة الضعف في كافة مؤسساتها، أما الوضع الخارجي فقد شهدت الدولة امتداد خطوط القتال بين جبهات مختلفة من العالم التي استنفذت قوتها، بحيث تحققت هزائم الدولة العثمانية أمام النمسا وأجبرت على توقيع معاهدة كارلو فيتس[1]عام 1699م، وفي خضم هذا الضعف الذي أصابها دفع برجال الدولة إلى تدارك هذا التدهور باللجوء إلى الإصلاح.

01 ـ فترة السلطان أحمد الثالث(1703 ـ1730م):

تعود بداية حركة الإصلاح والتجديد في الدولة العثمانية إلى مطلع القرن الثامن عشر،[2] فقد استلزمت الهزائم الأخيرة والخسائر الفادحة في أراضيها، أن تسارع الدولة في إجراء إصلاحات في الشؤون العسكرية على النمط الأوروبي[3]، ذلك باعتبار أن الدولة العثمانية عسكرية بالدرجة الأولى وفساد أمورها بدأ بفساد جيشها، فلإصلاحها ينبغي أن يبدأ بإصلاح الجيش[4].

---

[1]بلدة يوغسلافية واقعة على نهر الدانوب إلى الجنوب الغربي من زغرب، بها وقعت هذه المعادة بين الدولة العثمانية والنمسا وروسيا والبندقية وبولونيا. أنظر فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، تح، إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981م، ص310.

[2]ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، دط، دار العلم للملايين، بيروت، 1960م، ص72.

[3]إكمل الدين إحسان أوغلو، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تق، صالح سعداوي، مج 1، دط، مركز الأبحاث تاريخ وفنون الثقافة الإسلامية، استانبول، 1999م، ص79.

[4]الغالي الغربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288هـ/1916م**، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص147.

تعود محاولات وإجراءات إصلاح الجيش إلى عهد السلطان أحمد الثالث[1]، حيث نادى عدد قليل من العثمانيين بالإصلاح للوصول إلى الوسائل التي استطاعت أن تحقق بها أوروبا قوتها في التنظيم العسكري والأسلحة الحديثة، وهذا بعد الوضع الذي نتج عن هزيمة الانكشارية أمام روسيا والنمسا[2]، خاصة بعد توقيع معاهدة بيسارفوتيس[3] سنة 1918م، وكان الداماد إبراهيم باشا[4] أول مسؤول عثماني يعترف بأهمية التعرف على أوروبا[5]، وأرسل السفراء العثمانيين إلى العواصم الأوروبية للمرة الأولى لتزويد الدولة بمعلومات عن قوة أوروبا العسكرية[6].

والجدير بالذكر أن أحمد الثالث ورغم تلقيه معارضة من الإنكشارية إلا أنه قام ببعض الإصلاحات، فحسن سلاح المشاة والبحرية وصناعة السفن، كما حث على إرسال البعثات العسكرية إلى باريس وفيينا، ومن بين هؤلاء السفراء، السفير يارمي سكيز محمد شلبي الذي أرسل إلى فرنسا سنة 1720م، وعندما عاد إلى إستانبول قدم إلى السلطان تقرير عن رحلته.

---

[1] أحمد الثالث: 1703-1730، اعتلى العرش في سن الثلاثين، شهدت فترة حكمه الحرب مع روسيا واستطاعت الدولة أن تسترجع المورة وآزاق، سير الانكشارية، واهتم بإصلاح الأوضاع الداخلية للدولة، أنظر، صالح كولن، **سلاطين الدولة العثمانية**، تر، منى جمال الدين، ط1، دار النيل،2011م، ص225-226.

[2] علاء موسى، كاظم نورس، " **مدى مسؤولية الانكشارية في تدهور الدولة العثمانية** "، المجلة التاريخية المغربية،ع25-26، مكتبة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، جوان 1982م، ص190.

[3] PSAROFQA ANTASMASIبيساروفيتس: بالتركية في جويلية 1718م، بين الدولة العثمانية والنمسا والبندقية، تنازل بموجبها الباب العالي للإمبراطور النمساوي عن بلغراد وعن كامل منطقته إلى مصب نهر الآلوته في الطونة (الدانوب)، في حين تخلى البنادقة عن مورة. أنظر، كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تق، نبيه أمين فارس البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1968م، ص524.

[4] أول مسؤول سياسي عثماني سعى إلى الإصلاح إبان عهد السلطان أحمد الثالث،أصبح وزيرا في عام 1716م، وصدر أعظم (1718-1730م)، أقدم على خطوة فريدة من نوعها حين قرر الانفتاح كليا على أوروبا، فخرقوا لأول مرة تقاليد الدولة العثمانية، أنظر: قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط1، الدار الرعبية للعلوم، بيروت 1994م، ص44، 45.

[5] تشير المصادر أن أول من أرسل السفراء إلى أوروبا إبراهيم باشا 1793، تم إنشاء سفارة في باريس ولندن وفيينا لرعاية المصالح العثمانية في تلك البلاد، أنظر دونالد كواترت، **الدولة العثمانية 1700-1922**، تع أيمنالأرمنازي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض 2004، ص156.

[6] أحمد إسماعيل ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، دط، مكتبة العبكان، الرياض، 1995، ص118،119.

في عهده بدأت ترجمة بعض المؤلفات الغربية، وتم إنشاء مكتب للطباعة بالعاصمة، وذلك بالاستعانة بإبراهيم متفرقة[1] لبناء المطبعة وتشغيلها.[2]

02 ـ فترة السلطان محمود الأول(1730 ـ 1754م)

وقد تبلورت الحركة الإصلاحية مع كل سلطان تلاه، ففي عهد السلطان محمود الأول[3] تم استقدام مستشار فرنسي الكونت ديبونفال[4]، الذي قدم مشروعه للسلطان لإعادة تنظيم الخدمة العسكرية في الدولة على أسس فرنسية ونمساوية من خلال جعلها مهنة رسمية، إضافة إلى تقسيم الفرق الانكشارية إلى وحدات، إلا أن معارضتهم عرقلت خطة دي بونفال ودفعته للاهتمام بالمدفعية العثمانية وإدخال بعض التغييرات عليها، من خلال إدخال أسلحة جديدة في فرقة الألغام وعربات المدافع، ولتحقيق ذلك افتتح مدرسة للهندسة العسكرية، كما عهد إلى السلطان بإحياء فرقة الخمبرجية[5]، التي كانت قد اضمحلت باضمحلال نظام التيمار.[6]

---

[1] ولد في كلوجيبين عامي (1670-1674)، اهتدى إلى الإسلام وألف الرسالة الإسلامية، دخل في خدمة الحكومة وأسندت إليه مهمات دبلوماسية متعددة، أدار أول مطبعة في العالم الإسلامي، سنة 1722م، وقد أهلته لمعرفة عدة لغات أوروبية، توفي سنة 1745م. أنظر زيادة، **المسلمون**...، المرجع السابق، ص61.

[2] هشام السوادي هاشم، **تاريخ العرب الحديث (1516-1918م)من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، ط1، دار الفكر، عمان، 2010م، ص80.

[3] محمود الأول 1730-1754، اعتلى العرش وعمره 34 سنة، اهتم بالشؤون الداخلية، كافح من أجل تقوية الجيش، لم يحاول التخلص من الإنكشارية، سعى لإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول من خلال العديد من المعاهدات. أنظر: كولن، المرجع السابق، ص234.

[4] الكونت ديبون فال 1675-1747م، قدم إلى الدولة العثمانية واعتنق الإسلام، أوصى الباب العالي بضرورة قيام تحالف عثماني فرنسي لمواجهة الخطر الروسي، افتتح مدرسة للهندسة في سيكوتاري 1734م، وأسس مدرسة الرياضيات لضباط الجيش. أنظر: زيادة، **اكتشاف**...، المرجع السابق، ص46-47.

[5] الخمبجرية بمعنى قاذفي القنابل وخمبرة كلمة فارسية تعني مدفع صغير، أنظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص 162.

[6] نفسه، ص162.

03 ـ فترة السلطان مصطفى الثالث(1757 ـ 1773م):

وازداد الاهتمام بالإصلاح في عهد السلطان مصطفى الثالث[1] الذي كان ميالا للإصلاح، بحيث تعاون مع الوزير راغب باشا، الذي عمل على إعادة تنظيم وتنسيق الأمور المدفعية والبحرية، وذلك عن طريق الاستفادة من الخبرات والأسلحة الأوروبية، وقد استعانت الدولة في هذا الإصلاح ببعض الخبراء والضباط الأوروبيين في مقدمتهم الخبير الباروندي توت[2]، الذي عينه السلطان مصطفى الثالث مستشار الإصلاحات العسكرية، وعهد إليه بإنشاء فرقه المدفعية سريعة الطلقات، إلا أن إصلاحات هذا الأخيرلم تستمر لأنها لم تعتمد على القوة الرئيسية في الجيش، وهي المشاة ومن بينها فيالق الانكشاري.[3]

وإثر توقيع الدولة العثمانية معاهدة كوجك قنارجه[4] سنة 1774م، وانهزامها أمام روسيا، أدرك العثمانيون أنه لم يعد من الممكن مواجهة العدو بجيوش مهلهلة، حيث نشرت الطبقة البيروقراطية كتابا قالت فيه أن النظريات الجديدة تتعارض مع المؤسسات القديمة، وأن الإمبراطور بحاجة إلى مؤسسات جديدة.[5]

---

[1] مصطفى الثالث 1757-1773م، اعتلى العرش وهو في سن الأربعين، اهتم بشؤون الدولة فسن قوانين وسعى لتنفيذ دعائم الأمن، خاض الحرب مع روسيا، كما عملت الحكومة العثمانية في عهده على توسيع نطاق التجارة البرية والبحرية. أنظر: عزتلو يوسف بك آصاف، **سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم من أول نشأته حتى الآن**، تق محمد زينهم ومحمد عزب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص107-108.

[2] مجري الأصل، التحق والده بخدمه الحكومة الفرنسية وتحصل على الجنسية الفرنسية وأرسلت الحكومة الفرنسية ابنه بارون إلى اسطنبول سنه 1775م، تعلم اللغة التركية وعمل لما يقرب عشر سنوات مبعوث للسفارة الفرنسية ومفتش للمؤسسات التجارية الفرنسية في شتى أنحاء المشرق. أنظر: مصطفى، المرجع السابق، ص 172 .

[3] ياغي، المرجع السابق ص 146 .

[4] مدينة تقع في الجنوب الشرقي من سيليستيريا في بلغاريا، وبها وقعت هذه المعاهدة الشهيرة بين الدولة العثمانية وروسيا. أنظر: المحامي، المرجع السابق، ص349.

[5] عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي 150612922**، دار النهضة العربية بيروت، ص 246.

04 ـ فترة السلطان عبد الحميد الأول(1774 ـ 1785م):

وسارت وتيرة الإصلاح قدما في عهد السلطان عبد الحميد الأول[1]، الذي شهد عهده محاولات نشيطة لإصلاح المؤسسة العسكرية والعلمية، خصوصا إبان وزارة خليل حامد باشا (1782-1785م) الذي اهتم بالجانب الاقتصادي، وتشجيع الصناعات المحلية خاصة تم صناعة النسيج[2].

وبالاعتماد على السفير الفرنسي شوازل قوفيه[3]، أقام خليل حامد باشا عدة إصلاحات عسكرية، واستخدم لهذا الشأن بعثة فرنسية مكونة من عشرات الخبراء والمدربين والمهندسين، وأسند إليه مهمة إعادة تنظيم المدفعية والترسانة البحرية، وبمساعدتهم تم إنشاء مدرسة الهندسة لتدريس المعارف المتعلقة بالفنون العسكرية، كما ترجمت العديد من الكتب الفرنسية إلى التركية حول هذه الفنون وطبعتها مطبعة السفارة الفرنسية في إستانبول.[4]

وخلال عهد خمسة سلاطين مضت، جرت محاولات متعددة لإدخال إصلاحات تمس بالدرجة الأولى الميدان العسكري، أو ما يتفرع عنه من إنشاء معاهد لتدريس المواد التي تتناسب مع رفع مستوى القوات العسكرية في معهد البحرية والرياضيات والهندسة[5]، ورغم الحدود البدائية التي توقفت عندها الإصلاحات في الدولة العثمانية في بدايتها، إلا أنها سمحت بتكوين فئة من المتنورين العثمانيين وتهيئة الظروف لهم لنمو فكر إصلاحي متفتح، التي أدركت أن التدهور العثماني لا يمكن تجاهله وأن القوة الأوروبية لا يمكن إتلافها، دون تبديل النظرة التقليدية إلى الآخر واستيعاب العلوم الحديثة[6].

---

[1] عبد الحميد الأول (1774-1789م)، اعتلى العرش وعمره 49 سنة، في وقت كانت فيه الدولة العثمانية تعاني من مشكلات كثيرة، وفي عهده تم تطبيق مجموعة من الإصلاحات. أنظر: كولن، المرجع السابق، ص 250-251 .

[2] منتران،**تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، ج2، ط1، دار الفجر، القاهرة، 1992، ص7 .

[3] سفير فرنسي في إسطنبول، خليفة جون في الأكاديمية الفرنسية والقضائية في فرنسا لدى الباب العالي1784، لعب دورا رئيسيا في الإصلاحات التي قام بها الوزير خليل حامد باشا. أنظر: زيادة، **اكتشاف**...، المرجع السابق، ص 49.

[4] زياد،نفسه، ص 49.

[5] جيب هاملتون، هارلود بون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ج1، تر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، ط1، دار المعارف، القاهرة 1970م، ص 57.

[6] غانية بعيو، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا 1839-1876م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2009/2008م، ص44.

إن عملية الإصلاح التي عرفتها الدولة العثمانية منذ بداية القرن السابع عشر، إصلاحات تقليدية، وفي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، أصبح واضحا للعيان الرغبة الحقيقية في إصلاح أوضاع الدولة العثمانية، وذلك لما ميز هذه الفترة من حب وميل نحو الإصلاح[1]، والإيمان بالحداثة واقتناع تام لما وصلت إليه أوروبا من تطورات في كافة المجالات خاصة فرنسا، لأنها تعد الحليف التقليدي للدولة العثمانية[2]، والدولة البارزة في الناحية الغربية آنذاك.[3]

ثانيا: الإصلاحات في عهد السلطان سليم الثالث 1789–1807م:

01 ـ فترة السلطان سليم الثالث(1789 ـ 1807م):

لتأتي تجربة السلطان سليم الثالث،[4] التي أدخلت حركة الإصلاح التي تبنتها دولة في طور التأثير والتنفيذ الفعال، ويبدأ عهد جديد لحركة التحديث التي تجد الأرضية الصالحة لتطبيقها في عهد هذا السلطان، إذ لم يخل هذا العهد من وجود مصلحين حقيقيين كان لهم أثر عظيم في إجلاء وتطوير فكرة التجديد لدى السلطان أمثال أبو بكر راتب أفندي.[65]

---

[1] خلف بن بلال الوذيلاني، **الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام (1324–1909م)**، ط1،مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، ص297 .

[2] سمير طه ياسين، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ط1،دار الفكر، عمان، 2009، ص 22 .

[3] ألبير أورتايلي، **العثمانيون في ثلاث قارات**، عبد القادر عبد اللطيف، ط1، دار العربية، بيروت، ص84 .

[4] ولد عام 1762م، جلس على عرش السلطنة عام 1789 عمره 28 سنة، ولما بدأت مرحلة الحرب بين روسيا والدولة العثمانية، سارع إلى إحياء الروح المعنوية للجيش، وكان ميالا للإصلاح، قتل سنة 1888م. أنظر إبراهيم بك حليم، **تاريخ الدولة العثمانية**، التحفه الحليمة، ط1، دار الكتب الثقافية، لبنان 1988م، ص 189.

[5] ابن احد العاملين في الباب العالي، وهو من أبرز معاوني السلطان سليم الثالث، حيث قدم له تقرير بعد زيارته لأوروبا لعامي 1792-1793م، تولى منصب رئيس 1795- 1796م، أمر السلطان بقتله إثر خلافه معه عام 1797م. أنظر: زيادة، **اكتشاف**...، المرجع السابق، ص76.

[6] مصطفى السيد، **نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية 1803م**، صححه خالد زيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م، ص23.

وقد جاء السلطان سليم الثالث الذي وصفه مترجموه من الترك، أنه كان عادلا حليما تحبه رعيته،عكس سلفه السلطان عبد الحميد الأول، الذي وصف بالرجعية والتخلف، [1] وبوصول السلطان سليم الثالث إلى العرش تفاقمت الثورات الداخلية كالخطر الوهابي،[2] واستيلاء روسيا على قلاع الدنيستير العظيمة، واجتاحوا بساربيا وغزو مولدافيا، وخلال بضعة شهور قضى الحلفاء على المقاومة العثمانية واستولوا على بلغراد، وخلال الحرب تقدم قاضي العسكر عبد الله أفندي بمذكرة إلى السلطان سليم الثالث، يطالبه بإصلاح القوات العثمانية المسلحة على النمط الغربي، حيث وجه عنايته إلى تنظيم الجنود وتعزيز المالية.[3]

وأما كبار العلماء فقد كانوا يصرون على إصلاح هذه الناحية العسكرية، وهذا من خلال كتاباتهم وخطبهم في مجالات مجلس الدولة، حيث عبروا عن تأييدهم للإصلاح وأيدوا أقوالهم ودافعوا عن نظرتهم بحجج أخذت من الشريعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي المبكر، وارتكزت على مبررات عقلية وإدراكية، وقد برهنوا على أن الجهاد ضد الكفار هو من واجبات المؤمن، وأن تقوية الجيش الإسلامي هو واجب، وقد أصبحت ضرورية في الوقت الذي أخذت فيه الدولة العثمانية تعاني من الهزائم العسكرية على أيدي القوات المسيحية المتفوقة، فالإسلام لن يكون بسلام دون تبني التقنية العسكرية الأوروبية، وان التعلم من الكفار لا يجب أن يبرز أي شعور بالنقص بين المسلمين، إذ عليهم أن يتذكروا أن تقدم الغرب في النواحي العسكرية، كان انعكاسا لخوفهم من التفوق العثماني وانتصارات المسلمين لقرون مضت.[4]

وقبل الالتفات إلى جانب الإصلاح العسكري، اتجه إلى التشكيلات التي لقيت نصيبها من حركة التغيير كذلك في عهد سليم الثالث، إذ قام السلطان باستحداث 28 ولاية في الأناضول

---

[1] محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج3، مكتبة النوري، بيروت، 1983، ص7.

[2] نسبة إلى محمد بن عبد الوهاب 1703-1793م، من نجد، وهو من علماء المذهب الحنفي بدأ بنشر مذهبه سنة 1730م، من مبادئهم إرجاع الإسلام إلى نهضته ولي العهد النبي صلى الله عليه وسلم، عينت الدولة العثمانية محمد علي والميسر للتصدي لهذه الحركة.أ نظر Donald quataert, **The Ottoman Empire 1700-1922** , Secand edition, Cambridge , 50.

[3] آصاف، المرجع السابق، ص113.

[4] عمر عبد العزيز، المرجع السابق، ص251.

والروميللي[1]،كما قيد حركة تعيين وعزل الوزراء في النظام الدولي الجديد، بإصدار قانون يتضمن كل هذه الإجراءات الإدارية، فأصبحت حركة الترقية إلى منصب الوزراء في عهده، لا يصل إليها إلا أصحاب الكفاءات[2]، كما حد من سلطة حكام الأقاليم بهدف تحسين الإدارة والحد من سلطة الصدر الأعظم، وذلك لإرغامه على استشارة الديوان في كل الأمور الهامة[3].

وبعد انتشار الرشوة والفساد والمحسوبية في الجهاز الإداري، حاول سليم الثالث مواجهة هذا الفساد، فعمل على تقييد سلطة كبار رجال الدولة وتخفيف أعدادهم ومحاولته السيطرة على المخصصات المالية للوزراء العثمانيين[4]، ولما أدرك السلطان خطورة فقدان الديوان لأهميته وفعاليته، لأنه كان مؤمنا بأن الدولة لا تعود للسلطان والصدر الأعظم وشيخ الإسلام والوزراء فقط، وأن الشعب يجب أن يشارك في إدارة الدولة إذا شكل مجلس المشهورة ويضم أركان السلطة ورجال الدولة[5].

كما عمل على وضع حد لنظام الهبات أو المصروفات التي كان موظفو الدولة يدفعونها مقابل تعيينهم، والتي أطلق عليها اسم هبات التعيين أو العيدية، حيث تعمل على إلغاء بعضها وتخفيض قيمة البعض الآخر[6].

وهناك مجال لا يقل أهمية عن ما ذكر سابقا، ونعني المجال الدبلوماسي الذي حظي هو الأخر باهتمام السلطان من خلال تعيينه سفراء دائمين في عواصم أوروبية مختلفة، باستثناء باريس نظرا لإعدام لويس السادس عشر[7]، فعين يوسف آغا أفندي في لندن (1793-1797م)، علي أفندي

---

[1] الأناضول والروملي كانت تشمل بلغاريا ورومانيا وجزء كبير من يوغسلافيا، وجزء من شمال اليونان. أنظر: المحامي، المرجع السابق، ص333.

[2] بعيو، المرجع السابق، ص47.

[3] مصطفى، المرجع السابق، ص177.

[4] الحصري، المرجع السابق، ص66.

[5] ناهد إبراهيم الدسوقي، **بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوروبي فيها**، دط، منشآت المعارف، الإسكندرية،2006م، ص209.

[6] الحصري، المرجع السابق، ص68.

[7] أحد ملوك فرنسا، تولى العرش في فترة 1773-1793م، أعلن قيام الجمعية الوطنية مقام مجلس الطبقات وإلغاء النظام الإقطاعي وإعلان حقوق الإنسان. أنظر: لويس عوض، **الثورة الفرنسية**، دط، الهيئة المصرية العامة، مصر، 1992م، ص190، 194.

في بروسيا سنة 1795م، وإبراهيم أفندي في النمسا سنة 1796م، ولاحقا سيد علي في باريس سنة 1797م[1]، والفائدة الوحيدة المستمدة من هؤلاء السفراء، أنها تكمن في رصد العالم المحيط بهم والاجتهاد في فهم النظم السياسية والإدارية الأوروبية، فكانت نقطة إيجابية في تعلم اللغات الأجنبية وإتقانها[2]، حيث ساهموا كثيرا من خلال تقارير وتوجيهاتهم للسلطان في نقل رياح التغريب، وآخر مستجدات التقدم التقني في الغرب إلى الداخل العثماني، فأصبحت بذلك هذه السفارات نوافذ انفتاح أمام تسرب واسع للمؤثرات الفكرية الأوروبية إلى الدولة.[3]

بالإضافة إلى هذا عمل سليم الثالث على نشر الثقافة والتعليم بين جميع طبقات المجتمع العثماني، فقام بإنشاء العديد من المدارس وإحياء المؤسسة التعليمية والتشجيع على زيادة عدد المدارس الأجنبية وخاصة اليونانية، واهتم بالطباعة والترجمة منها مطبعة تحت إدارة عبد الرحمن أفندي، كما اهتم بشؤون المرأة العثمانية وعمل على المساواة بينها وبين الرجل، وأكد على تعليمها وتثقيفها مثلها مثل المرأة الأوروبية، وركز على مراعاة التقاليد فيما يتعلق بارتداء اللباس الشرعي لمختلف فئات السكان[4].

ويمكن أن نضيف إلى هذا أنه رغم كل الإصلاحات والتدابير الإدارية التي اتخذتها الدولة العثمانية، سواء من السلاطين أو رجال الإصلاح للحيلولة دون فساد مؤسساتها خلال القرن الثامن عشر، باءت بالفشل على غرار إصلاحات السلطان سليم الثالث الذي استطاع إحداث قفزة نوعية في هذا المجال.

---

[1] Shaw Stanford ,**Between Old and New the Ottoman Empire Sultan Sellim 3 (1789-1807) Cambridge**, Mass Harvard University, Press 1971. P88.

[2] منتران، ج2، المرجع السابق، ص16.

[3] بعيو، المرجع السابق، ص47.

[4] الدسوقي، المرجع السابق، ص 208، 209.

02 ـ تنظيم بشتى فروع العائدات العامة:

أحس رجال الدين بضرورة الإصلاح بعد أن قطعت الدول الغربية شوطا في ميادين النهضة الشاملة، واكتسبت قوة كبيرة في ميادين الحياة الحديثة، فلا عجب أن يعمل رجال الإصلاح العثمانيون على الاقتداء بالغرب واقتباس نظرتهم التي أوردتها تلك القوة.

وقد رأى رجال الإصلاح أن عليهم أن يكتسبوا شيئا من نظم الغرب العسكرية التي أثبتت دعوتها، ولا يمكن إصلاح الأخطاء التي تسربت إلى إصلاح مختلف أقسام الإدارة، فقد أراد أن يقيم جسر من القوات المنظمة على الطريقة الأوروبية، وبما أن الأوضاع الجديدة تتطلب نفقات جديدة، فقد وجب الاهتمام مباشرة من الوسائل الكفيلة بإيجاد العائدات[1] الجديدة[2] .

كما كان يرجو السلطان سليم الثالث أن يتاح له إصلاح النظام المالي والضريبي، فقد أثقلت الدولة كاهل الأهالي بالضرائب في القرن السابع عشر والثامن عشر، لمواجهة نفقاتها الإدارية والعسكرية المتزايدة، وخاصة بعد ضعف الجيش الانكشاري، وتطلب إمداده في الحروب بقوات المساعدة ذات تكاليف باهظة،وفي حال اختلال الإدارة الحكومية دون قيامها بتقدير الضرائب وجمعها على نحو عادل وسليم،يتولى الملتزمون من ذلك العمل نيابة عن الحكومة، ولكنهم أرهقوا المزارعين بجشعهم في جمع المبالغ المستحقة، وقد استمر هذا الوضع السيء حتى إدخال السلطان مجموعة من الإصلاحات،تناولت ثلاث مجالات مالية، عسكرية وتعليمية[3].

وقد تم تعيين إحدى الشخصيات البارزة في السلطة لوظيفة إيرادي جديد دفتر داري[4]، الذي يشغل منصب نقليمي عسكرنا ناظري[5]، وهذا المنصب مستقل عن مناصب موجودة سابقا، مثل

---

[1] أحمد طرابين، **تاريخ المشرق العربي الجديد**، دط، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986م، ص234.

[2] وتعني إيرادي جديد أطلق في العهد العثماني للدلالة على الإيرادات المالية الجديدة التي كانت تؤخذ من عائدات الأراضي والإنتاج الزراعي في عهد السلطان سليم الثالث، أنظر حسان حلاق، وعباس صباغ، **المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م، ص30.

[3] تيسير جبارة، **تاريخ الدولة العثمانية 1280–1924م**، دط، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2015م، ص66.

[4] أمين خزانة المشروع الجديد التي أنشأها السلطان سليم الثالث، أنظر: رئيف أفندي، المصدر السابق، ص32.

[5] أي منصب مفتش الفرق الجديدة، أنظر نفسه، ص32.

باش دفتر دار[1] ودرب خانة ناظري[2]، ولإعطاء مزيد من الأهمية لهذه الوظيفة الجديدة فقد أنيط بصاحبها لقب باش دفتر دار ثاني، ولديه صندوق خاص تصب فيه عائدات الدولة المخصصة لنفقات الحرب، وأما العائدات الثابتة للسلطنة، فقد تم التوصل إلى إيجاد وسائل جديدة للحصول على موارد الأموال التي كان يشغلها أشخاص لا يستحقونها، وذلك عبر سلسلة من القوانين التي سنتها الدولة بحيث يعود فوائد للحكومة.[3]

كما أحدثت ضرائب جديدة عن الإنتاج الزراعي، بما أن إحدى العائدات الأكثر أهمية بالنسبة للدولة التي هي التي تفرض على كل الإنتاج الأناضول والروملي وسوريا وكل امتداد السلطنة، هذه العشور قسمت حسب فئتين، الأولى تحت اسم المالكنية[4] للذين يريدون القيام بأعباء التزاما مدى الحياة، مقابل أن يدفع مقدما جزء من المال، والفئة الثانية أعطيت على شكل هبة من قبل السلاطين تحت اسم الزعامات والتيمار، وهي إقطاعات عسكرية لفرسان مختلفين، وهؤلاء لا يدفعون أي مبالغ مالية وهم مجبرون على الخدمة أثناء الحروب.[5]

وبما أن الدولة العثمانية دولة إقطاعية من نوع خاص، فان طابعها الإقطاعي تمثل في نظامين، نظام الإقطاع الحربي ونظام الالتزام،[6]فبالنسبةللنظام الإقطاعي الحربي كان السلطان سليم الثالث يمنح أرضا زراعية لأفراد من سلاح الخيالة يستقرون فيها، ويعملون على زراعتها بمساعدة الفلاحين الذين يتولون أعمال الزراعة بصفتهم مستأجرين، وكانت هذه الأراضي تسمى اقتطاعات، والجدير بالذكرأن

[1] رئيس التشكيلات المالية العثمانية التي يطلق عليها باب دفتري، أي وزير مالية. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص55.

[2] أي مراقب النقود. أنظر: رئيف أفندي، المصدر السابق، ص32.

[3] زيادة، **المسلمون**...، المرجع السابق، ص197،196.

[4] مصطلح أطلق في العهد العثماني على نظام ابتدعته الإدارة العثمانية بعد معادة كارلوفيتس، وذلك حين لجأت إلى بيع إقطاعات يحتفظ المشتري لها بحق الانتفاع بالأرض مدى الحياة، وذلك بغية سد العجز الدائم في خزينة الدولة. أنظر: حلاق، المرجع السابق، ص198،197.

[5] زيادة، **اكتشاف**...، المرجع السابق، ص53.

[6] يعود العمل بنظام الالتزام إلى السلطان محمد الفاتح ولم يتبع بانتظام قبل عهد سليمان القانوني وشهد توسعا ملحوظا في عهد مراد الثالث، لكنه بلغ الأوج في أواخر القرن 17م، وشكل الملتزمون في العهد العثماني الأول واسطة بين المكلفين من الأهالي وبين الدولة، وفي النصف الثاني من القرن 18م، ازدادت سطوة الملتزمون وكانت الدولة لا تتدخل بين الفلاح والأرض بل ومنحتهم أراضي مجانا. أنظر، عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (1864–1924م)**، تق، أحمد عزت عبد الكريم، دط، دار المعارف، مصر، 1969، ص182.

صاحب الإقطاع لا يتناول رواتب نقدية من الدولة، بل يعتمد في معيشته على ما ينتجه الإقطاع، فيستولي على نصف المحصول وينال الفلاح النصف الأخر، كما يعتمد على ضريبة العشور[1] وغيرها من الضرائب المقررة على الفلاح.[2]

وفي عام 1792م وضع السلطان سليم الثالث حدا للأخطاء التي تسربت إلى نظام المالكانة والزعامات والتيمار، فقد نص التشريع الجديد على أن المالكانة التي يتوفى أصحابها تعود تلقائيا إلى الدولة، والملكية التي يتراوح إيرادها حوالي خمسائة ألف قرش، تعرض في المزاد العلني وتمنح للذي يدفع أكثر، والتي تشغر في حال وفاة أصحابها فأنها لا تعرض للبيع ولكن تعود للخزينة الجديدة، أو يطلق على مثل هذه الأراضي التي يتوفى أصحابها باسم الأراضي المحلولة، وتضم إلى أراضي الأوقاف العامة لينفق إيرادها على إنشاء الجيش الجديد الذي شرع السلطان سليم الثالث في تكوينه بعد إلغاء نظام الانكشارية، وسار على هذه السياسة السلطان محمود الثاني.[3]

لم يقتصر التشريع الجديد على الزعامات[4] والتيمارات،[5] بل تعدى الملكية المعروفة باسم دار ياغاليمي ومنصوحات أغلامي، وهي مخصصة في الأصل للقوات البحرية، وبما أن الوحدات البحرية وضعت تحت نظام جديد، فقد اعتبرت هذه الملكية شاغرة عن مالكيها تلقائيا، ولهذا فان عائداتها ستصب في الصندوق الجديد، أما المسيحيين فطبق عليهم قانون جديد بدل الجزية[6] يحدد بارتين على

---

[1] ضريبة شرعية تؤخذ من المحاصيل الزراعية بنسبة واحد في العشرة، وجمعها أعشار، وقد ارتفعت نسبة هذه الضريبة بعد التنظيمات، حيث أصبحت الثمن بدلا من العشر. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص155.

[2] محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، لبنان، 2003م، ص576.

[3] عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980م، ص176،178.

[4] كان على صاحبها الذي يبلغ دخله مائة ألف أقجة أو يزيد، أن يقدم للدولة رجلا واحدا لكل خمسة آلاف أقجة. أنظر: بركلمان، المرجع السابق، ص459.

[5] هي ترجمة فارسية لكلمة pronoiaاليونانية المماثلة لكلمة cura اللاتينية، وهو إقطاع صغير يكون على مالكيه السابقين من الفلاحين وهو ما يعد على المقطع دخلا سنويا، والمقطع يقدم عددا من الفرسان أو البحارة. أنظر: نفسه، ص458.

[6] الضريبة المأخوذة على المسكرات في أثناء وجود أمانة الخمر، ونظرا لعدم شرعية هذه الأمانة، ألغاها بعض السلاطين في عهد حكمهم. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص130.

كل أوقية من الخمر، كما حدد القانون الجديد بارة[1] على كل أوقية من القطن غير المغزول، وبارتين على الأوقية من القطن المغزول، وتحديد ضرائب عينية على الأراضي الوقفية[2] وبدل العشر[3]، إضافة إلى رفع الرسوم على مادة التبغ إلى ستة بالمائة، في حين كانت الرسوم في المواد الأخرى لا تتجاوز ثلاثة بالمائة، كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى رفع مداخل الدولة[4].

نلاحظ من ذلك أن كل القوانين تهدف إلى تأمين عائدات مرتفعة للخزانة الجديدة، فحسب إحصاء 1798م، فإن عائدات الصندوق تحسنت بشكل ملحوظ مما كانت عليه سابقا.

03- تنظيم تموين الجيوش في العاصمة:

كانت ثقافة السلطان سليم الثالث أكثر اكتمالا من ثقافة من سبقه من السلاطين، حيث يبدو أنه استوعب الحالة المتدنية للدولة بشكل أفضل من أسلافه، حيث اهتم بضرورة تنفيذ الإصلاحات التي رأى أنه لابد منها كي تسترد الدولة قوتها، وكان قد بذل في مستهل حكمه محاولة إصلاح الجيش، وفي هذا السبيل أصر على تطبيق القوانين الخاصة بالنفقات[5]، لذا نصت الأوامر السلطانية بتأسيس خزينة ودفتر دارية خاصة بالنظام الجديد وجعلت كوزارة مالية ثانية للدولة[6] .

معسكرات الجيوش العثمانية لم تكن في السابق تجد الكمية الكافية من المؤن، لذلك صدر تشريع سلطان يقضي بتنظيم تموين الجيوش في العاصمة، خاصة وأن الكمية القليلة المتوفرة من الغذاء

---

[1] نقد معدني ضرب في عهد السلطان مراد الرابع، وزنها يزيد عن خمسة قراريط، أبطل التعامل بها سنة 1832، حيث سك نقد من نوع قرش، وكان القرش يساوي 40 بارة، والبارة تساوي ثلاث أقجات. أنظر: عامر، المرجع السابق، ص366.

[2] بلغ مساحة الأراضي الوقفية في البلاد الإسلامية ما يزيد عن ثمانمائة دونم، وزع مردود تلك الأراضي على الأعمال الخيرية، بالإضافة إلى البيوت والمزارع، وتعدى الوقف إلى اليهود والمسيحيين وقد تم التلاعب بأملاك الوقف لدرجة أن السلطان عبد الحميد ألغى الكثير منها. أنظر: عامر، المرجع السابق، ص366.

[3] ضريبة سنوية تفرض على المباني الواقعة في الأراضي غير الزراعية. أنظر: نفسه، ص368.

[4] كمال حسنة، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث (1789-1807م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2005-2006م، ص 150.

[5] طقوش، المرجع السابق، ص260.

[6] يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر، عدنان محمود سلمان مروتن ومحمود الأنصاري، مج1، ط1، مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول، 1988م، ص647.

لم تكن موزعة بطريقة صحيحة، لأنها كانت عرضة للنهب، حتى ساحات القتال لم تتوفر على مستودع للمؤن، بالإضافة إلى ذلك فإن استيراد الحبوب إلى العاصمة كان نوعا من التجارة الخاصة، ولم يكن يكفي لفصل الشتاء مما يؤدي إلى حالة من العوز.[1]

فكل هذه الأوضاع كان يهتم بمعالجتها السلطان سليم الثالث، حيث أمر ببناء أماكن للحبوب على ضفاف الدانوب وفي المواقع القتالية، وأمر ببناء مستودعات جديدة وأسند تنفيذ القوانين لضابط يحمل لقب حبوبات ناظري[2] أعطي رتبة وزير مالية ثالث.[3]

وفرضت الدولة على الوالي والدفتر دار أن يؤمن كل عام إرسال الميري،[4] وكان سعر الحبوب المحدد في السابق منخفضا جدا، لذا فإن الفلاح الذي كان مجبرا على تقديم حبوبه بهذا السعر ليجد نفسه مغبونا، كذلك المبيدجي،[5] استغلوا الذرائع للضغط على السكان مما جعل السلطان يلغي البيع الإكراهي وأن تشترى الحبوب بالسعر الجاري.[6]

نستنتج في الأخير أن القرن 18م هو محطة التجارب الإصلاحية للسلاطين والصدور العظام، حيث تعتبركل هذه الجهود التي عرفت بالإصلاحات التقليدية، الأرضية التي قامت عليها إصلاحات السلطان سليم الثالث، الذي كان يرجوا أن يتاح له إصلاح النظام المالي والضريبي، بعدما أثقلت الدولة كاهل الأهليين بالضرائب خلال القرنين17و18م، ومواجهة نفقاتها الإدارية والعسكرية بحيث حاول أن تجد الدولة أداة الحكم القوي الفعال في جيشه الجديد.

---

[1] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص38،37.

[2] ناظر الذخيرة وهو المكلف بتوفير القمح اللازم للجيش والمستشفيات وغيرها من المؤسسات الاجتماعية وكذلك أفران المدينة العامة، وذلك في موسم القمح، فهو يقوم بتوفير القمح من المزارعين بسعر مناسب ثم يبيعها للمحتاجين بالسعر الذي اشترى به، فكانت الوظيفة منصبا أساسيا لتوفير الزاد المناسب للبلد، ألغيت عام 1837م. أنظر، صابان، المرجع السابق، ص221.

[3] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص38،37.

[4] تعني الجهة المالية للحكومة، وهو المبلغ الذي حددته الدولة كنصيب الولاية في مصاريف الإدارة المركزية في إستانبول. أنظر، ياغي، المرجع السابق، ص86.

[5] الجباة، أنظر، رئيف أفندي، المصدر السابق، ص39.

[6] نفسه، ص39.

المبحث الثالث:

التنظيمات العسكرية البرية

أولا: تنظيم القوات العسكرية

01 ـ تنظيم الإنكشارية

02 ـ تنظيم الفيلق الجديد

03 ـ تنظيم ملتزمي الذخائر

ثانيا: تنظيم الأسلحة

1- **تنظيم سلاح المدفعية**
2- **تنظيم سلاح العربجية**
3- **تنظيم سلاح البارود**
4- **تنظيم سلاح القوات القاصفة**
5- **تنظيم سلاح الألغام**

أولا: تنظيم القوات العسكرية

01 ـ تنظيم الإنكشارية:

كانت قوات الإنكشارية[1] أحد العناصر الأساسية في الجيش العثماني، وأحد نقاط القوة التي استعانت بها الدولة العثمانية في حروبها التي خاضتها في أوروبا وآسيا وأفريقيا، إلا أن وصول سلاطين ضعفاء للحكم واندماج الإنكشارية في المجتمع المدني، كان له أثر كبير على طبيعتهم العسكرية ومهمتهم الرئيسية في الدفاع عن حدود الدولة، مما أدى إلى ضعف الدولة في مواجهة أعدائها.

تتمثل مهام الجيش الإنكشاري في الدفاع عن حدود الدولة من الأخطار الخارجية والسهر على ضمان الاستقرار الداخلي،[2] إلا أن قوات الإنكشارية التي كانت تعتبر سر قوة المؤسسة العسكرية، أصبحت خلال القرن الثامن عشر عنصر شغب وقلق[3] نتيجة تضاؤل ارتباطهم بثكناتهم وتوالي الهزائم العسكرية أمام النمسا وروسيا.[4]

ولما هدأت المعارك الروسية العثمانية، التفت سليم الثالث لمشاريعه الإصلاحية وتفرغ لها، فكان أول ما قام به إثر توقيع معاهدة الصلح مع روسيا عام 1792م، الدعوة إلى مجلس استشاري ليسطر خطط وبرامج الإصلاح، وقد ضم معاوني السلطان وأبرز رجال إدارتهم، والشيء الذي أحدثه

---

[1] من الكلمتين التركيتين "ينى تشيري" سلاح المشاة الجديد، وهي قوات مميزة في الدولة العثمانية تم تأسيسها في النصف الأول من القرن 14م على يد السلطان أورخان، وفي سنة 1826م قام السلطان محمود الثاني بالقضاء عليها. أنظر: أنينل أليكسندر فينادولينا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، تر: أنور محمد إبراهيم، دط، المجلس الأعلى للثقافة، دب، 1999م، ص174.

[2] أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (الفترة العثمانية (1519–1830)**، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010م، ص20.

[3] مبدر محمد علي أحمد، **الدولة العثمانية في عهد السلطان أحمد الثالث (1703–1730م)**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014م، ص23،24.

[4] شيرين قوادري، نوال بودراجي، **الإصلاحات العثمانية خلال القرن 13هـ/19م بين الرغبة الذاتية والضغط الأوروبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الدولة العثمانية 1453-1924م، جامعة يحى فارس، المدية، 2018-2019م، ص21.

السلطان عند تشكيله لهذا المجلس هو إشراك اثنين من غير المسلمين،[1] وطرحت داخل المجلس العديد من التقارير والأفكار، وتركزت المناقشات على ضرورة الإصلاح العسكري دون المساس بالشريعة أو إثارة عداء الإنكشارية، خصوصا أن الاعتماد على الدعم الأوروبي كان يشكل لدى البعض قاعدة لانطلاق الإصلاحات المرجوة.[2]

كان من الطبيعي أن يتجه الإصلاح إلى الجيش الإنكشاري، فهو أساس قيام الدولة، ثم يضاف إلى هذا الهزائم التي نزلت بالدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر،[3] وتدهور إنكشاريتها مما جعل السلاطين يلفتون النظر إلى هذه المؤسسة.[4]

وفي ظل هذه الظروف بذل السلطان سليم الثالث جهده في إعادة المجد السابق لجسم الإنكشارية المعتبر، والذي يرتفع عدد أفراده إلى أكثر من أربعمائة ألف رجل، بحيث لم تكن قوة توفر كتلة متجانسة تصل إلى هذا العدد، وسليم الثالث أراد أن يعيد تحديد قوانين الإنكشارية في مجموعها،[5] لذا الواجب على كل قائد لسلاح الرماة وكل ضباط الرماة الذين تحت إمرتهم عدد كبير من الجنود والأسطباشي[6] والسقا[7]، وكلهم إنكشاريون يتقاضون رواتب كبيرة من المال وعليهم أن يحضروا لتدريبات الإنكشارية، كما يتعين على قائد البلك[8] أن يترأس هذه التدريبات بصفته رئيس

---

[1] الأول يدعى Dertrand، أما الآخر فالأرميني Mouradja d'ohsson كبير المترجمين في سفارة النمسا. أنظر: زيادة، **المسلمون** ...، المرجع السابق، ص82.

[2] نفسه، ص82،83.

[3] علاء موسى كاظم نورس، "**الإصلاح الإداري العثماني بين النظرية والواقع**"، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ع 32، دار المنظومة، العراق، 1982، ص363.

[4] أحمد محمود علو السامرائي، محمد حمزة حسين الدليمي، **"الإنكشارية ودورهم في الدولة العثمانية حتى سنة 1828م"**، مجلة التربية والعلم، المج 17، ع 2، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة تكريت، دب، 2010م، ص70.

[5] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص40.

[6] أسطة: وتعني أستاذ الصنعة ورئيسها، وأسطة باشي بمعنى رئيس الصناع أو المعلم الرئيس. أنظر: حلاق، المرجع السابق، ص18.

[7] أطلقت في العهد العثماني للدلالة على صنف من الجند مهمتهم سقاية أفراد الجيش بالماء وعليهم تأمين مياه الشرب للجند. أنظر: نفسه، ص116. أيضا: أنظر الملحق رقم 2.

[8] بلك أو البلوك وهي فرقة من الجند. أنظر: عامر، المرجع السابق، ص370.

التدريب العسكري، وفي أوقات التدريب فإن رئيس كتيبة الفوج مع ستة من اليازجي[1] يحضرون التدريبات التي تشارك فيها أربعة طوابير دفعة واحدة، وأما المكان المخصص للتدريبات ساغرديم محلة خارج طوب قابو التي هي إحدى بوابات المدينة القديمة، وفي كل سنة من شهر ماي حتى شهر نوفمبر يتدرب الإنكشاريون على استخدام البنادق مرتين في الأسبوع، مرة في سعد آباد ومرة في ساغرديم محلة، وفي الشتاء يستغلوا الأيام المشمسة ليكونوا في أماكن التدريب، وهكذا يكونوا دوما عاكفين على العمل، والدولة هي المسؤولة على تأمين البارود والرصاص[2].

وهذه التنظيمات والقوانين المتعلقة بالتدريب تسري على كل الإنكشاريون الموجودين في المقاطعات، فجميعهم خاضعون للتجنيد، وهذا بناء على أغلب التقارير التي ركزت على ضرورة الإصلاح العسكري[3]، وإعادة وجاق الإنكشارية وغيره من الفرق إلى تنظيمها الأول وذلك باستخدام أسلحة حديثة وأساليب تمكنه من إلحاق الهزائم بالجيوش الأوروبية[4].

ونتيجة لفساد الأجهزة القائمة على الإصلاح فإنها لم تنفذ كما ينبغي، وذلك لرفض الإنكشارية والسباهية[5] العمل بالأسلحة الحديثة والتدريب الجديد[6] الذي مسهم، حيث تكونت وحدات من المدربين في كل حي، أما مالكو التيمارات فسمح لهم بالتوصية لأبنائهم على أن يكون هؤلاء قادرون على القيام بالواجبات العسكرية.[7]

---

[1] من يازي بمعنى الكتابة وجي علامة النسبة في اللغة التركية وتعني الكاتب. أنظر: حلاق، المرجع السابق، ص233.

[2] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص 40-42.

[3] هيثم محي طالب الجبوري، زينب حسن عبد الجبوري، **"أثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر"**، مجلة جامعة بابل، المج 23، ع 3، دب، 2015، ص147.

[4] زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2010، ص302.

[5] اصطلاح عسكري مأخوذ من الكلمة الفارسية سيباه بمعنى جيش، ويطلق على جنود الخيالة الذين يتم تجهيزهم من قبل أصحاب الإقطاعات، بشرط أن يسكن الجندي أرضه وقت السلم ويستعد وقت الحرب. أنظر: نزار قازان، **سلاطين بني عثمان بين قتال الإخوة وفتنة الإنكشارية**، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996م، ص25.

[6] نجم، المرجع السابق، ص303.

[7] محمود محمد الحويري، **تاريخ الدولة العثمانية في العصور العثمانية**، ط1، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2002م، ص251.

03ـ تنظيم الفيلق الجديد:

في سنة 1793م، قام سليم الثالث بتشكيل الجيش الجديد وسماه "النظام الجديد"،[1] وقدم له جلبي مصطفى رشيد خطة إنشاء هذا الجيش، ويدرب على أيدي ضباط وخبراء أوروبيين وفرنسيين على وجه الخصوص، يعملون وفق النظم الأوروبية،[2] حيث شكل فرقة نظامية خارج فرق الإنكشارية مكونة من اثنتاعشر ألف رجل في لاووند جفتلك[3] برئاسة عبد الرحمان باشا[4]، وقد بنيت لهذه الفيالق ثكنات جديدة[5] خصوصا في سيكوتاري[6] خارج إستانبول، وكان السلطان يريد بذلك أن يبعد قواته عن ضغط الإنكشارية.[7]

كما عينت لهم أماكن متفرقة ليقوموا بتدريباتهم العسكرية، ولكل منهم غرفة وثمة مسجد وحمام ومساكن ومتاجر،[8] وكل ما يلزم لإقامة مدينة ثانية وعني به بشكل منظم، حيث أنشئت مدرسة جديدة ومتسعة للطوبوغرافيا مزودة بمراجع في مختلف اللغات، وقسمت ثكنة سيكوتاري إلى أفواج وسرايا تبعا للقواعد المتبعة حديثا.[9]

---

[1] هو مجموعة من التنظيمات الهادفة غلى إجراء إصلاحات في المجالين العسكري والمالي، وهو مصطلح جديد في الإطار العثماني يظهر الرغبة في القطع مع القديم. أنظر: طه ياسين، المرجع السابق، ص25.

[2] إيريك زوكر، **تاريخ تركيا الحديث**، تر: عبد اللطيف حارس، مر: سعد ضاروب، ط1، دار المدار الإسلامي، ليبيا، 2013م، ص44.

[3] لاووند: طائفة من الجند، وجفتلك: مزرعة إقطاعية وقد تعتمد كوحدة قياسية للأراضي الزراعية التي تقدر بسبعين أو ثمانين ألف متر مربع بالنسبة للأراضي المنبتة، ومائة وخمسين ألف متر مربع للأراضي القاحلة. أنظر:عارم، المرجع السابق، ص ص 371ـ 378.

[4] حليم، المصدر السابق، ص190.

[5] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص79.

[6] Secutari مدينة في تركيا الأسيوية "الأناضول"على البوسفور، بنيت فوق منحدر على شكل مدرجات مقابل القسطنطنية فيها مساجد جميلة ومقبرة تركية كبيرة، كانت تابعة فيما مضى لمدينة خلقيدونا، وهي اليوم من ضواحي إستانبول. أنظر: موستراس، المرجع السابق، ص66.

[7] زيادة، **المسلمون** ...، المرجع السابق، ص84.

[8] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص79.

[9] زيادة، **المسلمون** ...، المرجع السابق، ص279.

ولكي لا يلحق أي ضرر بالطرق المستخدمة في الدولة، فإن القوات الجديدة قد ألحقت بفيلق البستانجية[1] القديم، وعرفت باسم جديد بستانجي توفتكاشاسي أوغاجي، ولهذه القوات ناظر أنتخب من بين الضباط الكبار في السلطنة، أما قائدها فعرف باسم رئيس الخيالة، ويحصل على راتب مرتفع مهمته حفظ النظام، يضاف إلى ذلك المراقب ومعه معاونين، وأما الفيلق فيتكون من اثني عشر فرقة كل واحدة تضم ألفا وستمائة[2].

وبعد أن وضع السلطان اللمسات الأخيرة على مؤسسة سيكوتاري، لم يعد ينتظر زيادة قواته النظامية عبر التطوع اليومي الذي يحدث في العاصمة، ولكن أمربالتجنيد في المقاطعات مع احترام الإرادة الفردية، ففي المرحلة الأولى فإن المقاطعات في آسيا الصغرى شكلت عددا من المجندين الذين ضموا إلى فيلق سيكوتاري[3]، وهذا ما أدى إلى مجموع اثني عشر ألف جندي متطوع[4]، وتم استيراد أسلحة أوروبية وإحضار مدرسين وضباط وخبراء أوروبيين لتدريب الجند على الطرق الأوروبية، وألبسوا ثيابا عسكرية على الطراز الأوروبي مع بعض التعديل[5]، بحيث يتميز السقا من بين الضباط بأحزمة برونزية وسوط جلدي، أما الكاركلو كتشي فإنهم يلبسون أحزمة مشابهة من ذات المعدن.

ويلبس الضباط والجنود في زمن السلم بارة (قلنسوة من القماش الأحمر)، وأثناء الحرب يلبسون أخرى أقل حجما، وتتمتع كل فرقة منهم بمدفع خاص بها، ويتدرب الجنود بشكل ثابت على التمارين العسكرية بثكناتهم، وتدرج الضباط والجنود في الفرق الإثنا عشر بتسلسل، فبالإضافة إلى قائد الفيلق، ويتم اختيار المأمورين من بين الضباط حسب الاستحقاق بينباشي[6] وطوبشي باشي[7] وطوبشي

---

[1] وهو صنف من العسكر في الجيش الإنكشاري، تشكل منهم في البداية وحدة عسكرية قوامها 200 إنكشاري للعناية بحدائق السلاطين، ومع اتساع الدولةأصبح هؤلاء مسؤولين عن شؤون القصر. أنظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ص78.

[2] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص80.

[3] أنظر: الملحق رقم 3.

[4] السيد، المصدر السابق، ص75،76.

[5] محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي** (1514-1914م)، دط، دار الجيل، القاهرة، دت، ص215.

[6] مصطلح عثماني كان يدل على رتبة يرأس صاحبها ألف جندي وبين تعني الرقم ألف بالتركية وباشي تفيد القيادة والرئاسة. أنظر: حلاق، المرجع السابق، ص48.

[7] قائد فرقة المدفعية، وفي أواخر الدولة العثمانية أطلق عليه اسم مشير الطوب خانة. أنظر: نفسه، ص148.

شاويشي وعربجي باشي[1] وعربجي شاويش واثنين برتبة باش يوز باشي[2]، ويلحق بكل فرقة إمام وبلوك باشي[3] مع اثنين برتبة ملازم، ويؤلف الموسيقى العسكرية معلم موسيقي مع عازف على العود وضارب على الطبل، بالإضافة إلى ملازم وقارع على الدربكة ومساعده[4].

وكانت هذه التقنيات بسيطة بمقابلتها مع المقاييس الأوروبية، وقد تضمنت تعليمات بمساعدة الجنود على التصرف كوحدة وتنظيما هرميا للقيادة، حيث يتلقى كل جندي أوامره ممن هو أعلى منه وصولا للقيادة العليا[5].

إن كثرة التطوع في جميع الجهات، دفعت بالسلطان سليم الثالث إلى التفكير ببناء أماكن جديدة، فالثكنات التي حول العاصمة لا يمكنها أن تتسع لعدد جديد خصوصا أن غالبية الجنود تذهب إلى العطل، ولهذا الغرض بنيت ثكنات خارج العاصمة في مدن من الأناضول، وهي تستخدم كنقاط تجمع للتدريب العسكري، وجزء كبير من هذه القوات يقوم بتأمين المداومة ومتابعة التدريب دون انقطاع في الأماكن التي عينت لبناء الثكنات،[6] والجنود الذين عينوا في هذه الثكنات دائمين وبمقدار ما يتأهلون به للتدريب والتكتيك، يفصلون لإحلال جنود آخرين،[7] وزودت كل فرقة بثمانية مدافع للجنود ومدفع للقائد ومدافع صغيرة للضباط، وقسمت كل فرقة إلى فصائل كل منها تضم تسعة جنود وقائدهم الأونباشي أي قائد العشرة.[8]

---

[1] هو أكبر شخصية في أوجاق عربات المدفعية وهو رئيسها، استحدث هذا المنصب في عهد سليم الأول مع أن الأوجاق كان موجودا منذ عهد محمد الفاتح. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص153.

[2] يوز: تعني المائة وباشي القائد، وهي رتبة عسكرية تعطى في العهد العثماني لقائد المائة. أنظر: حلاق، المرجع السابق، ص237.

[3] رتبة عسكرية عثمانية وحاملها قائد البلك، وقد ارتبطت أهميته بأهمية البلك عبر مراحل التغيير التي طرأت على التشكيلات العسكرية العثمانية. أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص86.

[4] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص80،81.

[5] ماراكشي، المرجع السابق، ص66.

[6] أنظر: الملحق رقم 4.

[7] زيادة، **المسلمون** ...، المرجع السابق، ص285،286.

[8] أحمد جودت، **تاريخ دولتين علية**، ج6، دط، ددن، إستانبول، 1788م، ص296.

ولم يكتف السلطان بإنشاء النظام الجديد في العاصمة فقط، بل سعى إلى إدخاله في الولايات العربية[1]، فنجد والي بغداد سليمان باشا الكبير أخذ بهذه الفكرة، وكذلك خسرو باشا والي مصر وأحمد باشا الجزار والي عكا[2] خصوصا بعد الحملة الفرنسية على مصر.[3]

04تنظيم ملتزمي الذخائر:

إن الهدف من تنظيم هذا الفريق من القوات، هو الحرص على تأمين كل حاجات الذخائر الحربية في الدولة، لذا عمد سليم الثالث منذ صعوده العرش على توفير كل ما تحتاجه جبخانة[4]، بحيث تزود بكل الآلات الضرورية والكافية لتلبية حاجة ثلاث أو أربع حملات متتالية.[5]

وبذلك فإن الجهود في هذا المجال لصناعة الذخائر وفق النمط الأوروبي لتوزيعها على الإنكشارية الذين زيدت رواتبهم[6]، وأما الجابدجية[7] كانت في السابق يمشون إلى الحرب مثل الإنكشارية، لذا قرر السلطان إخضاعهم للتدريب مرتين في الأسبوع على غرار الإنكشارية، بعد أن رأى بأن عددهم أكثر من كاف لحراسة المستودعات، وهنا يتعين على عدة عناصر من الإنكشارية والجابدجية أن تقوم باستعراضات عسكرية في أماكن تنزه السلطان ليزيد من حماسهم بالتكريم[8].

---

[1] ياغي، المرجع السابق، ص147.

[2] نجم، المرجع السابق، ص301.

[3] حسين مؤنس، **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، ط2، مطبعة حجازي، القاهرة، 1938م، ص240.

[4] اصطلاح عسكري من العهد العثماني يقصد به مستودع السلاح والذخيرة. أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص121.

[5] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص42.

[6] نجم، المرجع السابق، ص303.

[7] وهي صنف من القوات النظامية المشاة قبل إلغاء الإنكشارية، مهمة أفرادها حماية وتعمير القلاع، إضافة إلى حفظ الأسلحة. أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص120.

[8] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص42،43.

ثانيا: تنظيم الأسلحة

01ـ تنظيم سلاح المدفعية:

كان سلاح المدفعية على الدوام معتبرا جدا في الدولة العثمانية، ذلك لما حققته أقسامها المختلفة من انتصارات في البر والبحر، وقد عرف الباب العالي هذه الحقيقة، لذا أقام العديد من الفرق وتعهدها بالعناية، إما على مستوى العاصمة أو مختلف الولايات.[1]

وبالرغم من تشديد من سبق فترة السلطان سليم الثالث على سلاح المدفعية وخاصة محمود الأول،[2] إلا أن المبالغات انزلقت إلى هذا السلاح والتي كادت أن تفكك هذا النظام الذي عرفته سابقا، فنجد أنه عهد هذا السلاح إلى أناس لا يعرفون شيئا في هذا المجال، ومنه تناقص عدد الرماة الجيدين بشكل جلي، عدا عن ذلك فإن شكل بطاريات المدفعية والمدافع ذات العيار الصغير قد أصبح قديما وأصابه الخلل، لذا انشغل السلطان سليم بالوسائل الناجعة لإصلاح سلاح المدفعية، بحيث تم بناء ثكنات جديدة بدل القديمة وذلك وفق تصميم جديد مع الزيادة في عددها وتحسين كبير في نوعيتها[3].

وفي عام 1795م، أنشأ سليم الثالث مدرسة للهندسة الحربية موجهة لتأهيل ضباط متخصصين خاصة في مجال المدفعية[4]، وأمر باستدعاء خبراء متخصصين من فرنسا من أجل إنشاء مدفعية حديثة، وقام بتوسيع الطوبخانة[5]، وحاول إصلاح أوجاق القبو قولية،[6] حيث قام في الطوبخانة

---

[1] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص43.

[2] منتران، المج1، المرجع السابق، ص423.

[3] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص43،44.

[4] منتران، المج2، المرجع السابق، ص13.

[5] طوب: كلمة تركية وخانة فارسية بمعنى المنزل، وهي دار صناعة المدافع، كان المركز الرئيسي لها في إستانبول، بالإضافة إلى القلاع المختلفة للدولة. أنظر: أحمد السعيد سليمان، **تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل**، دط، دار المعارف، القاهرة، دت، ص144.

[6] معناها عبيد الباب أو حرس السلطان، وهم جنود في الدولة العثمانية يتألف مشاتهم من سبعة أوجاق، قضي عليهم في عهد السلطان محمود الثاني سنة 1826م. أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص343.

بتصفية الغير صالح وطرد من لا يأتون إلا لتقاضي العلوفات[1] المقررة، وقامت الدولة باستخدام الخبراء الأجانب من دول مختلفة على رأسها فرنسا لتدريب تلك الفئات.[2]

ففي سنة 1796م، وصل ألبير دوباييه إلى إستانبول بوصفه سفير للجمهورية الفرنسية ومعه الكثير من قطع المدفعية مع ذخيرتها وتجهيزاتها وعدد من رجال الطوبجية [3] والمهندسين الفرنسيين الذين كانت مهمتهم المساعدة في مصانع صب المدافع[4]، والعمل على تدريب أفراد الطوبجية تدريبا جيدا[5].

كما استحدث لمنصب قائد المدفعية رجل مسموع الكلمة في مجاله، وأعطي له راتبا كبيرا يجعله قادرا على القيام بأعماله بشرف، إما في زمن الحرب أو السلم، وهذا لإرادة السلطان في تحسين سلاح المدفعية، ومنع على القائمين بأعمال المدفعية القيام بأعمال أخرى خارج ثكناتهم[6]، وكذلك أمر السلطان بزيادة مرتباتهم[7]، كما أوكل لجسم المدفعية ناظرا من كبار الأعيان وكاتبا مهمته توزيع الرواتب وإعداد الجداول المتعلقة بهذا السلاح، وأما إدارة شؤون سلاح المدفعية واختيار الضباط وتسميتهم والمحافظة على النظام، فقد أوكلت العناية المشتركة لكل من قائد وناظر المدفعية، وأعدت وحدات جديدة لكل وحدة ضباطها ورماتها وأجورهم مدفوعة بشكل جيد، وأعطيت كل وحدة عدد من

[1] هو الراتب الموسمي الذي كان يدفع للإنكشارية، وبعض الفرق العسكرية الأخرى، يدفع مرة في الثلاثة أشهر. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص155.

[2] أوغلى، المرجع السابق، ص80.

[3] من توب الفارسية وتعني المدفع، ومعناها العامل في سلاح المدفعية وللدلالة على القوى المدفعية وعماد الجيش الضاربة المعدة لتدمير القوات المعادية وتهديم قلاعها وتحطيمها. أنظر: حلاق، المرجع السابق، ص148.

[4] سهرنك، المرجع السابق، ص645، 646.

[5] حسان حلاق، **تاريخ الشعوب الإسلامية الحديث والمعاصر**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2000م، ص36.

[6] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص44.

[7] جودت، المصدر السابق، ص296.

المدافع، وكل مدفع يقوم عليه خبير مدفعي ويمق[1] وثمانية أنفار، عدا عن الكاركلو كتش[2] وسائر الضباط[3].

كما أن أيام التدريب تشترك فيه خمسة فيالق من الضباط والجنود طيلة الأسبوع، ما عدا أيام الثلاثاء والجمعة، وتكون التدريبات على المدافع بالذخيرة الحية وبدونها، أما التدريبات على المدافع من العيار الصغير والقذائف فإنها تجرى بالذخيرة الحية، وقد خصص لسلاح المدفعية عمال لصهر المعادن وجراحون وإطفائيون، وأما بشأن الرواتب فقط نظمت إلى أقصى حد ممكن[4]، ويعتبر مراد الثاني أول من أنشأ مصانع لصهر المعادن وصنع المدافع البرونزية الكبيرة[5]، وعليه فقد تلقى الطوبجية تدريبا جيدا على أيدي الضباط الفرنسيين والسويديين[6]، واحتلوا مكانة أبرز من الإنكشارية[7].

واصل سليم الثالث إصلاحاته حيث أمر ببناء وتوسيع مدرسة الطوبجية التي أسسها البارون المجري دي طوت، وأضاف لها مكتبة جمع فيها أهم ما كتب في الفنون الحربية الحديثة والرياضيات[8]، وكتب الحساب والمثلثات الضرورية للهندسة العسكرية والمدفعية المكتوبة باللغات الأوروبية والتعليمات لتشغيل الآلات وكتيبات التصليح[9].

---

[1] وهم أصحاب الحرف الذين يلتحقون بجند الإنكشارية ويمكخانة. أنظر: عامر، المرجع السابق، ص379.

[2] وهو لقب العمال والطباخين العاملين في مطبخ السلطان العثماني، وقد يطلق في بعض الأحيان على الجنود الذين كانوا يعملون في المطابخ الخاصة بالجيش. أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص359.

[3] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص45،46.

[4] نفسه، ص47،48.

[5] سنل ونترنغام، بلاش فورد، **الأسلحة والتكتيكات**، تر: حسن بسام، دط، ددن، بيروت، 1981م، ص104.

[6] محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي في العهد العثماني**، دط، ج8، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص156.

[7] مصطفى، المرجع السابق، ص184.

[8] دليلة عماري، سميرة دحام، **الإصلاحات العثمانية بين تجربتي السلطان محمود الثاني ووالي مصر محمد علي باشا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة المدية، 2015/2014، ص17.

[9] جوستين ماراكثي، **"سياسة الإصلاح العثماني"**، تر: عبد اللطيف حارس، مجلة الاجتهاد، المج 11،ع 45-46، دار الاجتهاد، لبنان، 2000م، ص64.

أما ملابس قائد المدفعية سراس وهي فروة مشغولة من قماش مذهب في أيام الاحتفالات[1]،أما ملابس الضباط فتميزت عن بعضها، فقد كان في السابق يلبس الضباط ذوي الرتب العالية القبعات المزركشة بالريش وأحذية صفراء[2]، ومع التنظيم الذي حدث على مستوى جسم المدفعية تميزت ملابس الضباط، حيث أصبح القادة يلبسون في الديوان معطف من القماش القرمزي ويلبسون في زمن الحرب والسلم سترة من القماش ورداء، والسترة تكون من الكتان صيفا والقطن شتاء،أما البيرقدار[3] ووكيل خرجي[4] يلبسون ثيابا من القماش الأحمر،أما المساعدون فإنهم يلبسون بنفس الشكل رداء من لون الفستق، وسائر الجنود في سلاح المدفعية يلبسون رداء من القماش الأخضر، وبالنسبة لملابس الرماة فهي من الأزرق السماوي وكلهم بغير تمييز في الرتب، يلبسون بوطور أي بنطال ضيق من القماش الأزرق وطاقية حمراء، ولم يطرأ أي تغيير في البزات السابقة للخدم، ولكل الضباط والجنود إشارات تميزهم حتى يسهل التعرف في أي قطعة مدفعية يعمل، وكل واحد منهم يقبض عدا راتبه ثمن بذلة يناسب رتبته[5]، كما أن رواتب القادة والجند في هذا الصنف شبيه برواتب الانكشارية[6].

02 ـ تنظيم سلاح العربجية:

يمكن اعتبار العربجية[7] كمساعدين للطوابجية، لذا فإن تنظيماتهم هي نفسها تقريبا، يرجع تكوين هذا النوع من السلاح إلى محمد الفاتح الذي أنشأ ثلاث فرق خاصة بالمدفعية، من بينها الطوب عربجية التي أمر السلطان سليم الثالثبتحديثها، ففي السابق كانت موجودة بالقرب من القسطنطينية، ولبعدهم عن ثكنات المدفعية تم بناء ثكنة خاصة بهم منفصلة في طوب خانة بالقرب

[1] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص44،45.

[2] ياسين سويد، **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين (الإمارة المعنية 1516–1697م)**، دط، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، ص96.

[3] مصطلح أطلق في العهد العثماني على حامل العلم (الراية). أنظر: غسان عبد الله مجول الدوري، يوسف عبد الكريم طه الرديني،**"النظام الداخلي للجيش الإنكشاري في الدولة العثمانية"**، مجلة آداب الفراهيدي، ع17، ددن، دب، 2013م، ص285.

[4] وهو المشرف على الإنفاق والمتولي أمر المئونة. أنظر: نفسه، ص285.

[5] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص47.

[6] Mouradja D'ohsson, **Tableau Général de L'Empir Ottoman 1788-1824**, V 11, 1824, P364.

[7] أي سلاح العربات والعربجي سائق العربة والطوب عربجية سائقو عربات المدفعية. أنظر أزتونا، مج 3، المرجع السابق، ص647.

من ثكنة المدفعية، وبناء مصانع لأدواتهم وإقامة إسطبلات لخيولهم، ونظمت القيادة بحيث يتمتع قائد العربجية براتب مرتفع، أما الناظر فهو نفسه ناظر المدفعية ولهم كاتب واحد، وأما إدارة هذا الجسم وتسمية الضباط وحفظ النظام بشكل تام، فإنها موكلة للعناية المشتركة لكل من الآغا[1] والناظر[2].

كما تم تكوين أورطة[3] جديدة من العربجية، وجرى تعيين ضابط مع خمسة من العربجية لخدمة مربض كل مدفع، ولكل صندوق تموين، ويلتحق ضباط وجنود العربجية بسلاح المدفعية في أماكن التدريب ويحضر هذه التدريبات كل من العربجي باشي والكاتب والكاخيا[4]، وأما في الأيام التي لا يلتحق الضباط فيها إلى أماكن التدريب، فإنهم يداومون في الثكنات،أين يكون عليهم الاهتمام بنقل المدافع حيث تدعو الحاجة إلى ذلك، وإصلاح المرابض والاعتناء بالأحصنة، وألحق بهذا الجسم نجارون وحدادون وحوذيون[5].

أما ملابس ضباط وأنفار سلاح العربجية، فقد تميزت بحيث يلبس شوربجية[6] العربجية أيام الاحتفالات معطف من القماش الأحمر، وفي زمن الحرب والسلم يلبسون سترة من القماش ومعطف قرمزي، وسمح لهم بارتداء رداء من البزة المبطن بفراء الذئب الأناضولي في الشتاء، وبالنسبةللأسطاشي والأضباشي والبيرقدار والوكيل خرجي، فيلبسون نوع من السترة يدعى سرهدلي من الجوخ البنفسجي.

---

[1] وتعني الأب أو العم بالفارسية، وأطلقها الأتراك لدلالات كثيرة منها آغا الإنكشارية، وأطلق أيضا على الخصيان في القصر السلطاني.أنظر: الفريق أول محمود شوكت، **التشكيلات والأزياء العسكرية العثمانية**، تر: نعيسة وعامر، ط1، دار طلاس، دمشق، 1988م، ص89.

[2] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص53.

[3] ومفردها أورطة بمعنى الوسط، وهي الطابور في الجيش الإنكشاري والفرقة تسمى إحداها أورطة، وتتكون من 12 بلوك. أنظر: محمود زناتي، **مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية**، دط، دار زهران، عمان، 2010، ص48.

[4] من الفارسية كتخدا ومعناها رب البيت، وفي العهد العثماني أطلق على معاون ومساعد الموظف الكبير في الدولة، وجاء بعدة صيغ في المصادر:كيخيا، كخيا، كيتخدا، وألغيت هذه التسمية في إطار خطة الإصلاح العثماني بدءا من عهد محمود الثاني 1839م. أنظر: شوكت، المرجع السابق، ص95.

[5] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص55.

[6] لفظ متداول في العهد العثماني بمعنى قائد أو عين قومه. أنظر:أحمد البديري الحلاق، **حوادث دمشق اليومية**، تح: أحمد عزت عبد الكريم، دط، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1959م، ص38.

ويلبس الخلفاء نمتا من الجوخ الأخضر والأنفار الجوخ الأزرق، وجميعهم يلبسون البنطال الأزرق، بالإضافة إلى هذا فإن الميري تقدم البزة[1] العسكرية الجديدة، وإذا تم التجديد فسيقدم لهم مبلغ عوض ذلك[2].

بالنسبة لخيالة المدفعية والعربجية، فقد حظيت هي الأخرى بالتنظيم، نجد كل طابور[3] في سلاح المدفعية مخصص لخدمة عدد معين من المدافع، وتلحق بكل طابور قطعة من المدفعية يترأسها ضابط على كل حصان مع عدد من الجنود التابعين له، ومهمتهم في زمن الحرب العناية بالمدافع وكل ما تحتاج إليه ومرافقة جنود المدفعية، وأما العربجية فحضيت بنفس ترتيبات المدفعية[4].

ولحفظ النظام إبان الحملات التي تقوم بها المدفعية والعربجية بشكل مشترك، تم التفكير بوسائل تموينهم أثناء السير إلى الحملة، حيث تكون من مهام القائمين بالطعام ومستلمي النفقات، ويسير إلى جانب المدفع أربعة أنفار عن اليمين وأربعة عن اليسار مع مساعديهم، وكل قطعة حربية يسير عن يمينها خمسة أنفار وعن شمالها خمسة ويتبع ذلك عربة التموين[5].

ويسير البيرقدار والأضباشي[6] والوكيل خرجي في المقدمة، ويسير الشوربجي خلفهم ولا تنفصل العربجية عن المدفعية، ويتعين عليهم أثناء خروجهم من العاصمة وضع جميع معاطفهم في الحقائب ولا يستخدمونها إلا عند دخول القرى والمدن، وتنطبق هذه التنظيمات على كل من سلاح العربجية والمدفعية[7].

---

[1] لفظ يطلق على الثياب المنسوجة من القطن والكتان، وأما بائعها فيطلق عليه اسم البزاز. أنظر: حلاق، **المعجم الجامع** ...، المرجع السابق، ص40.

[2] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص54.

[3] لفظ تركي أصله تابور من العهد العثماني، وهو جماعة من العسكر يتراوح عددهم ما بين ثمانمائة وألف. أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص301.

[4] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص55.

[5] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص56.

[6] رتبة عسكرية في الجيش العثماني، كانت معروفة قبل إلغاء الإنكشارية تعادل رتبة الملازم عند مطلع القرن العشرين. أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص56.

[7] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص56.

03ـ تنظيم سلاح البارود:

إن فترة السلم التي عاشتها الدولة، أدت بالسلاطين إلى إهمال صناعة السلاح وبالتالي أهملوا الاهتمام بصناعة البارود[1]، حيث نجد أن مهمة بارود خانة ناظري[2] وهي مهمة تلزم دوريا وسنويا، وقد أسندت إلى بعض الأعيان الذين أصابتهم متاعب مالية، كما أن البارود خانة[3] في غاليبولي وسالونيك[4] وإستانبول،لم تكن تنتج سوى نصف الكمية المطلوبة ومن الصنف الرديء، وعندما توضع للاستعمال فإنها لا تشتغل أو إن القذيفة لا تذهب أكثر من نصف المسافة المقدرة[5].

كما امتدت أنظار سليم الثالث إلى التفاصيل الصغيرة المتعلقة بالإدارة، حيث رأى أن منذ حرب 1768م[6]، أصبح البارود المصنع في بلاده لا يصلح إلا للاحتفال، لذا أقر بتوفير الكمية الضرورية للاستخدام العسكري، هذا رغم الحظر المفروض في الدول الخارجية على تصدير هذه المادة، إلا أنه قد حصل على شحنات باللجوء إلى مختلف الجبهات وهذا لاقتناعه التام بأن البارود من أهم عناصر الحرب، وألغى القانون السابق الذي يقضي بتبديل ناظر البارودية سنويا، وعين إحدى الشخصيات البارزة في الدولة ليقوم بأعباء المنصب بشكل دائم[7].

وعلى هذا الأساس فقد عمد السلطان على الإتيان بخبراء في صناعة البارود والمطاحن، ووفر لمصنع البارود في العاصمة كافة الوسائل والأدوات اللازمة، واستخدمت الطواحين التي تدار بالأحصنة

---

[1] اسم أطلقه العرب على المادة المتفجرة، تذكر المصادر التاريخية أن العرب أول من عرف هذه المادة حسب ما ذكر ابن خلدون. أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص64.

[2] منصب استحدث في عهد سليم الثالث وهو ناظر على دار صنع البارود، وحينما ألغيت الإنكشارية سنة 1826م، نقل إلى نظارة المدفعية. أنظر: صابان المرجع السابق، ص 52.

[3] وهي مصنع البارود، حيث يعد السلطان بايزيد الثاني أول من أنشأ مصنعا للبارود في إستانبول في حي كاغد خانة، ثم أنشأت مصانع للبارود في مختلف الولايات. أنظر: عامر، المرجع السابق، ص367.

[4] غاليبولي عند مضيق الدردنيل وسالونيك تتبع اليونان حاليا. أنظر: زيادة، **المسلمون** ...، المرجع السابق، ص215.

[5] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص49.

[6] هي بداية الحرب الروسية العثمانية في عهد مصطفى الثالث واستمرت حتى توقيع معاهدة كوجك قينارجة 1774م. أنظر: أوزتونا، المج1، المرجع السابق، ص623.

[7] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص50.

وذلك لعدم توفير المياه، ولكن بما أن الطواحين التي تعمل بواسطة الماء هي الأفضل، فقد تم إنشاء مصنع للبارود في قرية آزادلي[1] حيث متوفر الماء، أما الطواحين المستخدمة في مصنعي البارود في العاصمة وآزادلي[2]، فهي من ابتكار رجل أرميني يدعى آراكل، حيث أنشأها بطريقة فنية وسهلة الاستخدام، ويمكن أن تنتج الكمية اللازمة من البارود وبنوعية جيدة وهو بنفس جودة بارود إنجلترا[3]، وهولندا بمقدار عشرة آلاف قنطار من البارود في السنة، ولما كانت الحاجة تصل إلى أكثر من ذلك تمت مضاعفة عدد الطواحين والعمال، وقد أدى ذلك إلى ازدياد عدد المصانع في غاليبولي وسالونيك[4].

بالنسبة لرواتب المستخدمين في مصانع البارود فقد زيدت ثلاث مرات،أما الخبراء الأجانب فإن رواتبهم مرتفعة ويتراوح راتب كل واحد منهم ما بين خمسمائة وألف قرش سنويا، كما ضاعف سعر البارود الخام، ومنه لم تعد الحاجة للاستيراد من الأجانب، بحيث توفرت الكمية الكافية من البارود للأفواج العسكرية والحملات الحربية وذلك لانتظام طريقة إنتاج البارود[5].

04ـ تنظيم سلاح القوات القاصفة:

لقد أحيط سلاح القمبرجية[6] بعناية داخل الجيوش في الدولة العثمانية كسلاح يستحق الاهتمام، لذا فإن عددا من خمبرجي[7] دربوا بواسطة خبراء أجانب في الرياضيات، وقد جمع الباب العالي عددا من الرماة المؤهلين الذين مست الحاجة إليهم إبان الحروب ليستخدموا بنجاح أفواه النار وأعطاهم

---

[1] أنظر الملحق رقم 5.

[2] بدأ العمل فيها عام 1794م في حلقة لي التي كانت دواليبها تدور بقوة الماء. أنظر: أوغلى، المج1، المرجع السابق، ص739.

[3] في عام 1793-1794م بدأت صناعة البارود الملمع الإنجليزي والسلمنكي الأكثر جودة. أنظر: نفسه، ص 741.

[4] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص51.

[5] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص51،52.

[6] هي وحدة عسكرية من وحدات لجيش العثماني مهمة عناصرها إنتاج القذائف واستعمالها في الحروب. أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص354.

[7] هو الشخص المستخدم آلة الحرب المسمى خمبره من فئة الإنكشارية، وأول من تسمى بها الكونت دي بونوفال الذي أسلم وتسمى بأحمد خمبرجي عام 1783م. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص104.

أجور ثابتة، عدا عن أولئك الذين كانوا يعملون في خدمة التيمارات والزعامات[1]، وبما أن هذا السلاح لم يراعى أبدا في السابق، فإن التجاوزات قد تسربت إليه فلم يعد هناك إلا العدد القليل من المدفعيين الصالحين، وذلك لأن المسؤوليات سلمت لأشخاص لم يكونوا أبدا في حالة تمكنهم من القيام بواجباتهم، ويصعب عليهم استخدام المدافع ومرابض القاذفات القديمة، وبسبب ندرة القاذفين المهرة واستحالة الاستفادة من المدافع حسب صنعها القديم، فإن الضرورة أملت على أن يقوم سليم الثالث بتنظيم خاص بهذا السلاح ويوفر له قاصفين ومرابض أكثر سهولة[2].

ونتيجة لذلك أنشأت الدولة ثكنة واسعة من عدة مبان في صيدلجة في مرفأ القسطنطينية، وألحق بكل مبنى مطبخ ومربط للخيل، وهذه المباني مخصصة للضباط والمدفعيين الملزمين بخدمة المرابض ويوجد بها أفران لإعداد القنابل وأماكن للتدريبات الحية على السلاح.

وقرر سليم الثالث إنشاء مدرسة كبيرة وجديدة للرياضيات في صيدلجة، وقد أنشئت وتوفر لها المعلمون والطلاب الدائمون.[3]

وأعد لهذا السلاح تنظيمات أوكل تنفيذها لعناية ناظر تم اختياره من كبار ضباط السلطنة، وقد أسند بشكل خاص إلى صاحب السعادة الريس أفندي[4] الذي هو عاطف أفندي[5]، مهمة ضبط المواد المتعلقة بهذا السلاح وقد سمي بـ خمبرجي باشي، فخصص له راتب سنوي مرتفع من الخزينة العامة وقد ألحق به كاتب وكاخيا وخصصت رواتب مرتفعة لكل ضباط وجنود هذا السلاح، وألحق بخدمة كل بطارية خمسة عشر رجلا عشرة منهم قاصفون، ومن بين العشرة واحد برتبة ملازم أول

[1] وهما نوعان من الإقطاع العسكري، راجع المبحث الثاني.

[2] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص57،58.

[3] زيادة، المسلمون ...، المرجع السابق، ص266.

[4] هو رئيس الكتاب في الديوان السلطاني،كان ذا مكانة مرموقة في الدولة، يقوم بتحرير ما يتعلق بالشؤون السياسية والاتصالات الخارجية والسفارات الأجنبية وتطورت مهمته فأصبحت مهمة وزير الخارجية، في عام 1826م ألغي هذا المنصب. أنظر: حسين مجيب المصري، **معجم الدولة العثمانية**، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2004م، ص64.

[5] احتل منصب الصدارة بين عامي 1798-1799م. أنظر: زيادة، المسلمون ...، المرجع السابق، ص225.

والتسعة مساعدين، ومجموع الملحقين بخمس بطاريات لهم قائد برتبة مقدم[1] وتقدم الدولة بزة نظامية كل سنة[2].

وتنص تنظيمات السلطان على ضرورة الدراسة في مدرسة الرياضيات[3]، سواء الذين يملكون إقطاعات عسكرية أو راتب يومي (يقصد التابعين للنظام القديم والتابعين للنظام الجديد)وذلك كل الأيام ما عدا يومي الجمعة والثلاثاء، وفي الصيف يتمرنون على إتقان التدريبات، ويتعين على الكاتب إعداد تقرير بالواجبات التي على القاصفين القيام بها.[4]

05ـ تنظيم سلاح الألغام:

إن القوانين المعدة لسلاح اللغمجية[5] تنص على ضرورة دراسة الرياضيات وكل المسائل المتعلقة بفن الألغام، كما تنص على أن الأماكن الشاغرة لا يمكن أن تعطى للأشخاص المؤهلين وذلك لما يملكونه من مؤهلات مكتسبة، وبما أن التنظيم السابق لهذه المؤسسات قد أمتهن وبما أن الإرادة السلطانية تقضي بإعادة العمل في هذه المؤسسات مباشرة، فقد تم إقرار تنظيمات لهذا السلاح.

وبني لسلاح الألغام مجمعات داخل ثكنة المدفعية وقسم سلاح المدفعية إلى فئتين، الأولى تهتم بكل الأقسام المتعلقة بفن الألغام، والثانية تهتم بالهندسة وكل الفروع التي تتصل بالفن العسكري،

[1] مصطلح أطلق في عهد الإقطاع للدلالة على قائد الجيش وآمره، كما أطلق على من يتولى مقاطعة أو ناحية. أنظر: حلاق، **المعجم الجامع**...، المرجع السابق، ص209.

[2] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص59.

[3] تأسست سنة 1735م بمساعدة عدد من الخبراء الأجانب وضمت ضباط ومعلمين عثمانيين يتولون التدريب النظري في علوم الرياضيات. أنظر: عبد الرحيم بن حادة، **العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، تق: عبد الرحيم المودن، ط1، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008م، ص274.

[4] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص60.

[5] أحد تشكيلات الجيش العثماني قبل إلغاء الإنكشارية، كانت مهمة أفرادها محاصرة القلاع وتلغيمها وفتح الدهاليز والأنفاق في أسوارها. أنظر: شوكت، المرجع السابق، ص46.

والضابط المكلف بتطبيق التنظيمات لسلاح القاصفين، يكلف بتطبيق التنظيمات المختلفة التي أحدثت لسلاح الألغام وكذلك كاتبا واحدا يقوم بالخدمة في السلاحين[1].

كما عين لمنصب لغمجي باشي[2] أحد الضباط المشهود لهم بالخبرة وأعطي له راتب مرتفع، ولهذا السلاح وكيل مالي له راتب مرتفع، كما بالنسبة لجميع أفراد وضباط سلاح الألغام[3]، ويذكر أحمد جودت[4] أن فرق اللغمجية قد نصب عليهم ناظر تصل مدة تدريبهم إلى سبعة أعوام، ويمنحون مهلة لمدة عامين لتحصيل وإبداء المهارات اللازمة.[5]

وهؤلاء جميعا يضعون شارات على الرأس تميزهم عن أفراد سلاح القاصفين،[6] حيث تميز لباسهم من قبعات رأس مخملية وسروال واسع يصل إلى دون الركبتين وعلى الجذع قميص.[7]

كما بين المهندس العثماني سيد مصطفى[8] جهود السلطان سليم الثالث في إقامة مشاريع من أجل الاهتمام بعلم الرياضيات، وذلك من خلال تأسيس مدرسة الرياضيات وحدد لها خوجا وخلفا، ولكل منهما راتب مناسب ومهمتهم تعليم القاصفين رمي القنابل وكل الأمور المتعلقة بذلك، وتعليم

---

[1] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص61.

[2] رتبة عسكرية كان يرأس صاحبها وحدة اللغمجية ويشرف على شؤونها، يساعده في ذلك كيتخدا وجاويش وعلم دار. أنظر: حلاق، المعجم الجامع...، المرجع السابق، ص195.

[3] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص62.

[4] ولد عام 1823م في قصبة لوبجة في بلغاريا، اسمه الأصلي أحمد وهو من الشخصيات الخالدة في الدولة العثمانية، درس في إستانبول وتعلم فيها اللغات العربية والفارسية والفرنسية، توظف في سلك التعليم ثم انتقل لمكتب الترجمة وكتب تاريخه الشهير (تاريخ جودت). أنظر: سهيل صابان، **تطور الأوضاع الثقافية في تركيا من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية 1839-1990**م، ط1، تح ومر: عثمان علي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، لبنان، 2010م، ص51،57. أيضا عثمان نوري طوباش، **العثمانيون رجالهم العظام مؤسساتهم الشامخة**، تر: محمد حرب، مر: تص، محمد أوقموش، دط، دار الأرقم للنشر، إستانبول، 2016م، ص736.

[5] جودت، المصدر السابق، ص296.

[6] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص62.

[7] شوكت، المرجع السابق، ص103.

[8] من مواليد إستانبول اشتغل أستاذا ومدرسا في مدرسة الرياضيات، توفي ضحية لأفكاره الإصلاحية إبان ثورة الإنكشارية سنة 1807م. أنظر: النحيلي، المرجع السابق، ص107.

أفراد سلاح اللغمجية كافة المسائل النظرية في الهندسة والعلوم الرياضية المطبقة في فن الحرب، والتحصين والدفاع وبناء الاستحكامات وتشييد الأبراج، والتي ترجمت إلى منجزات واقعية من خلال بناء عدد من القلاع والتحصينات، وهناك يتعلمون رسم الخرائط وتصميم نماذج من الخشب ومن الجص، وترسل التصاميم الجيدة التنفيذ لتعرض على صاحب السمو الوزير.[1]

وكذلك من واجبات الخوجا وخلفا إدارة العمل أثناء صنع كافة العربات الضرورية، وبناء الطوافات وأخيرا تأليف كتب لتدريس مختلف أجزاء الرياضيات، والسهر على تخريج عدد من الأطر العسكرية المؤهلة لضمان نجاح الحرب، والمداومة ضرورية جميع أيام الأسبوع ماعدا الثلاثاء والجمعة، وأيام العطل كل بدوره، ويعد الكاتب تقرير حول الواجبات التي على أفراد هذا السلاح القيام بها ويقرأ التقرير أمام الجميع ويأمرهم بضرورة الالتزام بشكل صارم.[2]

لقد شكلت مشاريع السلطان سليم الثالث بداية أولى من نوعها في التاريخ العثماني، فلأول مرة يتم تنفيذ برنامج إصلاحي شامل يضم ويستهدف المؤسسات العسكرية والمالية والتعليمية، هذا البرنامج الذي يعتمد بشكل حاسم على المثال الأوربي في التحديث.

[1] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص62.

[2] نفسه، ص63.

المبحث الرابع:

التنظيمات العسكرية البحرية

أولا: تنظيم القيادة البحرية

01 ـ تنظيم الوظائف على مستوى السفينة
02 ـ إصلاح وتحديث صناعة السفن
03 ـ إصلاح المجال التعليمي والصحي

ثانيا: تنظيم القلاع

01ـ تنظيم القلاع السبع عند مضيق البحر الأسود
02ـ تنظيم القلاع الأربع في قانال البحر الأسود

أولا: تنظيم القيادة البحرية:

لقد حضي سلاح البحرية دائما باهتمام الباب العالي، وذلك لاعتباره الأكثر أهمية لإدارة الدولة، لذا استهدفت الدولة إجراء تغيير جذري شمل الإصلاح الحربي للبحرية،[1] وهذا بعد تراجعه في فترة القرن الثامن عشر خصوصا بعد الحرب مع روسيا ورغبة السلطان سليم الثالث في إنشاء بحرية ذات قدرة عالية[2].

كان سلك البحرية أكثر استنادا على التكنولوجيا من سلك البرية، لكنه أصيب بالانتكاس حيث أصبح القادة لا يتلقون من حيث المبدأ إلا سالیانة،[3]ومع ذلك فإن القادة الرئيسين كانوا يحصلون على تعويضات أكبر بكثير من رواتبهم، كما عهد في قيادة السفن إلى أشخاص لا يملكون أي كفاءات، ويمكننا القول أن المناصب عرضت في المزاد، حيث أصبح القادة والضباط يقومون بشراء المناصب وبعد التحاقهم بهاينشغلون في بادئ ذي بدئ باسترجاع أموالهم، ويعملون فيما بعد في سبيل الاستفادة على حساب المؤن والذخائر المخصصة للسفينة، ويمكن أن نستنتج من كل هذا أن الدولة كانت تحمل أعباء تسميتهم قادة دون كسب أي فائدة من سلاحها البحري الذي كان يكلف مقادير طائلة من المال، كما أن صناعة السفن كانت رديئة للغاية فقالب صنع السفن كان سيئا للغاية في هندسته، فالسفن كانت عريضة لكنها غير ممتدة في الطول وهنا صعوبة وصل حبل الشراع فتبقى السفينة تحت ريح الأعداء ورحمتهم، مما يجعلها صعبة القيادة والاستعمال.[4]

---

[1] محمد عبد اللطيف البحراوي، **حركة الإصلاح في عصر السلطان محمود الثاني (1808–1839م)**، مر: محمد غشام، دط، ددن، القاهرة، 1996م، ص409.

[2] أوزتونا، المج1، المرجع السابق، ص 647.

[3] لفظ فارسي معناه الأجرة السنوية، اتصل في العصر العثماني بالنظام المالي يقصد به المقرر السنوي من الرواتب التي كانت تمنح للجنود العثمانيين، وهو على خلاف التيمار النظام الإقطاعي المعروف. أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص234.

[4] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص64.

وهنا ظهرت رغبة السلطان سليم الثالث في إصلاح وتحديث دونانمة[1]، من خلال إصدار نظام الترسخانة[2] الذي لم تشهده الدولة من قبل مطلقا[3]، لذا عين سليم الثالث حسين باشا[4] لرتبة قابودان باشا[5] سنة 1792م،[6] وقد كرس كل وقته بنشاط للعمل في كل الأقسام التابعة للبحرية بحرصه على تحقيق رغبة السلطان الذي شرفه بالثقة التي منحه إياها.[7]

أما فيما يخص الصناعات البحرية فقد تم الاستغناء عن الصناعات القديمة للسفن، وطلب القابودان حسين باشا من سليم الثالث إحضار مهندسين من فرنسا والسويد، وبذلك بعثت فرنسا إلى استانبول كل من برون وبونو، كما بعثت السويد عدة مهندسين من بينهم روبي الذين كان لهم دور في بعث قوة البحرية العثمانية من جديد،[8] بالإضافة إلى دور العلج أنجز مصطفى في تدريب وتكوين العثمانيين حتى قبل عهد سليم الثالث.[9]

[1] لفظ تركي ورد في المصادر العثمانية بمعنى الأسطول وجمعه دونانمات أي أساطيل. أنظر: المحامي، المرجع السابق، ص228.

[2] لفظ عثماني يطلق على دار الأسلحة. أنظر: عامر، المرجع السابق، ص271.

[3] أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، **الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية عرض ونقد وتحليل**، ج1، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1431هـ/2015م، ص500.

[4] ولد حسين باشا سنة 1753م، وهو شقيق ثدي للسلطان سليم الثالث وهو واحد من أعوانه المخلصين، عينه السلطان قابودانا أو أميرا للبحرية، وتزوج في نفس السنة ابنة السلطان عبد الحميد الأول، ابنة عم سليم الثالث، بقي في منصبه حوالي 12 سنة، عمل خلالها على تجديد سلاح البحر العثماني، قاد حملة عنيفة ضد القراصنة في البحر المتوسط، مات بعد مرض قصير سنة 1803م. أنظر: زيادة، **المسلمون** ...، المرجع السابق، ص233.

[5] منح قائد البحرية العثمانية في أوائل القرن التاسع عشر ميلادي لقب باشا "قابودان باشا"، وهو يحمل رتبة وزير ويلقب بـ دلتلو وكذا قبطان البحر. أنظر: بركات، المرجع السابق، ص402.

[6] أوزتونا، المج1، المرجع السابق، ص647.

[7] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص65.

[8] Le Bander Denys Juchereau, **Histoire de L'Empire Ottoman 1792-1844**, deux Tomes, impremerie de Guiraudet, Paris, 1844, p371-373.

[9] Géneral BREMOND, **L'islamet les Questions musilmanes Aux points de vus**, Charles Lavauzelle, Editions Militaires, Paris, 1924, P 49,50.

كما قام بفتح دار الهندسة البحرية[1] من جديد، وكلف حسين باشا مهندسين أوروبيين بتكوين أكثر من مائتي طالب عثماني قسموا إلى فوجين، الأول لضباط البحرية والثاني لتكوين مهندسين لصناعة السفن،[2] حيث احتفظ بالذين أظهروا كفاءات، أما الذين وجدوا بدون مهمات فقط جندوا حسب درجاتهم بصفة ملازمين[3] بعد إجراء امتحان عام لكل القادة.

01 ـ تنظيم الوظائف على مستوى السفينة:

إن القوانين الجديدة نصت على أن قائد السفينة لا يمكن تبديله أو تجريده من رتبته بدون جريمة واضحة، وبما أن راتب القائد كان قليلا فقد حدد القابودان باشا زيادات تتناسب مع رتبته وجدارة كل قائد وكل ملازم، ولم يغفل عن العاجزين الذين تركوا الخدمة فجعل لهم راتبا، أما القبطان[4] فيجب عليه أن يلزم السفينة التي يقودها ولا يغادرها أثناء الحملات، ويجب عليه أن لا يبرح العاصمة ويواصل السهر على كل ما يلزم السفينة، أما أولئك الذين لديهم مهمات محددة وليسوا في إجازة عليهم البقاء على متن سفنهم مع الغادغلي[5] للمراقبة والسهر على السفينة وعتادها، ويعد تقريرا مفصلا عن العتاد وعن حالة الطاقم في السفينة أثناء العمل، ويحتفظ القائد بنسخة من التقرير بينما يحتفظ ليمان رئيسي[6] بنسخة أخرى، كما يجب التحقق من حالة العتاد والمؤن من حيث الكمية والنوعية ويؤمن الغذاء بالكمية الضرورية لكل السفن في حالة العمل.[7]

---

[1] افتتحت كلية الهندسة البحرية عام 1773م، الغرض من افتتاحها تنشئة المهندسين. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص109.

[2] Juchereau, op,cit, P397,398.

[3] يطلق على المتخرجين من المدارس الشرعية، يعينون في القضاء والتدريس، كما أطلق على مرافقي السلطان عندما يتوجه إلى الحرب. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص214،215.

[4] أعلى رتبة للقائد الأعلى في الأسطول العثماني وهي بالإيطالية CAPTAONIO، وقد استخدم في القرن السادس عشر وحل محل لقب آخر داريا دكي بمعنى أمير البحر ومسكنه في الترسانة. أنظر: المصري، المرجع السابق، ص107.

[5] واحدهم غادغلي، وهم طائفة من الجند المأجورين في العهد العثماني، كانوا يعملون على متن سفن الأسطول العثماني. أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص344.

[6] أي قبطان المرفأ أو رئيس الميناء. أنظر: أوغلى، المج1، المرجع السابق، ص419.

[7] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص66.

كما يتم اختيار رئيس المرفأ من بين القادة الذين هم في الخدمة، ويكون رجل مشهودا له بالجدارة في قيادة البحرية وله الخبرة والمعرفة الضرورية في تسليح السفن ومن الذين يحسنون القراءة والكتابة، أما بالنسبة للاعتمادات المالية فتصرف في القيادة البحرية بعلم ترسانة أميني[1] وموافقة رئيس المرفأ المذكور، وعلى سبيل المثال حين يعلن أحد القادة على تلف الحبال في السفينة فإن المعتمد المالي وقبطان المرفأ هما اللذان يجريان الكشف ويتم استبداله، كما يعتبر هذان الضابطان مسؤولان وأن يعملا بشكل دائم، أما عند انقطاع الحبل خلال الإبحار وخسارة بعض العتاد، فإنه لا يعوض حتى يظهر ما تبقى له من حبال وعتاد لقبطان المرفأ والمعتمد المالي وبعد التحقيق يعوض، وفي حالة عدم وجود الدليل، فإنه لا يعوض إلا بشهادة الحاضرين وهم قابودان باشي[2] والأكثرجي[3] وعدد آخر من المساعدين، كما يتحقق المعتمد المالي وقبطان المرفأ من حالة حبال وعتاد ومؤن كل سفينة.[4]

وحين يتعلق الأمر بتغيير شراع السفينة، فإن الضابطين المذكورين يحسبان كمية القماش اللازمة لتبديل الشراع، ويجب عليهما تأمينه والتحقق من طريقة استخدامه، وتحفظ الأشرعة والحبال في عنابر القيادة البحرية.[5]

[1] وهو الشخص المسؤول عن الأمور المتعلقة بميزانية مرسى إستانبول، سواء من ناحية الواردات أو المصروفات والترميمات والكشف عن الأدوات الجديدة وتدوين الدفاتر الخاصة بكل الأعمال، تحولت هذه الوظيفة عام 1805م إلى نظارة البحرية، ثم شكلت لها مزانية خاصة سميت خزينة ترسانة، ألغيت عام 1830م. أنظر: صابان، **المعجم الموسوعي**...، المرجع السابق، ص38.

[2] وهي محرفة منCAPITAINEوباشي بمعنى القائد، أي قبطان باشا، وهو مصطلح كان يطلق على قائد في البحرية العثمانية. أنظر: حلاق، **المعجم الجامع**...، المرجع السابق، ص167.

[3] وهو أحد العاملين على السفينة وهو القبطان المساعد (المعاون). أنظر: زيادة، **المسلمون** ...، المرجع السابق، ص236.

[4] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص67.

[5] نفسه، ص67.

كما سن السلطان سليم قانون الضباط البحريين ونظم رواتبهم،[1]أما ضباط السفن والمساعدين فإنهم يداومون في عملهم صيفا وشتاءا ورواتبهم تزداد طبقا لدرجاتهم، كما حسمت مسألة تقاعد العجزة والمناصب الشاغرة.[2]

02 ـ إصلاح وتحديث صناعة السفن:

إن حرص السلطان سليم على سلاح البحرية، سمح له بإحداث تغييرات بنظام الإدارة في أحواض بناء السفن،[3] فاهتم بصناعة السفن والأسلحة خاصة على الطريقة الفرنسية[4]، وجرى تحديث وإصلاح السفن القديمة وكذلك بناء عدد كبير من السفن الحديثة وفق آخر طراز في البناء البحري[5]، حيث شهد في المدة ما بين (1789-1797م) تدشين خمسة وأربعين سفينة حربية وفق آخر تطور في المضمار البحري، ونظمت العناية الطبية في كل سفينة[6]،بالإضافة إلى ذلك شمل الإصلاح الكادر الوظيفي العامل في القوة البحرية، فصدرت التعليمات والقوانين بضرورة الاعتماد على الكفاءة والأقدمية في تعيين الضباط والجند البحريين، وسبل ترقيتهم والابتعاد عن أساليب الرشوة والفساد في تولي المناصب[7].

بما أن سطح السفينة كان يحتاج إلى خدمة واعتناء وخصوصا أثناء المهمات والعمل، فلما كانت السفن تخرج في الحملات وسطوحها معاقة ببراميل الماء والصناديق وأشياء أخرى مما يتطلب وقت لتنظيمها وإخراج المدافع، والدولة كانت تؤمن الغذاء لطاقم السفينة لمدة ستة أشهر، وكان المالطيون

---

[1] أحمد آق كوندز، سعيد أوزتوك، **الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية**، دط، ددن، إستانبول، 2008م، ص373.

[2] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص67.

[3] طقوش، المرجع السابق، ص261.

[4] علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط1، دار النشر والتوزيع الإسلامية، القاهرة، 2001م، ص325.

[5] سهرنك، المرجع السابق، ص645، 646.

[6] طقوش، المرجع السابق، ص262.

[7] يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني، **المؤسسة العسكرية العثمانية (دراسة تاريخية)**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014م، ص233.

الذين يشتغلون في المطابخ يشعلون النار في كل أرجاء السفينة، لذا حدد مكان المطبخ واستبدلت المؤن الغذائية، فأصبح يوزع البيلاف أيام الجمعة والاثنين والحساء في بقية أيام الأسبوع والسلطة مع الزيتون للفطور[1].

كما جرى تحديث الأسطول البحري من خلال بناء وتوسيع الترسانات[2] بإشراف من المهندسين الفرنسيين، وتم فتح وبناء أخرى في الولايات[3]، وتم تحسين إجراءات التموين في السفن من خلال تعيين مفتشين يتولون مهمة الإشراف على توفير المؤن للسفن البحرية بدل الأسلوب القديم الذي كان يتضمن السفن وضباطهم، مما يمكنهم من استغلال ما بحوزتهم من المؤن لمصلحتهم الخاصة[4] وتوفير مخزن مغطى بالرصاص[5].

ولغرض تجهيز البحرية بالقوة البشرية اللازمة له، فقد أعيد العمل بالتجنيد الإلزامي في بعض المقاطعات، مثل مقاطعة إيفان البحرية التي تبرعت بالجند للعمل في القوة البحرية، وجرى تدريب هؤلاء الجند على أساليب عسكرية حديثة ومنظمة وخصصت لهم رواتب عالية، وللحد من الخلاف بين القبطان والقابودان باشا ورئيس الترسانة الذي تم استبدال منصبه بمراقب الشؤون البحرية، والذي حددت صلاحياته بالإشراف على دار الصناعة وخزينتها المالية، وتم إنشاء أقسام بحرية إدارية وعسكرية منفصلة تحت إشرافه، بينما كلف القبطان باشا بمسؤولية التنظيم العسكري البحري وشؤون القيادة، والتدريب والتجهيز وترقية الجند وعزلهم وكل ما يتعلق بإدارة السفن والمحافظة عليها[6].

وفي السابق حددت الدولة سعرا منخفض جدا للحاجات التي يؤمنها المعتمدون الماليون للبوارج البحرية، وهذا لا يساوي قيمة الأشياء، ولكي لا يتضرر المعتمدون حدد ترتيب جديد يرفع بموجبه

---

[1] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص69.

[2] اللفظة عربية الأصل من دار الصناعة، استعارها الإيطاليون عن العرب فحرفت وفق نطقهم لتصبح DARSENA ثم استعارها الأتراك ولفظت ترسانة وهي دار صناعة السفن ومكان إدارة شؤون البحرية. أنظر: حلاق، **المعجم الجامع** ...، المرجع السابق، ص53.

[3] مصطفى، المرجع السابق، ص180.

[4] سهرنك، المرجع السابق، ص646.

[5] صابان، **المعجم الموسوعي**...، المرجع السابق، ص 205.

[6] الرديني، المرجع السابق، ص233.

المعتمدون طلباتهم من الحاجات التي تراقب من قبل رئيس المرفأ والموظفين الآخرين في مستودعات القيادة، ولوضع حد لهذه الثغرات أعلن عن لائحة أسعار ثابتة تحدد الميري وتكون متواضعة، والسعر الجاري لنفس الحاجات يسجل في نفس اللائحة ويعوض عنه المعتمدون في الوقت المناسب[1].

بالإضافة إلى كل هذا حاول القابودان باشا تحديث السفن من خلال أنواع الأخشاب المستخدمة في ذلك،[2] وأما العمال الأكثر فائدة في عمليات بناء السفن وترميم هياكلها من بين جميع العمال المستخدمين في البحرية هم الدولكرلر،[3] ومع ذلك فإن أيام عملهم المدفوعة من قبل الميري لا تصل إلى اثنتي عشر دارة مع أنهم يتقاضون على نفس العمل مبلغ ستين بارة، بل قرشين حين يستعمل في السفن التجارية، وبما أنهم غير مرتبطين في سلك البحرية فإنهم يتمكنون من التفلت حين يجدون فرص العمل في مكان آخر، مما كان يدفع الشاويش إلى جلبهم بالقوة لعدم توفر العدد اللازم من عمال النجارة، بالإضافة إلى أن أولئك الذين يجلبون بالقوة كانوا يعملون بغير إرادتهم وبشكل رديء للغاية، لذا فقد اتفق الرأي على وضع النظام الأكثر ملائمة بقدر ما تسمح به الظروف[4].

كما تم تزويد السفن الحربية بالمدافع الكبيرة وفق الطراز الأوروبي الحديث، وتطويع عدد من الغادغلي في الخدمة الخاصة بسلاح البحرية، ويصل عدد هؤلاء إلى خمسمائة نجار ومائة وخمسين ثقابا وأربعين طالب، وفي فصل الصيف يتم تجنيد عدد من هؤلاء للقيام برحلات عبر السفن ويبقى عدد أخر في قيادة السفينة، ويؤمن لهم غذاؤهم طالما عملوا بالسفينة وعدل راتبهم القديم، بحيث يدفع لهم شهريا ولا يعملون في إنشاءات خارجية، أما التلاميذ فيدفع لهم الأجر حسب النظام القديم وحين يشغر مكان عمل فإنه يعطى للتلميذ الأكثر جدارة ويسجل اسمه مع العمال مدفوعي الأجر[5].

ومن أكثر الأقسام أهمية في صيانة السفن هو القسم المختص بطلاء السفن بالزيت لمنع تسرب الماء، ومع ذلك فإن هذا القسم قد أهمل كثيرا فلم يكن هناك جهاز خاص بهذه المهمة، كما كانت

---

[1] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص70.

[2] الدسوقي، المرجع السابق، ص174.

[3] ويقصد بهم النجارون الذين يعملون في السفينة. أنظر: طقوش، المرجع السابق، ص417.

[4] سيد محمد السيد، **تاريخ الدولة العثمانية، النشأة والازدهار**، ط1، مكتبة الأدب، القاهرة، 2007م، ص281.

[5] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص71.

البوارج معرضة لخطر شرب المياه والقابودان باشا اقتنع بضرورة الحصول على العدد اللازم من العمال، فعمد إلى جلب مئتين من مصر، وعمل على بناء ثكنة لهم على وجه السرعة تقع خلف القيادة البحرية، وقد أمن لهم الملابس والغذاء وعاملهم بكثير من الكرم،كان عملهم كثير الفائدة لدرجة أن البوارج أصبحت تتمكن من البقاء لثلاثة أو أربعة أشهر في البحر دون تسرب الماء إليها، كما امتدت إصلاحات السلطان إلى آلة طلاء السفن، ففي السابق كانت آلة واحدة وبذلك فإن طلاء السفن يكون واحدة بعد الأخرى، وهذا يكلف نفقات كثيرة، وقد تم بناء ثلاث مطارح متينة من الحجر مجاورة لبعضها البعض.[1]

وعند مدخل المياه العذبة تم بناء عدة ترسانات حديثة،هذا ما أبرزه المؤرخ عاصم العنتابي في كتابه عن الإجراءات التي اتخذت لتحديث الترسانة البحرية في إستانبول[2]، حيث قام سليم الثالث في بداية إصلاحاته بفتح عدة ورشات لصناعة السفن وإصلاح زوارق المدفعية في وقت وجيز[3]، والعمل على بناء حوض ضخم[4] مع إدخال بعض التغييرات على نظام الإدارة في أحواض بناء السفن[5]، وتوسيع بناء الترسانات[6] في أماكن متعددة، بحيث توفر لنا سنويا بوارج جديدة، لذا تقرر تصفيح البوارج العديدة بالنحاس وهذه طريقة مثلى لحفظها مدة طويلة، واستبدال مكان وضع البارود من البراميل إلى صناديق النحاس، كما أنه تم الإنزال إلى ثلاثة جسور في يوم واحد سفينة من تسعين قدما وفرقاطة طولها خمسين قطما، وجرافة طولها سبعة وثلاثون قدما، ويخت مخصص لاستخدام صاحب الجلالة السلطانية وصفحت هي الأخرى كلها بالنحاس[7].

كما كان يقوم صاحب الجلالة بزيارة الأماكن المختلفة حسب الفصول، فيزور أحيانا توب قابو وأحيانا أخرى باشيكتاش آوانلي كافل فتقوم بارجتان عند كل زيارة باستعراضات عسكرية وتدريبات

---

[1] نفسه، ص 71،72.

[2] زيادة، **اكتشاف** ...، المرجع السابق، ص89.

[3]Juchereau, op,cit, P398.

[4]أنظر الملحق رقم 6.

[5] طقوش، المرجع السابق، ص261.

[6] أنظر الملحق رقم 7.

[7]رئيف أفندي، المصدر السابق، ص73.

بحرية، فيظهر استحسانه للضباط والطواقم وهذا ما يساعد كثيرا على تنشئتهم، بحيث يمكننا القول الآن أنهم لم يعودوا بحاجة إلى دروس أجنبية، كما بذل القابودان باشا جهده في سبيل إصلاح البحرية التجارية وإلزام الميسورين بشراء مراكب من أوروبا لتشغيلها حسب الفصول[1]، وأسست نظارة للشؤون البحرية[2].

03 ـ إصلاح المجال التعليمي والصحي:

أما في مجال التعليم فقد قرر سليم الثالث إنشاء مدرسة كبيرة وجديدة للرياضيات، قرب الترسانة في صيدلجة وتوفر لها المعلمون والطلاب[3]، وطورت دراسات المدرسة الحربية وطلابها مقسمون إلى صفين لكل صف أساتذته، بالنسبةللصف الأول يدرس في الإبحار ويتمرن على تصميم خرائط عامة وخاصة، والصف الثاني يدرس كافة الفروع المتعلقة ببناء السفن، والعديد من هؤلاء الطلاب قد أتقن مهمته، ويمكننا أن نتيقن من ذلك عند رؤية التصاميم حيث نرى رسوما لهياكل السفن من جمال لهذه القطع[4].

بالإضافة إلى كل تلك التنظيمات، فقد أقيم مكتب للعلوم البحرية[5] يتم من خلاله تعليم الجنود فنون العلوم الحديثة والدروس المدعمة بالخرائط والرسوم، وأقيمت بها مكتبة فيها العديد من الكتب المترجمة في المجال البحري[6]، كما قام القابودان حسين باشا بإصلاح وتطوير دار الهندسة البحرية لتكون جاهزة لتلبية احتياجات الأسطول الجديد، حيث أصبحت تهتم بالتعليم الذي يتماشى مع أحدث النظم الأوروبية منها علوم الجبر والرياضيات، ومن بين المدرسين نذكر الرياضيجلنبيغي إسماعيل أفندي ومساعده كساب باشا زاده إبراهيم أفندي، وترافقها دروس في الهندسة والحساب وفنون

---

[1] نفسه، ص73.

[2] النحيلي، المرجع السابق، ص253.

[3] السيد، المصدر السابق، ص58.

[4] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص74.

[5] هو الاسم الذي أطلق على كلية العلوم البحرية المنشأة في إستانبول في أواسط القرن التاسع عشر الميلادي على غرار الكليات الحربية في الغرب. أنظر: صابان، **المعجم الموسوعي** ...، المرجع السابق، ص214.

[6] السيد، المرجع السابق، ص205.

الملاحة البحرية، وأنشأ كادر متخصص لتدريب ملاحي البحر على رسم الخرائط وجغرافية الهندسة البحرية، وعلاوة على ذلك قاموا بإنشاء دار الهندسة البرية[1]، حيث أقيمت داخلها مطبعة ومكتبة لتولي مهمة ترجمة وطباعة الكتب اللازمة لهاتين المدرستين[2].

كما نظمت العناية الطبية في كل سفينة، من خلال إيجاد وحدة خدمة طبية منفصلة لتدريب الأطباء وتوزيعهم على سفن الأسطول،مهمتهم رعاية الجند والمحافظة على صحتهم، وتم في هذا المجال أيضا شراء وترجمة العديد من الكتب الأوروبية في علوم الطب إلى اللغة التركية (العثمانية)، ووفرت بعض الأجهزة الطبية[3]، وفرض على كل طالب يدرس أن يحصل على التجربة العملية عن طريق الخدمة الدورية في مستشفيات إستانبول العامة، كذلك مستشفى الترسانة البحرية الذي بني في مكان بعيد منفصل كي يكون مفيد لعزل وعلاج الأمراض المعدية خاصة الطاعون، وبذلك يساعد على تطبيق نظام الحجر الصحي الذي ما لبث أن عم في شتى ربوع الدولة العثمانية[4].

وقد أشار السيد مصطفى إلى القوة البحرية العثمانية، حيث قال: (**أما بالنسبة للبحرية والتقدم الذي أحرزته خلال وقت قصير، فإننا نحيله إلى أصدقائنا من الأوروبيين الذين جاؤوا إلى إستانبول، والذين كانوا شهود عيان على مدى قوتنا البحرية ومدى صلابة بناء سفننا، ونرجو أن يفصحوا عن مشاعرهم بهذا الخصوص**)[5].

---

[1] هي كلية الهندسة التي تم افتتاحها في عهد سليم الثالث عام 1795م، وكان الغرض من افتتاح هذه المدرسة تنشئة المهندسين ومتخصصي المدفعية وما يحتاجه الجيش البري، وقد ابتدأت بالدراسة مع ثمانين طالبا، كانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات. أنظر: صابان، **المعجم الموسوعي**...، المرجع السابق، ص109.

[2] أوغلى، المج1، المرجع السابق، ص81.

[3] مصطفى، المرجع السابق، ص180.

[4]Chaw, op,cit, p264.

[5]زيادة، **المسلمون** ...، المرجع السابق، ص286،287.

إن كل هذه الإصلاحات في مجال القيادة البحرية، قد أنجزت في فترة وجيزة خلال سنوات قليلة، مما زاد من القوة البحرية العثمانية إلى درجة أن جوشرو قال: "**إنه يمكن وضع الأسطول العثماني في تلك الفترة في مصاف الأساطيل البحرية الأوروبية الكبرى**"[1].

ثانيا: تنظيم القلاع:

01ـ تنظيم القلاع السبع عند مضيق البحر الأسود:

إن الموقع الاستراتيجي لمدينة القسطنطينية التي تعتبر المقام السلطاني، حيث كانت تثير أوروبا بفضل موقعها المميز، يمثل حلقة اتصالبين البحر الأبيض والبحر الأسود، ورغم ذلك لم تحظ بالاهتمام من قبل السلاطين العثمانيين في مجال تحصينها إلا من جهة البحر المتوسط، لذا فقد قرر سليم الثالث ضرورة مضاعفة وسائل الدفاع في سلطنته، فأمر بترميم التحصينات التي كانت قائمة فيما مضى في قناة البحر الأسود، وأقر بتنظيم تحصينات جديدة وسن التنظيمات الخاصة بذلك[2].

وفي عهد السلطان عبد الحميد، خسر الصدر الأعظم تحسين زادة القسم الأعظم من قواته أمام الروس، وبذلك وقعت معاهدة صلح بين الطرفين تنازل بموجبها العثمانيون عن قلاع البحر الأسود، ومنح حق المرور للأسطول الروسي عبر الدردنيل[3]، وبالإضافة إلى العمليات الحربية التي قام بها قائد الأسطول حسن باشا الجزايرلي في البحر الأسود، قد خسر عدة قلاع محصنة آخرها قلعة أوزى عام 1789م. فلما تولى سليم الثالث العرش العثماني عام 1789م عين قابودان باشا (حسين باشا) وأمر بإجراء الإصلاحات الضرورية، فأصلح الثغور وبنا القلاع الحصينة لحمايتها[4] وشجع التقارب العثماني الأوروبي[5].

---

[1] حسنة، المرجع السابق، ص156.

[2] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص75.

[3] جمال الدين فالح الكيلاني، **التاريخ العثماني تفسير جديد**، تق: مر: عماد عبد السلام رؤوف، دط، ددن، 2012م، ص80.

[4] طه ياسين، المرجع السابق، ص23.

[5] محمد سهيل طقوش، **التاريخ الإسلامي الوجيز**، ط5، دار النفائس، لبنان، 2011م، ص371.

كما جرى تنظيم القيادة نتيجة إصلاحات تلك القلاع، لذا فقد عين ناظر لقناة البحر الأسود وهو رجل جدير بحفظ النظاموحدد له راتبا مناسبا، ودعمت جميع حاميات القلاع وكل حامية عليها القيام بالمهام الموكلة إليها دون إهمال أي شيء في سبيل إتقان جميع أقسام المدفعية[1].

لتسهيل العمل في خدمة كل حامية، تعين إضافة ضابط جديد عدا عن الموجودين سابقا وهم آمر القلعة أي الديس دار والضابط المساعد له ومسجل القلاع[2] ومستحفظ[3]، بالإضافة إلى ضباط آخرين، أما الضابط الجديد الذي ألحق بكل حامية يحمل رتبة أونباشي[4]، وفي كل قلعة أربعة حراس في جميع الليالي يتناوبون على الحراسة كل بدوره، اثنان يسهران حتى منتصف الليل ويكمل الآخران النصف الثاني حتى الصباح، وإذا ظهرت بارجة في الليل فإن حارس القلعة الواقعة على الجانب الأوروبي بحكم موقعه فإنه أول من ينتبه لها، فيعطي إشارة بواسطة أسهم نارية في السماء إلى حارس القلعة الواقعة على الجانب الأسيوي، وهذا الأخير يعطي الإشارة بدوره إلى الحارس في كاربيدجا فيوجهها إلى حارس بورازيماني الذي يوصلها إلى قلعة روملي كاصاغاي، فتصل إلى حارس أناضول كاصاغاي[5].

وإذا أصرت البارجة[6] على مواصلة السير، فإن حراس القلعتين الأوليتين يرمونها بطلقتي مدفع من أمامها وخلفها، وإذا تابعت السير رغم ذلك واقتربت من القلاع، فإنها ترمى بطلقتين مماثلتين لإرغامها على الوقوف، وأثناء الاستمرار في مراقبتها يعد المراقبون تقريرا لرفعه إلى قيادة البحرية بسرعة،

---

[1] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص75.

[2] هو المكتب الخاص بمتابعة شؤون القلاع في الدولة العثمانية من مكاتب الباب الدفتري، سواء في متابعة الحساب الخاصة بالقلاع ومصاريفها أو في إصدار التعيينات والنياشين الخاصة بالعاملين في تلك القلاع، انقسم في القرن الثامن عشر ميلادي إلى مكتب القلاع الكبيرة والقلاع الصغيرة. أنظر: صابان، **المعجم الموسوعي** ...، المرجع السابق، ص208.

[3] وهم محافظو القلاع من أصحاب التيمارات وكان يطلق أيضا على نوع من العساكر المتشكلة في عهد السلطان عبد العزيز، وكان يسمى به من يلتحق بالدورة التي تأتي بعد خدمة رديف ومدتها أربع سنوات. أنظر: نفسه، ص208.

[4] أون بمعنى العشرة وباشي بمعنى الرئيس، أي رئيس العشرة وهي رتبة عسكرية عثمانية يرأس صاحبها عشرة من الجند. أنظر: حلاق، **المعجم الجامع**...، المرجع السابق، ص29.

[5] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص76.

[6] جمعها بوارج والبارجة في اللغة العربية السفينة الكبيرة وعند أهل الهند بيرة وتستخدم للنقل والحرب. أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص63.

وإذا أصرت البارجة على المرور فإن القوات لا تتردد أبدا في إغراقها، وحتى لو توقفت أمام القلاع أو أمام كاراطاش الطي، فإنها تبقى تحت المراقبة ويبقى الجميع على استعداد لكل احتمال، وتؤخذ نفس الاحتياطات حين تظهر بارجة في النهار، وإذا دخلت بارجة مشبوهة خلال الصيف، يتم إغراقها في كاراطاش الطي وفي الشتاء يستحسن إغراقها في الكافاك[1].

وتشرف على الحاميات قوات المدفعية، بحيث يقود ضابط مع تسعة جنود القطعة التي يلتحقون بها، ويكون مع كل حامية مدفع أو أكثر حسب حجم الموقع، ويقوم الجند بتنظيف مدافعهم في أيام العطل، وحين يلاحظون بعض الأخطاء فإن عليهم إعلام الناظر فيأمر بالإصلاحات الضرورية، وإذا كان التدريب على المدافع ضروريا بالنسبة لجنود الحامية، فإن التدريب على الرماية ليس بأُقل فائدة وكلهم بالنتيجة يقلدون الفيلق المنظم على الطريقة الأوروبية في لاووند جستلك المطلة على مضيق البوسفور خارج العاصمة إستانبول[2]، فيتدربون على استخدام البنادق وعلى التنشئة العسكرية وأحيانا يقومون بالتدريب على التحصينات، وعلى النظار في القلاع أن يحضروا التدريبات، بالإضافة إلى ذلك فإن القابودان باشا عندما يكون في استانبول فإنه يحضر شخصيا من حين لآخر، وحين يكون في إحدى الحملات فإن الضباط المكلفين ينوبون عنه[3].

02ـ تنظيم القلاع الأربع في قانال البحر الأسود:

تزامنا مع حلول القرن الثامن عشر دب الضعف بين أفراد القوات العثمانية، حيث أصبحت لا تستبدل في القلاع والحاميات بعد انتهاء المدة المقررة، ما جعلهم عناصر للفوضى[4]، ففي إطار الحرب الروسية العثمانية 1768-1792م خسر العثمانيون أهم قلعة في البحر الأسود أوزون عام 1788م، وبعدها قلعة خوتين في بودوليا[5].

---

[1] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص76.

[2] المحامي، المرجع السابق، ص179.

[3] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص77.

[4] مفيد الزيدي، **موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني**، دط، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م، ص229.

[5] أوزتونا، المج1، المرجع السابق، ص640.

ومن أجل هذا الانكسار سعى سليم الثالث لإصلاح الثغور وبناء القلاع الحصينة لحمايتها[1]، وقام بإصلاح أهم القلاع والحاميات لتفادي الوقوع في مثل هذا الضعف، لذا تم النظر إلى حامية القلاع أناظول كافاجي وروملیلي كاراجي المكونة من ضباط وجنود منتزعين من فيلق البستنجي[2]، وبما أن الموقعين قد أقيما أمام هذه القلاع، فإن سليم الثالث قد أمر بأن توضع فيها حامية من نفس الفيلق، وكذلك الأمر بالنسبة لحامية يوشاداغي أو جبل العملاق وطلي طاليان والتنظيمات المعدة لهذه الحاميات على الوجه التالي: يكون للبستانجي باشي[3] الإشراف المباشر على حاميات القلاع الأربع المذكورة، وسيكون لهذه الحاميات ناظر خاص بها ومراقب مالي، ويهتم الناظر بحفظ النظام ويوزع المراقب الرواتب، أما الضباط في فيلق البستنجي فيجب عليهم تدريب الجنود[4].

هذه الحاميات التي تعتبر جسما مترابطا تتدرب على سلاح المدفعية الذي توفر لكل حامية، بحيث يكون حارس للمدفع في الليل حتى في زمن السلم وعليه المراقبة حتى الصباح، ويقوم بكل الإشارات المعروفة ويكون يقظا وجاهزا أثناء وقوع أي حادث، وعلى كل فرقة ملحقة في خدمة أحد المدافع الاعتناء به، بحيث يكون نظيفا وعلى الجنود القيام بالتدريبات طيلة أيام الأسبوع والتمرن على الرماية مثلما يحصل في الفيلق الجديد[5].

وهنا يمكن أن نستنتج رغبة السلطان سليم الثالث في تحديث وإصلاح البحرية، حيث يظهر لنا مدى الانفتاح والتقليد الأوربي من خلال طريقة تعيينه للمناصب واستحداثها وصناعة السفن التي تحاكي السفن الانجليزية والفرنسية، كما اهتم لأول مرة بالسفن التجارية وضرورة استيرادها.

---

[1] بلال أبو الخير، **101 من عمالقة آل عثمان**، تر: مركز الدراسات والأبحاث في دار الخير الإسلامية، ط2، دار الخير الإسلامية، لبنان، 2018م، ص381.

[2] أنشأ هذا الفيلق لزراعة الأرض الملحقة بالقصر السلطاني. أنظر: زيادة، **المسلمون** ...، المرجع السابق، ص248.

[3] هو قائد فرقة البستنجية في قصر السلطان العثماني تحت إمرته خاساتشي آغا ووكيله ومن مهامه تفتيش سواحل البوسفور وبحر مرمرة وإدارة سفينة السلطان وقت النزهة والقضاء على من هم تحت تصرفه، كما يعتبر المفتش العام على الغابات المحيطة بإستانبول. أنظر: حلاق، **المعجم الجامع** ...، المرجع السابق، ص46.

[4] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص78.

[5] نفسه، ص78،79.

نقد وتقييم عام للكتاب

1- نقد أفكار الكاتب:

يذكرمحمود رئيف أفندي في كتابه التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية: **"... والهمة والنشاط اللذان بهما شكلت هذه الفرق وتدربت على التمارين العسكرية، أسهمتا في تقديم قوات منظمة للغاية للسلطنة العثمانية في وقت قصير، والتي لا تنقص اليوم فيما يتعلق بالتكتيك عن قوات أي أمة أوروبية".**[1]

وهذا ما ذهب إليه المؤرخ ساطع الحصري في كتابه البلاد العربية والدولة العثمانية حين أوضح في وصفه للجيش الجديد قائلا: **"إن كفاءة جيش النظام الجديد وتفوقه على سائر الجيوش التي لم تنعم بالتعليم العسكري، قد ظهرت إلى العيان وبصورة فعلية خلال عمليات الدفاع عن قلعة عكا، التي اضطر نابليون[2] إلى الارتداد عنها، وقد اتفق الباحثون عندئذ على القول بأن الفضل الأكبر في نجاح الدفاع عن عكا يعود للنظام الجديد، فقد حدث غير مرة أن كتائب الجيوش الاعتيادية اضطرت إخلاء بعض المواقع ولكن كتائب النظام الجديد استطاعت أن تسترد تلك المواقع وتواصل الدفاع عنها بكل نجاح."**[3]كما يذهب المؤرخ التركي يلماز أوزتونا في كتابه تاريخ الدولة العثمانية إلى أن الجيش الجديد حقق نجاحا أمام نابليون في عكا، حيث قال: " ...**وفي 19 آذار جاء أمام عكا وهي أقوى قلعة محصنة في المنطقة، وكان الوزير أحمد باشا الجزار هو الذي يدافع عن القلعة، وكان وضعه جيد لتسلمه الامداد من جنود النظام الجديد...".**[4]

---

[1] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص82.

[2] هو إمبراطور الفرنسيين تخرج من مدرسة سانسير العسكرية في باريس، طرد الإنجليز من طولولن سنة 1793م، ووجه حملة لضرب الإنجليز في مصر سنة 1798م، وسحق المماليك في الرحمانية وعيم بابا، مات بداء السرطان في 1821م. أنظر: شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**، ط1، المكتبة العصرية، لبنان، 1965م، ص3339.

[3] الحصري، المرجع السابق، ص79.

[4] أوزتونا، المرجع السابق، ص650.

أما المؤرخ صالح كولن فيذهب إلى عكس ما ذهب إليه سابقيه، حيث يذكر في كتابه سلاطين الدولة العثمانية قائلا: "... **شعر العثمانيون بالدهشة عندما قام القائد العسكري الفرنسي نابليون بونابرت بغزو مصر عام 1798م خلال حكم سليم الثالث، بل كان الغزو شيئا مروعا بالنسبة للحكومة العثمانية.**"[1]، ثم يذكر أيضا في نفس الكتاب: "... **ثم بدأ الروس الذين تحالفوا مع العثمانيين خلال الغزو الفرنسي لمصر في إحداث مشكلات في البلقان، فرد العثمانيون على ذلك بعزل أمير ولاشيا وأمير مولدافيا اللذين كانا مواليين للروس، كما منع العثمانيون السفن الروسية من المرور عبر المضائق، لكن الروس أرادوا إعادة الأميرين إلى منصبيهما وتحركوا لضم ولاشيا ومولدافيا وشعر السلطان سليم الثالث بالفزع الشديد للمرة الثانية بعد الغزو الفرنسي لمصر.**"[2]وهذا دليل على ضعف التنظيم العسكري للدولة العثمانية.

كما تعلل الباحثة نادية محمود مصطفى عن سبب فشل الإصلاحات قائلة: " **إن الجهود الإصلاحية منذ نهاية القرن الثامن عشر لم تفلح لتعاقب الهزائم العسكرية أمام الجيوش الروسية بصفة خاصة وتوالي الثورات القومية بالبلقان المسيحية واستمرار الضغط الأوروبي بالتدخل العسكري لصالح هذه القوميات.**"[3]

فيما نجد سهيل طقوش يشير إلى اندلاع الثورات في البلقان[4] من قبل صربيا وخضوع الدولة العثمانية لرغبتهم بإخراج جيشها من بلاد الصرب عام 1804م، بالإضافة إلى بعض التمردات في

---

[1] كولن، المرجع السابق، ص261.

[2] نفسه، ص263.

[3] نادية محمود مصطفى، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م، ص206، 207.

[4] هي شبه جزيرة بجنوب أوروبا بين البحر الأسود والمتوسط والأيوشي والأدرياتيكي، وقعت تحت الحكم العثماني بحلول عام 1500م على يد السلطان مراد الاول. أنظر: يحى محمد بنهان، **معجم مصطلحات التاريخ**، ط1، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م، ص68.

الروملي وألبانيا.[1] كما يذكر المؤرخ نيقولا أن نابليون قرر بنفسه فك الحصار عن عكا بعد أربعة وستين بسبب تفشي الوباء بين جنوده والعودة إلى مر على الرغم من أنه تغلب على جيش عثماني خرج من دمشق لمساعدة المدينة المحاصرة.[2]

كما أشار رئيف أفندي في نهاية حديثه عن تنظيم سلاح الألغام قائلا: **"هذه التنظيمات التي سلم دستورها بسلاح الألغام إذا نفذت مع كل الدقة المكتسبة خلال التدريب لا بد أن تقدم للسلطنة طاقم جدير..."**[3]

إلا أن ما قام به السلطان سليم الثالث من تنظيم على هذا السلاح لم يفلح حيث نجد المؤرخ أكمل إحسان الدين أوغلى يشير إلى فشل الإصلاحات المطبقة على سلاح الألغام، وذلك من خلال كتابه الدولة العثمانية تاريخ وحضارة حيث قال: "... **احتلت روسيا الأسلاق والبغدان أكتوبر 1806م، وبعد مدة من اشتعال الحرب بين روسيا وإنجلترا والدولة العثمانية استطاع الأسطول الإنجليزي مستغلا ضعف الاستحكامات العسكرية عبر مضيق الدردنيل أن يجتازه إلى الداخل ويصل إلى شواطئ إستانبول ويرسو أمام الجزر في 20 فبراير 1807م.**"[4] وفيه أيضا إشارة إلى عدم نجاح التنظيمات الطارئة على القلاع البحرية.

يقول رئيف أفندي حول تنظيم سلاح المدفعية قائلا: "... **فإن المبالغات قد انزلقت إلى هذا السلاح ويمكن القول أنها فككت النظام الذي عرفته سابقا...وقد عهد بسلاح المدفعية إلى أناس لا يعرفون شيئا في هذا الفن.**"[5] في حين نجد المؤرخ الجميل سيار يفند هذا بقوله أن السلطان

---

[1] طقوش، المرجع السابق، ص266.

[2] نقولا الترك: **ذكر تملك جمهورية الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية**، دط، دار الطباعة السلطانية، باريس، 1839م، ص80،81.

للمزيد أنظر: عبد الرحمان الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ج3، ددن، دت.

[3] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص82.

[4] أوغلى، المرجع السابق، ص86.

[5] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص43.

محمود الأول (1730-1754م) بذل جهودا وتابع سياسة إصلاح من قبله حيث استعان بالفرنسي دي بونوفال الذي أخذ بإصلاح فرقة المدفعية على النمط الأوروبي[1]، في حين تواصلت الإصلاحات في عهد مصطفى الثالث الذي توجه إلى إصلاح البحرية والمدفعية واستعان ببعض الضباط الأوروبيين منهم الضابط دي طوت.[2]

كما يجب أن نشير إلى أن سلاح المدفعية حضي بأعظم العناية من طرف العثمانيين منذ اللحظة الأولى، والواقع أن السلطان محمد الثاني جلب صناع المدافع والمعلمين المختصين بهذا الفن من ألمانيا وبلاد المجر، ومنذ أيام السلطان بايزيد الثاني، عرفت فرقة المدفعية، وحتى في عهد السلطان سليمان القانوني عني بتكوين فرقة المدفعية.[3]

يذكر رئيف أفندي في نهاية تنظيم سلاح المدفعية: "**إن تنظيمات سليم الثالث من أجل سلاح المدفعية تنمو عن حكمة حاذقة، وستثبت هذه التنظيمات للأجيال القادمة أن العثمانيون لم يشهدوا ملكا له مثيل هذه العبقرية...**"[4]، وهذه التنظيمات والتغييرات الحاصلة عن هذا السلاح حققت نجاحا ودليل ذلك ما كتبه المؤرخ أكمل الدين إحسان أوغلى في كتابه الدولة العثمانية تاريخ وحضارة قائلا: "... **وجرى من خلالها تشكيل خط دفاعي وعندئذ رأى الأسطول الإنجليزي أنه سوف ينحصر هناك فاضطر للانسحاب دون أن يفعل شيئا سوى التهديد الأجوف في أول مارس 1807م.**".[5]

---

[1] سيار الجميل، **تكوين العرب الحديث**، دط، دار الشروق، عمان، 1997م، ص380.

[2] الحصري، المرجع السابق، ص76.

[3] بروكلمان، المرجع السابق، ص467.

[4] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص48.

[5] أوغلى، المرجع السابق، ص86.

2- تقييم عام للكتاب:

يعتبر كتاب التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية لمؤلفه محمود رئيف أفندي ذا أهمية علمية كبيرة، إذ أنه من المصادر المهمة التي سلطت الضوء على تنظيم الجانب العسكري في عهد سليم الثالث، فهو يحتوي على معلومات دقيقة تنوعت بين كل جوانب قوات الجيش والتي نظمت آنذاك، خاصة أقسام الإنكشارية.

كما أنه وفق في تقسيم موضوعه إلى عدد من الأقسام، هذا ما يبين أنه كان عارفا بكل التنظيمات التي أجريت في عهده باعتباره أحد المصلحين آنذاك، كما أعتمد رئيف أفندي في وصف هذه الإصلاحات على المشاهدة والملاحظة الشخصية بحكم المنصب الذي كان يشغله.

بالإضافة إلى تطرق المؤلف لأهم التغييرات والتنظيمات التي أدخلت على فرق الأسلحة وفيالق الجيش، من خلال الأخذ بالنظم والنماذج الغربية وإسقاطها في المجال العسكري، وكذا إبراز مدى نجاحها على أرض الواقع ومدى تأثر الدولة العثمانية بالغرب، وما يميز الكاتب هو بيان توضيح العلاقة بين الغرب الأوروبي والباب العالي من خلال التقارب الواضح بين أفكار المستشارين الأجانب بالدولة العثمانية ودورهم في تحريك عجلة الإصلاح.

كما تناول المؤلف رئيف أفندي فكرة الإصلاح بطريقة موضوعية نوعا ما، بحيث كانت محاولة جيدة في طرح محايد للتاريخ من دون أحكام مسبقة، من أجل إقناع القارئ بأفكاره وآرائه أو بضرورة الأخذ بتقليد الغرب، من أجل دفع عجلة التطور وترقية الدولة إلى مصاف الدول الأوروبية، أمثال فرنسا وإنجلترا، فأخذ المؤلف الذي أعده رئيف أفندي بالفرنسية أصلا يكشف لنا إلى حد بعيد طبيعة الأشخاص الذين ساهموا في تلك التجربة الإصلاحية، والمشاكل التي عملوا على مواجهتها والتصدي لها.

إن كل ما تم التطرق إليه من إيجابيات حول موضوع التنظيمات لرئيف أفندي، لا يعني عدم وجود نقائص تسجل على هذا الكتاب، حيث يمكننا أن نلاحظ من خلال قراءة هذا الكتاب التنظيمات الجديدة الطابع الشكلي الذي اتخذته هذه التنظيمات، التي تناولت أمورا ظاهرية ولم تدخل إلى عمق الأمور، ومن ذلك الإلحاح على مسائل اللباس العسكري وطريقة السير في المعارك وتوزيع

المناصب والمسؤوليات، وهذه التنظيمات لا تبدل من طبيعة الأمور كما يظهر لنا أن سبب تأليفه لكتاب التنظيمات الجديدة، هو إبراز جدية سليم الثالث أمام الدول الأوروبية، خاصة فرنسا، وهذا هو السبب الذي دفعه لأن يستخدم اللغة الفرنسية لتأليف هذا الكتاب، حيث أشاد بمدح السلطان سليم الثالث في عدة مواضع، بالإضافة إلى ذكر إيجابيات الإصلاح، ولم يتطرق إلى المعارضة التي تلقاها طيلة هذه التنظيمات، كما تميز بأسلوب ركيك باللغة الفرنسية، حيث يذكر التنظيم ثم ما يلبث أن يعود إلى التنظيم الذي ذكره قبله، والأمر الذي يعاب عليه رئيف أفندي أنه لم يتوسع في معلومات كانت تتطلب توضيحا أكثر، حيث تناول الجانب العسكري بشكل شحيح جدا، فمضمون الكتاب الذي هو منطلق دراستنا لم يتعد حوالي خمسين صفحة، وباقي الصفحات للمترجم والمحقق زيادة.

بالإضافة إلى ذلك صعوبة الحصول على المصادر التي عاصرت تلك الفترة، من بينها المؤرخ عاصم أفندي ومؤلفه "عاصم تاريخي"، وجل المراجع التي اعتمدنا عليها في دراستنا تعتمد على المصدر المدروس ما صعب علينا إثراء معلوماتنا.

على الرغم من هذا يعتبر محمود رئيف أفندي أحد المصلحين العثمانيين، وبذلك فإن وفرة مادته في وصف هذه التنظيمات تعتبر أصالة تاريخية ناتجة عن سعة تفكيره وإطلاعه على أمور السياسة بحكم المنصب الذي يشغله.

خاتمة

من خلال تناولنا للموضوع ووقوفنا على محطات وتطورات عدة لمشروع الإصلاحات العسكرية في عهد سليم الثالث، برؤية محمود رئيف أفندي الذي له تبريره الخاص في هذا الصدد، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات نجملها فيما يلي:

محمود رئيف أفندي ذو أصول تركيا، تشبع واستقى بالأفكار الغربية، ودرس الجغرافيا والتاريخ والسياسة والقانون العام خلال سفارته إلى إنجلترا، حيث جمع المعلومات التي تمخض عنها الإصلاح العسكري، الذي أرخ له في مؤلفه هذا باللغة الفرنسية.

بدأت شرارة الإصلاحات تنبعث في الدولة العثمانية منذ مطلع القرن 18م، ومهدت الأرضية للسلطان سليم الثالث في نهاية هذا القرن،أينتنوعت طريقة طرحه للإصلاحات، يذكر ما سلف من تنظيم السلاطين السابقين للأجهزة العسكرية، بحيث لا ينفك يمدح القوات القديمة وما قدمته من خدمات للدولة مبررا بخجل ضرورة الإصلاح وإدخال التنظيمات الجديدة.

إن العوامل الدافعة للإصلاحات حسب فكر محمود رئيف أفندي مرتبطة بالإهمال الداخلي من قبل السلاطين، وكذا بالعامل الخارجي، لأنها عرفت من خلال الاحتكاك بالغرب، إذ يكشف أن انجذاب المتنورين العثمانيين إلى تقليد الأوروبيين في وقت مبكر وقبل نهاية القرن الثامن عشر، والسرعة توسعه وانتشاره في الأقاليم بحيث حكم رئيف أفندي على الإصلاحات في المجال العسكري في هذه الفترة بالنجاح، بحجة ما توصلت إليه من تنظيم محكم موازي للغرب إلا أن التيارات الإصلاحية في الدولة العثمانية سلكت طرق مختلفة، وهذا ما أدى إلى تطور حدوث انشقاقات في الدولة العثمانية وظهور ما يعرف بالنعرات القومية.

قسم رئيف أفندي كتابه إلى خمسة عشر عنوانا تركزت معظمها على التنظيم العسكري البري، على غرار البحرية والمالية التي كانت بشكل سطحي، بحيث نلاحظ من خلال كتابه أيضا أن الابتعاد عن التقاليد القديمة كان بابا مسدودا، حيث ألحق قوات النظام الجديد بقوات البستانجية التي هي من ضمن التركيب العسكري القديم.

اتخذ المؤلف الطابع الشكلي للتنظيمات، حيث تناول أمورا ظاهرية ولم تدخل المناصب والمسؤوليات، وهذه أمور مهمة إلا أنها لا تغير من طبيعة الوضع.

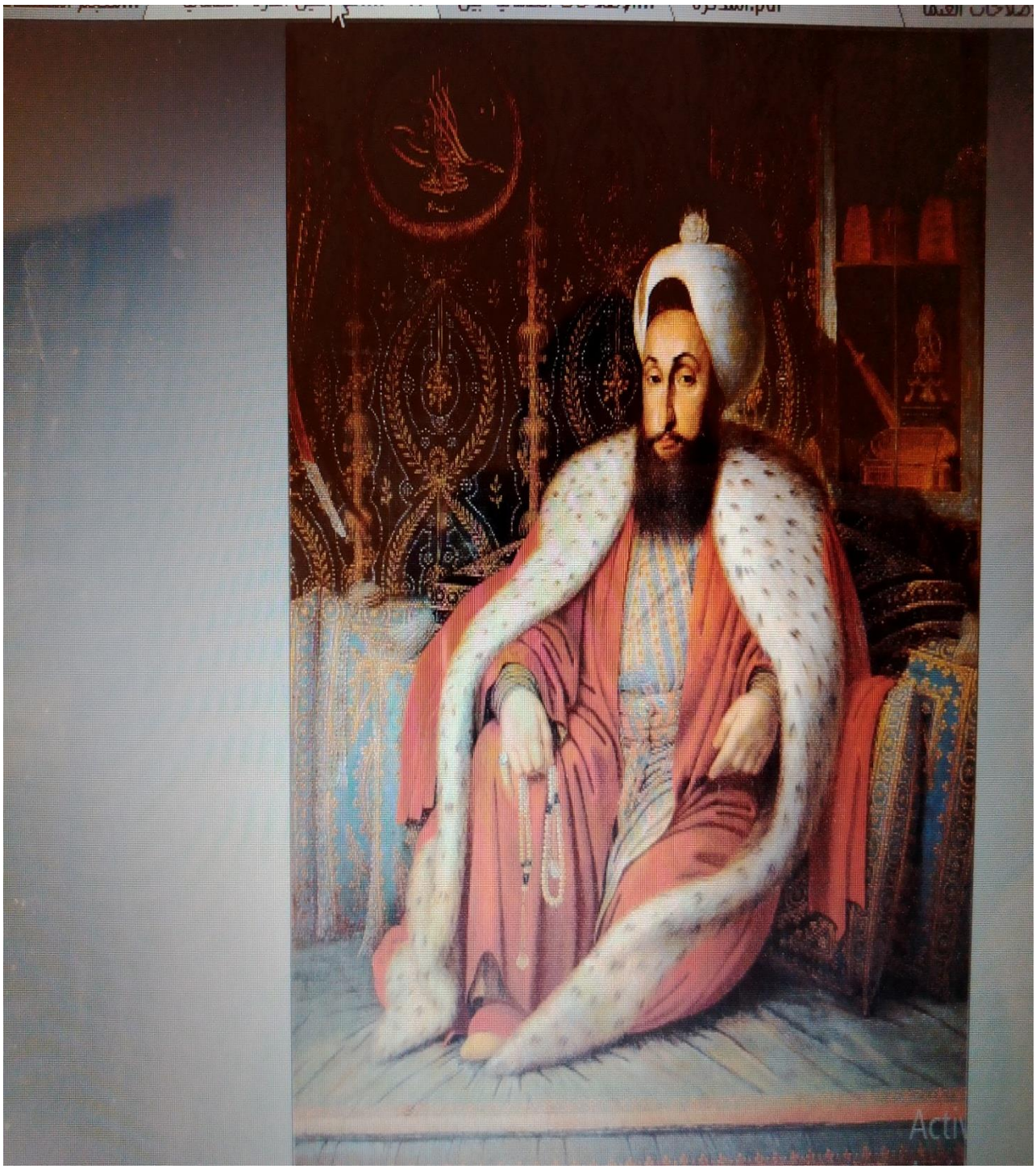
تخلي الدولة العثمانية عن الماضي الأصيل الذي كانوا يحظون به في القرون السابقة، ومحاولتهم التقليد الحرفي لدول الغرب الأوروبي، جعلهم في صراع داخلي وثورات دائمة حول عزل وتنصيب السلاطين، وعدم اتفاقهم على طريقة واحدة للسير الصحيح، هذا ما خلق عكس ما كانوا يطمحون إليه، بحيث حاول رئيف أفندي اقتراح حلول من خلال رسائله إلى الباب العالي أثناء سفارته في إنجلترا، حيث كان يرصد كل ما يتعلق بالحكومات والأنظمة المالية.

وعليه يمكن القول أن محمود رئيف أفندي درس مشروع حركة الإصلاح بمنظورين، الأول أصله العثماني والثاني تكوينه الغربي، لذلك استطاع الإيمان بالجزئيات وحيثيات هذا الإصلاح أكثر من غيره ممن عاصروه.

في الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا ولو لحد قليل في هذه الدراسة رغم كل ما واجهنا من عراقيل، كما نأمل أن تأتي دراسات لاحقة تكمل الطريق الذي انتهجتاه، ومحاولة إزالة الغموض عن مثل هذه المواضيع المهمة في تاريخ الدولة العثمانية.

الملاحق

الملحق رقم 01: لوحة تصور السلطان سليم الثالث رسمها الفنان قسطنطين الكابيداغي وهي موجودة في متحف "طوب قابي"[1]



[1] كولن، المرجع السابق، ص260.

الملحق رقم 02: وحدة من سقائي الجند في الجيش العثماني[1]



[1] الخطيب، المرجع السابق، ص251.

الملحق رقم03: جدول إحصائي يمثل عدد الأماكن التي عينت لبناء الثكنات[1]

المدينـــة	عدد الجنود
سيدى شاهير	١٥٠٠
دولي. في سنجق كياتي	١٥٠٠
بولو	٢٠٠٠
كيغدة	١٠٠٠
أونغورا	١٠٠٠
كصتامونى	١٥٠٠
المجموع	٨٥٠٠

[1] زيادة، **المسلمون** ...، المرجع السابق، ص282.

الملحق رقم 04: جدول إحصائي يمثل عدد الجنود المتطوعين[1]

الصناجق أو المقاطعات	الجنود
نيقية	1000
قيصارية	1000
بغ-شاهير	2000
إنقورا	2000
كوتاهيا	1000
كصتامونى	1000
بولو. وزيران شيهير	2000
أكشاهير	1000
أضنة	1000

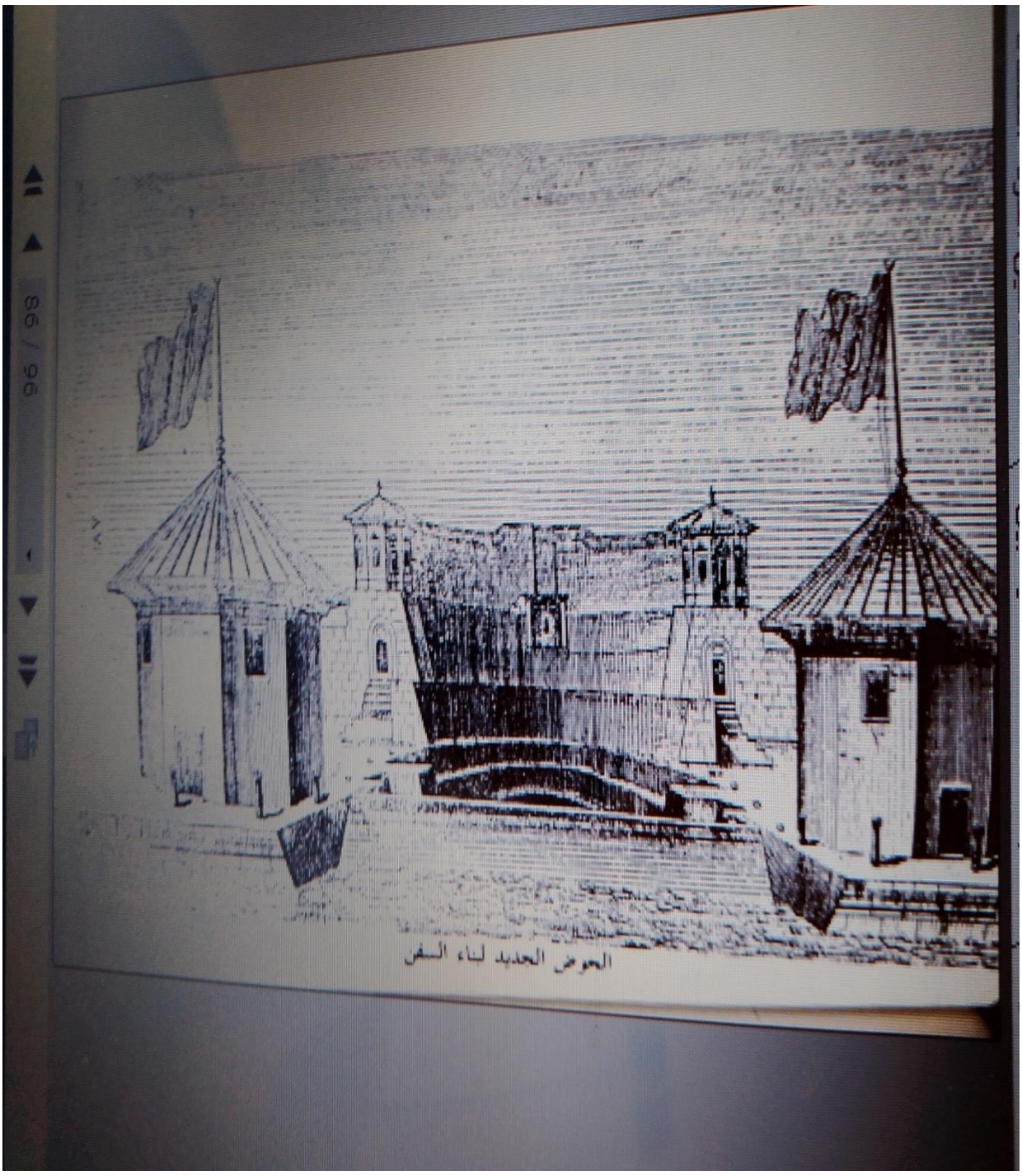
[1] زيادة، **المسلمون** ...، المرجع السابق، ص285.

الملحق رقم 05: مصنع البارود من الداخل في آزادلي[1]



[1] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص95.

الملحق رقم 06: الحوض الجديد لبناء السفن[1]



[1] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص87.

الملحق رقم 07: الترسانة البحرية أيام سليم الثالث[1]



[1] رئيف أفندي، المصدر السابق، ص 103.

البيبليوغرافيا

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

أ- المصادر

ـ الترك نقولا، ذكر تملك جمهورية الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية، دط، دار الطباعة السلطانية، باريس، 1839م.

ـ حليم إبراهيم بك، تاريخ الدولة العثمانية العلية التحفة الحليمية، ط1، دار الكتاب الثقافية، لبنان، 1988م.

ـ الجبرتي عبد الرحمان، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج3، ددن، دت.

ـ جودت أحمد، تاريخ دولتين علية، ج6، دط، ددن، إستانبول، 1778م.

ـ رئيف أفندي محمود، التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، تر وتح وتق: خالد زيادة، ط1، منشورات جروس برس، طرابلس لبنان، 1985م.

ـ السيد مصطفى، نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية 1803م، تح: خالد زيادة، دط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م.

ـ كرد علي محمد، خطط الشام، ج3، ط3، مكتبة النوري، بيروت، 1983م.

ب- المراجع

ـ أبو الخير بلال، 101 من عمالقة آل عثمان، تر: مركز الدراسات والأبحاث في دار الخير الإسلامية، ط2، دار الخير الإسلامية، لبنان، 2018م.

ـ أحمد مبدر محمد علي، الدولة العثمانية في عهد السلطان أحمد الثالث (1703-1730م)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014م.

ـ آصاف عزتلو يوسف بك، سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، تق: محمد زينهم ومحمد عزب، ط1، مكتبة مديولي، القاهرة، 1995م.

ـ آقكوندز أحمد وأوزتوك سعيد، الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية وفق البحوث العثمانية، إستانبول، 2008م.

ـ أنيس محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914م)، دط، دار الجيل، القاهرة، دت.

ـ أورتايلي إلبير، العثمانيون في ثلاث قارات، تر: عبد القادر عبد اللي، ط1، الدار العربية، بيروت، دت.

ـ أوزتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سلمان مروتن، محمود الأنصار، المج2/1، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا 1990م.

ـ أوغلى أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تق: صالح سعداوي، المج2/1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول 1999م.

ـ البحراوي عبد اللطيف، حركة الإصلاح في عهد محمود الثاني (1808-1839م)، مر: محمد غشام، دط، ددن، القاهرة، 1996م.

ـ بركات مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات) 1817-1924م، دار غريب، القاهرة، 2000م.

ـ بروكلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، تق: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، دت.

ـ بن حادة عبد الرحيم، العثمانيون المؤسسات الاقتصاد والثقافة، تق: عبد الرحمان المودن، ط1، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008م.

ـ جب هاملتون، بوون هارلود، المجتمع الإسلامي والغرب، ج1، تر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة، 1970م.

ـ جبارة تيسير، تاريخ الدولة العثمانية (1280-1924م)، دط، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، فلسطين، 2015م.

ـ الجميل سيار، تكوين العرب الحديث، دط، دار الشروق، عمان، 1997م.

ـ الحصري ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، دط، دار العلم للملايين، بيروت، 1960م.

ـ الحلاق الشيخ أحمد البديري، حوادث دمشق اليومية، تح: أحمد عزت عبد الكريم، دط، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1959م.

ـ حلاق حسان، تاريخ الشعوب الإسلامية الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2000م.

ـ الحويري محمود محمد، تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى، ط1، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2002م.

ـ الخيلي عبد الحي، النخبة والإصلاح نماذج من الفكر الإصلاحي العثماني بين القرنين 16 و19م، تق: عبد الرحيم بن حادة، ط1، دار أبي رقراق، الرباط، 2014م.

ـ الدسوقي ناهد إبراهيم، بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوروبي فيها، دط، منشآت المعارف، الإسكندرية، 2006م.

ـ دولينا أنينيل أليكسندروفنا، الإمبراطورية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، تر: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، 1999م.

ـ الرديني يوسف عبد الكريم طه مكي، المؤسسة العسكرية العثمانية (دراسة تاريخية)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014م.

ـ زناتي محمود، مصطلحات تاريخ والحضارة الإسلامية، دط، دار زهران، عمان، 2010م.

ـ زوركر إيريك، تاريخ تركيا الحديث، تر: عبد اللطيف حارس، مر: سعد ضاروب، ط1، دار المدار الإسلامي، ددن، 2013م.

ـ زيادة خالد، اكتشاف التقدم الأوروبي، دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، ط1، دار الطليعة، لبنان، 1981م.

ـ زيادة خالد، المسلمون والحداثة الأوروبية، ط1، دار الرؤيا، القاهرة، 2010م.

ـ سليمان أحمد السعيد، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دط، دار المعارف، القاهرة، دت.

ـ سهرنك إسماعيل، حقائق الأخبار عن دول البحار، ج1، ط1، المطبعة الأميرية، مصر، 1312هـ.

ـ السوادي هاشم هشام، تاريخ العرب الحديث 1516-1918م، من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ط1، دار الفكر، عمان، 2010م.

ـ سويد ياسين، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين الإمارة المعنية 1516-1697م، ج1، دط، تط: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م.

ـ السيد محمد، تاريخ الدولة العثمانية "النشأة والازدهار"، ط1، مكتبة الأدب، القاهرة، 2007م.

ـ شاكر محمود، التاريخ الإسلامي في العهد العثماني، دط، ج8، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000م.

ـ الشناوي عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ط1، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980م.

ـ شوكت الفريق أول محمود، التشكيلات والأزياء العسكرية العثمانية، تر: نفيسة وعامر، ط1، دار طلاس، دمشق، 1988م.

ـ الصلابي محمد علي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دط، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، 2012م.

ـ طرابين أحمد، تاريخ المشرق العربي المعاصر، دط، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986م.

ـ طقوش محمد سهيل، التاريخ الإسلامي الوجيز، ط5، دار النفائس، لبنان، 2011م.

ـ طقوش محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلابعلى الخلافة، ط3، دار النفائس، لبنان، 2003م.

ـ طه ياسين نمير، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار الفكر، عمان، 2009م.

ـ طوباش عثمان نوري، العثمانيون رجالهم العظام ومؤسساتهم الشامخة، تلا: محمد حرب، مر وتص: محمد أوقومش، دار الأرقم للنشر، إستانبول، 2016م.

ـ العزاوي قيس جواد، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1994م.

ـ عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (1516-1922م)، دط، دار النهضة العربية، بيروت، دت.

ـ عوض عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914م)، دار المعارف، مصر، 1969م.

ـ عوض لويس، الثورة الفرنسية، دط، الهيئة المصرية العامة، مصر، 1992م.

ـ غربي الغالي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916م، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

ـ قازان نزار، سلاطين بني عثمان بين قتال الإخوة وفتنة الإنكشارية، ط1، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 1992م.

ـ كواترت دونالد، الدولة العثمانية 1700-1922م، تع: أيمن الأرمناوي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004م.

ـ كولن صالح، سلاطين الدولة العثمانية، تر: منى جمال الدين، ط1، دار النيل، 2011م.

ـ صابان سهيل، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية 1839-1990م، ط1، تح ومر: عثمان علي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، لبنان، 2010م.

ـ المحامي محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981م.

ـ مصطفى أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2003م.

ـ مصطفى نادية محمود، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م.

ـ منتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية، تر: بشير سباعي، ط1، مج 2، دار الفكر للدراسات للنشر والتوزيع، 1999م.

ـ مؤنس حسين، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، ط2، مطبعة حجازي، القاهرة، 1938م.

ـ نجم زين العابدين شمس الدين، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، دار المسيرة، عمان، 2010م.

ـ ونترنغام ستل، فورد بلاش، الأسلحة والتكتيكات، تر: حسن بسام، دط، ددن، بيروت، 1981م.

ـ ياغي إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، دط، مكتبة العبيكات، الرياض، 1985م.

ثانيا: المقالات:

ـ الجبوري هيثم محي طالب، عبد الجبوري زينب حسن، "أثر حركة إصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر"، مجلة جامعة بابل، المج 23، العدد 3، 2015م.

ـ الدوري غسان عبد الله مجول، الرديني يوسف عبد الكريم طه، "النظام الداخلي للجيش الإنكشاري في الدولة العثمانية"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 17، 2013م.

ـ السامرائي أحمد محمود علي، الدليمي محمد حمزة حسين، "الإنكشارية ودورهم في الدولة العثمانية حتى سنة 1828م"، مجلة التربية والعلم، المج 17، العدد 2، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة تكريت، 2010م.

ـ عامر محمود علي، "المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 117-118، قسم التاريخ جامعة دمشق، 2012م.

ـ ماراكثي جوستين، "سياسة الإصلاح العثماني"، تر: عبد اللطيف حارس، مجلة الاجتهاد، المج 11، العددان 45-46، دار الاجتهاد، لبنان، 2000م.

ـ نورس علاء موسى كظم، "الإصلاح الإداري العثماني بين النظرية والواقع"، مجلة كلية الآداب، العدد 32، دار المنظومة، العراق، 1982م.

ـ نورس علاء موسى كظم، "مدى مسؤولية الإنكشارية في تدهور الدولة العثمانية"، المجلة التاريخية، العدد25-26، مكتبة الإتحاد العام التونسي للشغل، تونس، جوان 1982م.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الجامعية

أ ـ الأطروحات:

ـ الغازي أماني بنت جعفر بن صالح، الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية عرض ونقد وتحليل، ج1، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2015م.

ـ الوذيلاني خلف بن دبلان خضر، الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى 1327هـ/1909م، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف عبد اللطيف بن دهيش، جامعة أم القرى، مكة، 1410هـ/1990م.

ب ـ رسائل الماجيستير:

ـ بعيو غانية، التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا (1839-1876م)، مذكرة لنيل درجة الماجيستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2009/2008م.

ـ حسنة كمال، العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد سليم الثالث (1789-1807م)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2005-2006م.

ج ـ مذكرات الماستر:

ـ عماري دليلة، دحام سميرة، الإصلاحات العثمانية بين تجربتي السلطان محمود الثاني ووالي مصر محمد علي باشا، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة يحي فارس المدية، 2014-2015م.

ـ قوادري شيرين، بودراجي نوال، الإصلاحات العثمانية خلال القرن 13هـ/19م بين الرغبة الذاتية والضغط الأوروبي، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تاريخ الدولة العثمانية، 1453-1924م، جامعة يحي فارس المدية، 2018-2019م.

رابعا: المعاجم والموسوعات:

أ ـ المعاجم:

ـ حلاق حسان وصباغ عباس،المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م.

ـ الخطيب محمد عبد الكريم، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.

ـ صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، دط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.

ـ موستراس.س، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، تر وتع: عصام محمد الشحادات، ط1، دار ابن حزم، لبنان، 2002م.

ب ـ الموسوعات:

ـ الزيدي مفيد، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني، دط، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م.

ـ شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ط1، المكتبة العصرية، لبنان، 1965م.

خامسا: المواقع الإلكترونية

-http://www.abjad.com/ 07 mars 2020 / 08 :34

سادسا: المصادر المراجع باللغة الأجنبية:

- Bremond Géneral, L'islamet les Questions musulmanes Aux points de vus, Charles Lavauzelle, Editions Militaires, Paris, 1924.

-D'ohsson Mouradja, Tableau Général de L'Empir Ottoman 1788-1824, V 11, 1824.

-Ghorbal Chafik, The beginings Of The Egyptian Question And Rise Of Mohemet Ali, The Ottoman Empire 1700-1922, 2nd Edition, Cambridge.
-Juchereau Le Bander Denys, Histoire de L'Empire Ottoman 1792-1844, deux Tomes, impremerie de Guiraudet, Paris, 1844.
-Stan Ford Chaw, Between Old And New Ottoman Empire, Under Sultan Selim 3 (1789-1807), Cambridge, Mass, Harvard Univerity, Press 1971.
- Donald quataert, The Ottoman Empire, 1700-1922, Secand edition, Cambridge.

الفهرس

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	2
المبحث الأول: قراءة ظاهرية للكتاب	
أولا: الكاتب محمود رئيف أفندي	8
1- مولد ونشأة محمود رئيف أفندي	8
2- مؤهلاته العلمية ومهامه	8
3- مؤلفاته	9
4- وفاته	10
ثانيا: الكتاب	11
1- الجانب الظاهري	11
2 - محتوى الكتاب	11
3- المحقق	13
4- مؤلفاته	14
ثالثا: أهمية الكتاب	15
المبحث الثاني : حركة الإصلاح العثماني خلال القرن 18 وبداية القرن 19	
أولا: بوادر حركة الإصلاح العثماني	19
1- فترة السلطان أحمد الثالث (1703-1730م)	19
2- فترة السلطان محمود الأول (1730-1754م)	21

3- فترة السلطان مصطفى الثالث (1757-1773م)	22
4- السلطان عبد الحميد الأول (1774-1785م)	23
ثانيا: الإصلاحات في عهد سليم الثالث 1789- 1807م.	24
1- فترة سليم الثالث (1789- 1807م)	24
2- تنظيم بشتى فروع العائدات	28
3- تنظيم لتموين الجيوش في العاصمة	31
المبحث الثالث: التنظيمات العسكرية البرية	
أولا: تنظيم القوات العسكرية	34
1- تنظيم الإنكشارية	34
2- تنظيم الفيلق الجديد	37
3- تنظيم ملتزمي الذخائر	40
ثانيا: تنظيم الأسلحة	41
1- تنظيم سلاح المدفعية	41
2- تنظيم سلاح العربجية	44
3- تنظيم سلاح البارود	47
4- تنظيم سلاح القوات القاصفة	49
5- تنظيم سلاح الألغام	50
المبحث الرابع: التنظيمات العسكرية البحرية	
أولا: تنظيم القيادة البحرية	54
1- تنظيم الوظائف على مستوى السفينة	56
2- إصلاح وتحديث صناعة السفن	58

3- إصلاح المجال التعليمي والصحي	62
ثانيا: تنظيم القلاع	65
1 تنظيم القلاع السبع عند مضيق البحر الأسود	65
2 تنظيم القلاع الأربع في قانال البحر الأسود	68
نقد وتقييم الكتاب	69
خاتمة	76
قائمة الملاحق	79
البيبليوغرافيا	87
الفهرس	95